ضحايا النشاط الشيعي الإمامي
أو
الاستنساخ العقدي
التيجاني السماوي نموذجاً

تأليف
الزبير دحان أبو سلمان

الطبعة الثانية
١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م

المقدمـــة

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله الذي يدافع عن الذين آمنوا، والصلاة والسلام على سيد الأنام، وآله الأطهار الكرام، وصحبه العظام، ومن تبعهم بإحسان، ما تعاقبت الليالي والأيام.

أما بعد:

طريق الحياة معتم ومظلم، والسائر فيه وسط دربه في أمسِّ الحاجة إلى مصباح ينير له السبيل، ونور يبصره العقبات، وإلا تاه في فيافي العتمات! قال تعالى: ﴿وَمَن لَّمۡ يَجۡعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورٗا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ﴾ [النور: ٤٠].

والمسافر بغير حصانة، يعرض نفسه لأخطار جسيمة، قد تأتي على ماله ومتاعه، أو تذهب بشرفه وعرضه، وقد تقضي على عمره وحياته! ولا شك أن المرء إذا سمع عمَّن وقع ضحية قطاع طريق، سلبوا منه متاعاً، يجد نفسه مشفقاً عليه، ومتعاطفاً معه؛ فالنفس بفطرتها نزَّاعة إلى الحدب على المظلوم، والتضامن معه؛ وقد يدفعها تضامنها لتعويضه ما سرق منه، ورد ما سلبه الغير.

هذا حال النفس مع من سلب متاعاً أو كراعاً، بيد أن البعض قد يفقد ما لا سبيل إلى تعويضه، ولا مجال إلى ردِّه! فلا شك أن الإشفاق عليه أكبر، والتضامن المستحق له أكثر.

❒ ضياع عقيدة في سفر

إن فقدان العقيدة في سفر من الأسفار[١]، رزية لا تعدلها رزية، ومصيبة تهون دونها كل مصيبة! لذلك ومنذ عَقد ـ بل يزيد ـ من الزمن، أهداني أحد «**الشيعة الإمامية**» في المنامة، عاصمة البحرين، **نسخة مصورة! من** كتاب «ثم **اهتديت**» وتأسف أنه لم يجد لي نسخة من كتاب أطراه لي كثيراً، وأخبرني أن صاحب «**ثم اهتديت**» يرجع **استبصاره**[٢] إلى ذلك الكتاب بقدر كبير، وقال: «لو شئت أتيتك به غداً!». فشكرت له حرصه واهتمامه بي، وأخبرته أنه لم يبق أمامنا سوى ساعات، فتفهم ذلك ببشاشة، وقال لي: على كل حال فإن هذا الكتاب فيه خير كثير!

لم تكن المرة الأولى التي ألتقي فيها بالشيعة الإمامية، فخلال دراستي بكندا[٣] تعرفت على مجموعة منهم، من مختلف البلاد الإسلامية، من العراق ولبنان وإيران والبحرين وغيرها.

عدت إلى الفندق ومعي نسخة من كتاب «**ثم اهتديت**»، وبينما استلقى صهري على فراشه، وأخلد للنوم فيما تبقى من الوقت، آثرت تفحص الكتاب، لأني شعرت أن من أهدانيه كأنما يترجاني أن أعيره اهتمامي، فإن صاحبه كما قال رجل منصف، وباحث متحرر! فهمت ـ طبعاً ـ ما قصده من وراء ذلك، إنه يدعوني كي أنكب على الكتاب بإنصاف! فمن يدري **ربما أهتدي بدوري لو أني انطلقت من الصفر، أي من لا شيعي ولا سني!!**

إن الشيء الذي لم يعلم به ناصحي الشيعي هذا، أن الكتاب الذي كان حريصاً على تزويدي به قبل رحيلي، كي أحمله معي إلى بلدي، سبق وقرأته في كندا. فهو من أحب الكتب التي يحرص الشيعة الإمامية على إهدائها لمن يتوسمون فيه الأهلية لقبول ما يعرض فيه من أفكار فيما جرى ـ في نظرهم ـ من

---

(١) سماه صاحبه «**رحلة مباركة**».

(٢) كان معي صهري، وكنتُ أخبرته أن طبيعة «الشيعة الإمامية» الحرص المستميت على دعوة الغير، لا سيما إن كان من أهل السنة، ومن منطقة «المغرب العربي» على وجه الخصوص.

(٣) حيث قضيت حوالي سبع سنوات، كنت فيها وجهاً لوجه مع القوم.

مناقشة صاحب الكتاب «**الشيعي الإمامي**» مع «**السني الأزهري**». إنه كتاب «**المراجعات**» لشرف الدين عبد الحسين الموسوي. لذلك كنت أتوقع أن يكلمني عنه صاحبي الشيعي، بل أخبرت صهري قبل لقائنا معه، وذكرت له أن هذا الكتاب محبب لهم يعتزون به ويفتخرون بصاحبه، وهذا حقهم وشأنهم[١].

ومع أني سبق أن قرأت الكتاب كما قلت، أهدانيه أخ لبناني، ورجاني ـ هو الآخر ـ أن أقرأه دون تقليد وتعصب لما نشأت عليه، وسألني مراراً عنه، تارة في المسجد ـ حيث كنت إماماً ـ[٢]، وكان الشيعة يعقدون جلسات أسبوعية، ومع ذلك فهم يصلون ورائي[٣] لعلمهم أني لا أصلي خلفهم، ـ كما هو **مذهب إمام المدينة مالك بن أنس** الذي يتبعه أهل المغرب ـ. كما سألني مراراً في مطعم أخيه حيث كنت أذهب كثيراً للأكل هناك، نظراً لندرة المطاعم الإسلامية. وكلما سألني، تعللت بأني لا أرغب أن أخوض نقاشاً يُفَوت علينا وقتاً ما أحوجنا إليه، وجهداً ما أحرصنا عليه. وكل مرة أصرفه، وأقول له أنا راض بما أنا عليه، لا عن تقليد ومتابعة، وإنما عن بحث وقناعة. وأنت راض كذلك بما أنت عليه، فلنمسك عن جدل لا يقدم ولا يؤخر. وذلك لأني كنت أرى هذا الأخ متحمساً لمناقشتي في مضمون الكتاب ـ المراجعات ـ، ولم أقدر أنه يستطيع مناقشة بعض المفاهيم، لا سيما الحديثة، وهي جوهرية في الكتاب، لذلك فالحوار عديم الجدوى مع هذا الأخ الشيعي على ثقافته وطيبوبته!

بدأت إذن أقرأ كتاب «**ثم اهتديت**»، ولم أنتظر طويلًا حتى أدركت أن الكتاب يدور حول رحلة قام بها صاحبه، من بلده تونس، وأثناء سفره عرف منعطفاً مثيراً، حيث تعرض لسلب كبير، وكان ضحية سطو خطير، إنه لم يسلب مالًا؛ بل ما هو أخطر وأعز، وأغلى وأنفس؛ فقد سلب إيماناً واعتقاداً، فالذين سلبوه ليست لهم حاجة بأموال ولكن بالمعتقدات!! ذهب صاحب الكتاب بعقيدة وعاد بأخرى، خرج من بلده كما قال: **مالكي المذهب الفقهي، تيجاني الطريقة**

---

(١) سيأتي الحديث عن حقيقة هذا الكتاب وقصته في محله ـ إن شاء الله ـ.
(٢) «مسجد فاطمة» بمدينة «مونتريال».
(٣) قد يكون في الأمر تقية!

أشعري العقيدة، وها هو ذا يعود جعفري المذهب، شيعي العقيدة وإمامي الطريقة. إنه استنساخ عقدي أجري لصاحبنا هذا، وعملية سطو كبيرة وقع ضحيتها، وفق خطة محكمة على أيدٍ خبيرة في قرصنة الأفكار والمعتقدات!!

إن الإشفاق على هذا الرجل يبلغ أوجه، حين تستمع إليه وهو يحكي قصته مرحلة بعد مرحلة، ويروي عملية الاستنساخ جزءاً جزءاً، كما يحكي الجريمة من وقع ضحيتها، مع فرق أن الثاني يروي بحروف الأسى والحزن، بينما الأول يتوهم نفسه فارس معركة، أو حائز غنيمة!

❐ نوعية الصيد!

كنت وأنا أقرأ كتاب «**ثم اهتديت**» للتيجاني، ألاحظ عدداً من الأخطاء البسيطة في النحو، خلتها أول الأمر مجرد أخطاء مطبعية، أو أوهاماً بشرية، إلا أني تيقنت أنها من لحن اللسان، وكسح البيان، وأنها تجاوزت حد الوهم! ولم أكن أصرف بالي إلى تلك الأخطاء أول الأمر، فلما بدأت أحصيها، سجلت سبعة عشر خطأً في عشر صفحات، وفي النحو فقط، ناهيك عن الركاكة أو الإخلال بالبلاغة العربية ونحوها من علوم العرب[(١)]. لقد رقَّ حالي لضحية كهذا الرجل، يقع فريسة «للشيعة الإمامية» ليروضوه على مذهبهم، ويزرعوه خلية إمامية وسط أهل السنة، لا سيما في تونس، وهو ما اعتبرناه استنساخاً؛ لأن القوم لم يزرعوا خلية شيعية، وإنما أخذوا التيجاني كخلية سنية ـ لم تكن ملقحة ـ فأفرغوها من النواة التيجانية، وزرعوا نواة إمامية بدلها، وكُلِّلت العملية بنجاح، وكيف لا تكون الخطة ناجحة، وقد ختمت العملية بتدخل أحد عباقرة القوم وهو محمد باقر الصدر؟!

لم أفاجأ أن يتحول التيجاني إلى عقيدة الإمامية، لأني رأيت عدداً من أمثال التيجاني ـ **التيجانيين**[(٢)] ـ في كندا، من المغرب، والجزائر، وتونس،

---

(١) سيأتي ذكر بعضها في الفصل الثاني ـ إن شاء الله ـ.

(٢) سوف أعبر بالتيجانيين عن كل ضحايا النشاط الشيعي الإمامي، **ولا أعني بهم هنا أتباع الطريقة الصوفية المعروفة!**

ومصر، وسوريا، وغيرها من البلاد السنية، وقع لهم ما وقع للتيجاني، ولكني أفاجأ بالدور الذي يناط بهؤلاء «المروَّضين» داخل الوسط السني، أو هؤلاء **المستبصرين** على حد تعبير البعض، بمن فيهم التيجاني نفسه!

وحيث انتهيت من كتاب «**ثم اهتديت**»، وتأسفت للمأساة التي ختم بها التيجاني رحلته، وكيف كان ضحية مخطط كبير، وتآمر خطير، يستهدف السذج من أهل السنة، تأسفت أكثر إلى غفلة أهل السنة ـ أو كثير منهم ـ عما يجري في أرضهم، وما يتعرض له أبناؤهم، من خطر زاحف نحوهم، وهجوم متكاثف ضدهم! وإذا لم يكن من حقنا منع الآخرين من نشر دعوتهم، وعرض مذهبهم؛ فمن حقنا، بل من واجبنا أن نعرض ما عندنا، ونرد السهام التي يرمينا بها غيرنا، ونجلي الشبهات التي يضعها «الشيعة الإمامية» ـ أو غيرهم ـ في طريق أبنائنا وإخواننا.

❑ التيجاني ونشاطه

في الحقيقة ما كنت أحسب أن كتاب «**ثم اهتديت**» نظراً لكثرة ما به من عيوب، ابتداء من أبسط قواعد اللغة والنحو العربي، ناهيك عن ضوابط الرواية وأصول الاستنباط وأمانة النقل، و. . .إلخ قلت: ما كنت أحسب أن كتاباً كهذا سوف يعيش. ولكن؛ فوجئت بالكتاب يطبع مرات ومرات، بل إن الكتاب ـ حسب ما قال صاحبه ـ دخل ـ بعرجته اللغوية ـ دواوين الملوك والرؤساء، وخاض معارك وخرج منتصراً ـ دائماً حسب قول صاحبه ـ بل إن خصوم الكتاب الذين حاكموه أول الأمر عادوا وقبلوه، قال التيجاني ـ والعهدة عليه[1] ـ: «رجعت في الموعد المذكور وإذا بالسيد **وكيل الجمهورية يستقبلني بالأحضان!** على الباب ويقول: أنا أؤمن بكل ما في هذا الكتاب يا حضرة الدكتور! **واغرورقت عيناي بالدموع، ولم أصدق أذناي**»[2]. **وأنا اغرورقت عيناي بأكثر من**

(١) لعل القارئ يلاحظ حرصنا على التأكيد على نقول التيجاني، بل ونقول أكثر الإمامية! سيتضح في هذا الكتاب أن لهذا الحذر ما يسوغه!

(٢) «كل الحلول» (ص ٣٣٨).

الدموع، فإذا كان هذا تأثير كتاب لا يقوم على ساق سليمة في اللغة، فكيف بتأثير كتاب سامق البيان، رفيع اللسان، ككتاب «**المراجعات**» للموسوي؟!

لقد حكى التيجاني ـ وقد أصبح إمامي تونس باستحقاق ـ عن نشاطاته واستمر ـ على عرجة قلمه ـ يكتب الجديد والمزيد، ويناظر ويجادل، بل ويتحدى أحياناً، كما حصل مع السيد موسى الموسوي صاحب «**الشيعة والتصحيح**» حيث قال عنه: «إذا كان الموسوي يرى في نفسه الكفاءة لتصحيح مذهب الشيعة في عقائدهم وأحكامهم، فأنا أدعوه لمقابلة تلفزيونية وندوة علمية **يحضرها من يشاء من الباحثين والمحققين!**»[1] إنه حقاً تحدٍّ ما بعده تحدٍّ!! يتحدى التيجاني ـ وهو كما عرفتَ خلية مستنسخة ـ أحدَ أبناء المذهب في مذهبه فواعجباً! في هذا ونحوه قالوا: مالكي أكثر من مالك، أو ملكي أكثر من الملك!

سبل نشر المذهب الإمامي

في الحقيقة من خلال تجربتي مع «الشيعة الإمامية» التي قضيتها في كندا، رأيت الأساليب التي يركبون متنها، والسبل التي يتبعونها، والشِّباك التي ينصبونها، للإيقاع بفريستهم، واغتيال عقيدتها! فرأيت أهم السبل التي يسلكون كالتالي:

❑ أولاً: هموم الوحدة! شعار يذبح العقائد

ويتم البدء بإنشاء علاقة طيبة مع الهدف، وبثه همومهم التي يحملونها تجاه واقع الأمة الإسلامية، وهو الأمر الذي لا يختلف فيه اثنان، ولا ينتطح فيه كبشان!! ومن خلال هذا المدخل يكسر حاجز الحذر والريبة، الذي يشعر به السني نحو الشيعي، لا سيما في البلاد التي لا تحتكُّ بالشيعة حتى يخبروهم عن قرب. بل إن هذا التباعد، والذي أنشأ حالة الحذر تجاه الشيعة من جهة، **وجهلاً بعقائدهم من جهة أخرى،** يسعى الشيعي لكسره، بحديثه عن الوحدة وهموم الأمة، ثم تأتي مرحلة المداخلة والمجالسة، حيث يستثمر خلالها الشيعي جهل سواد أهل السنة بالقوم، وربما تكون لديهم ـ أهل السنة ـ أفكار خاطئة عنهم،

---

(١) «الشيعة» (ص ٣٥٨).

نحو ما يردده كثير من أهل السنة، من أن الشيعة يعتقدون أن جبريل عليه السلام خان الرسالة، وبدل أن ينزل بها على علي رضي الله عنه نزل بها إلى محمد صلى الله عليه وسلم صحبة بينهما. وهذا، وإن كان صحيحاً ويصدق على بعض فرق الشيعة، إلا أن الإمامية ـ وهم أكثر الشيعة اليوم ـ ينكرون هذه العقائد ويذمونها، بل يكفِّرون من يقول بها! كذلك يقول بعض «السنة» أن الشيعة يعتقدون في علي الألوهية، وليس الأمر كذلك عند الإمامية. ويستغل الشيعي هذا الجهل، فيفتح لنفسه طريقاً صائباً، ويُعَبِّدُ مسلكاً مناسباً، للولوج إلى قلب السني، فيعمل على زعزعة مسلماته، وخضخضة بديهياته، ويهمس في أذنه ـ إن لم يكن بلسان المقال، فبلسان الحال ـ: **ما يدريك كما أنك وهمت في نسبة الباطل إلى عقيدتنا، أن تكون واهماً في صواب عقيدتك؟!** وعلى كل حال، فالإنسان المطمئن إلى ما يؤمن به لا يخاف الحوار، ولا يجبن فكره أمام ما عند غيره من أفكار! فهلُمَّ إلي، فأنا أدعوك أن تطلع على ما عندنا، وتنظر في دعاوانا. فيدخل السني ساحة المناظرة، التي إن لم يكن على حذر منها وفيها، بأن يكون ملقحاً ضد الأوبئة الفكرية، والأفكار المفترسة، يصاب بالبلوى لا محالة **ويركب السفينة**(١)!!

وهذا ما حصل للتيجاني بالذات! فإن الرجل اعترف أنه كان جاهلًا بالشيعة عامة، والإمامية منهم خاصة، واستغل «مروضوه» جهله هذا، فنفذوا من خلاله إلى جسم لم يكن ملقحاً، بل لا نبالغ إذا قلنا أن جسمه كانت لديه قابلية للتشيع؛ لأنه كان على «**الطريقة التيجانية**» **وهي طريقة صوفية، تُعشش في عقول أبنائها مجموعة من الخرافات! وتُتداول بينهم جملة من الأساطير! وطبعاً يَتخلَّلُ ذلك شيء من التوابل الشرعية!! التي لا بد منها لتحسين الذوق! وإضفاء الشرعية على «المائدة الصوفية»!!** والنقلة على كل حال ليست بعيدة، فبدل أن يقال أن الولي التيجاني يعلم الغيب؛ يقال اثنا عشر إماماً يعلمون الغيب(٢). وثمة صلة وثيقة بين التصوف والتشيع، مما استثار فضول الباحثين، **فصنفوا كتباً تدرس العلاقة بينهما!!**

---

(١) «للشيعة الإمامية» كلام طريف عن هذه السفينة سيأتي ـ إن شاء الله ـ.

(٢) انظر بحث الإمامة عند التيجاني من هذا الكتاب.

❑ ثانياً: فساد الواقع يعني فساد التاريخ!

من الوسائل التي يعتمدها الإمامية لتشكيك السني في مسلماته إن لم يكن يقظاً، العودة به إلى التاريخ انطلاقاً من الواقع. فينطلقان سوياً باتفاق على انحراف الواقع السياسي في أكثر بلاد السُّنة، وبُعْدِ حُكَّامهم عن تطبيق شرع الله، وما يصدر منهم من مخالفات تخالف الإسلام، ليَصلا معاً ـ من حيث يشعر السني أو لا يشعر ـ إلى السُّخط على سياسة بني أمية، ابتداء من يزيد بن معاوية ثم من بعده. هذا وإذا استأنس الشيعي من فريسته طاعة وانقياداً، وآنس منها غفلة ورقوداً، يرقى بسخطه إلى معاوية، ثم إلى عثمان، وهكذا شيئاً فشيئاً حتى يُشكِّكه في الصحابة معظمهم، وعلى رأسهم أبو بكر وعمر**!!** والذي يقرأ التيجاني، يجده حقلًا مناسباً لاكتشاف الخطة كيف أجريت عليه؛ فمن خلال كتبه، نلمس تصاعداً واضحاً في موقفه تجاه الصحابة؛ فبينما يترحم ويترضى على عمر وأبي بكر في أول كتيبه «**ثم اهتديت**»، إذ به ينعت أبا بكر الصديق ﷺ أنه «**لا يطيق السنة... لأنها تذكره بانحرافه وبعده عن صاحب الرسالة**»[(١)] ويقول في عمر ﷺ أنه «**إذا كان «زعيم» أهل السنة والجماعة فإني أبرأ إلى الله من تلك السنة، وتلك الجماعة**»[(٢)]. **إن التيجاني نضج في إماميته في كتبه الأخيرة، فكلامه هذا شبيه، بل ملقح من كلام إمامي قبله، وهو صاحب «الأنوار النعمانية»** ـ وما هي بأنوار ـ فتأمل قوله الخطير، وقارنه مع قول التيجاني تجد بينهما صهراً ونسباً**!!** قال نعمة الله الجزائري: «**إنا لم نجتمع معهم ـ أي مع أهل السنة ـ على إله، ولا على نبي، ولا على إمام. وذلك أن ربهم هو الذي كان محمداً ﷺ نبيه، وخليفته بعده أبو بكر. ونحن لا نقول بهذا الرب، ولا بذلك النبي؛ إن** الرب الذي خليفة نبيه أبو بكر ليس ربنا، ولا ذلك النبي نبينا(**!**)[(٣)]».

---

(١) «الشيعة هم أهل السنة» (ص: **١٧٢**).

(٢) نفسه.

(٣) «**الأنوار النعمانية**» (**٢٧٨/١ ـ ٢٧٩**) لنعمة الله الجزائري، وهو الذي قالوا في ترجمته أنه: «من أعاظم علمائنا المتأخرين، وأفاخم فضلائنا المتبحرين، وواحد عصره في العربية والأدب والفقه والحديث، وأخذ حظه من المعارف الربانية بحثه الأكيد، وكده الحثيث. لم يعهد مثله في كثرة القراءة على أسانيد الفنون، ولا كسبه الفضائل=

لقد بلغ «ترويض» التيجاني نهايته، حتى يكاد يعتبر أشبه بـ«الرجل الآلي» (الروبوط) يحركه مُبرْمِجه من بعيد، وينطقه بما يريده، من خلال أزرار يضغط عليها، ليتوجه الرجل ـ من حيث يشعر أو لا يشعر ـ، الوجهة التلقائية التي رسمت له، ويلعب الدور الذي أُنيط به!!

إنك إذا رأيت تصرفات التيجاني، وتابعت حركاته، اتضح لك هذا الأمر كأنك تنظر وتطلع على تجربة من خارج بيت زجاجي، لتتأكد أنها تسير إلى وجهتها الصحيحة، أو أن المخدر حقق مفعوله كاملًا! إنك ـ لا شك ـ تشعر بالعطف نحو هذه التجربة، التي كان التيجاني ضحية من ضحاياها!!

خذ على سبيل المثال «**زواج المتعة**»، لا سيما كما هو عند الشيعة، أي علاقة مؤقتة بين رجل وامرأة بلا شاهد! ولا ولي!! إن كل سني، بل كل عاقل، لا يسعه إلَّا أن يمجه، ويستقذر فعله، ويستبشع هذا الزنى المقنع، فلا فرق بين الزنى وبين المتعة سوى كلمة «زوجتك نفسي» تقولها المرأة للذي يطلب منها ـ **كي يستبيح منها ما يستبيحه أي زان من أية زانية** ـ «أن تتزوجه متعة على سنة الله ورسوله!» والجنون فنون!!.

ولنا وقفات مع التيجاني أعني «**الإمامي التونسي**» ومتعته في هذا الكتاب ـ وزادنا في ذلك بيتاً! ـ لكنا نشير هنا إلى أن التجربة التي أجريت عليه، نقلت الرجل من صورة الخجل من هذا الفعل، والاستحياء من القرب منه(١)، إلى أن يرى في المتعة حكمة بالغة؛ وهي «أن تتعادل حقوق النساء بحقوق الرجال في

= من أطراف الخزون بأصناف الشجون.. صاحب قلم سليم ووجه وسيم وطبع مستقيم، ومؤلفات مليحة، ومستطرفات في السير والآداب والنصيحة، ونوادر غريبة في الغاية، وجواهر من أساطير الرواية، وأبسط تصانيفه الشرح الكبير على تهذيب الحديث» في نحو اثني عشر مجلداً وكتاب «أنواره النعمانية المشتملة على ما كان من ثمر عمره جيداً». (روضات الجنات ٨/ ١٥٠)».

(١) فقد زعم أن إحدى الفتيات من موريتانيا قالت له: «أتتزوجني يا تونسي؟»؛ **واحمر وجهه!!** مع أنها تقصد زواج المتعة، وكانت تريد أن تتزوجه ليومين فقط، ولولا الحياء السني الذي كان عليه، لذاق من الموريطانية ـ الجميلة في عينه ـ بعض سيئات **الجمرة الخبيثة!!**

هذا الزواج»[1]؛ لأن «الرجال لهم أن ينكحوا ما طاب من النساء مثنى وثلاث ورباع»[2]؛ أي أن المرأة سوف تستدرك في الزنى ـ أقصد المتعة ـ ما فاتها ـ زعم التيجاني ـ في الزواج الشرعي!

❑ ثالثاً: التدليس والكذب

من الأساليب التي هي عريقة ولصيقة بمذهب الإمامية، **الاعتماد على الكذب والكذب المفضوح**. وقد يعجب المرء: كيف نتصور عالماً ينتسب إلى أسرة العلماء يستبيح الكذب؟! الجواب: إنه فعلًا سؤال محير، ولا حيلة لنا في دفعه، لكنا رأينا أن هذا جزء من الخطة! وينبغي معرفة أنهم يعملون جهدهم لستر هذا الخلق، وهيهات هيهات! شرطة الأخبار يقظة!! والتيجاني مثال لهذا الأمر، تلقن الكذب بل أصبح محترفاً في ذلك مستثمراً له! غير أن بعض ما يصدر عنه لا يكون فيما يبدو ـ والحق يقال ـ متعمداً من قوله، فجهل الرجل قاده في كثير من الأحيان إلى حكاية الكذب وهو لا يدري. ومع الأسف فإن الكذب زاد بعد كتاب «اتقوا الله» ـ وهو من آخر ما كتب ـ حقاً، إنما تعرف الأشياء بأضدادها! فتصور رجلًا قال: إني **اهتديت** فصار يكذب! ثم قال: أريد أن **أكون مع الصادقين** فزاد كذبه! وقال: يا قوم **اتقوا الله**! فزاد! ماذا تسمي هذا؟ وسوف تأتي نماذج من تصرف التيجاني ومن روضوه على هذا المنهج، لكننا لا نترك هنا الفرصة لضرب مثال الكذب الذي الظاهر أن سببه «الجهل» الذي يلازم «الرجل الضحية»، وآخر للذي من صلب المنهج!

فمن الأول اتهام البخاري كعادة الإمامية ـ وهي شنشنة نعرفها من أخزم ـ أنه بتر الحقائق، وأخفى أمر الصحيفة التي يُعيرها الإمامية ـ والتيجاني معهم ـ عناية خاصة، وتخال كأن هذه الصحيفة يمكن أن تغير التاريخ على نحو لا يؤمن به غيرهم! وعلى كل حال، لئن اعتقد التيجاني أن البخاري بتر منها أشياء؛ فقد كانت مع الإمام علي وذريته ـ قبل البخاري، وليس فيها بتر ـ كما ذكر التيجاني

---

(١) «كل الحلول» (ص: ٣٧٤).

(٢) نفسه.

نفسه، فماذا حصل؟! إنما هي أوهام ابتُلي بها القوم بسبب فرط اعتقادهم في أئمتهم. فما سر هذه الصحيفة؟ تأمل ما يلي:

ذكر التيجاني: عن جعفر الصادق قوله «**إن عندنا الصحيفة طولها سبعون ذراعاً، إملاء رسول الله ﷺ وخط علي بيده، ما من حلال ولا حرام، وما من شيء يحتاج إليه الناس، وليس قضية إلا وهي فيها حتى أرش الخدش**»(١). وأحال على مرجعين «الكافي» و«بصائر الدرجات» ويبدو أنه اختار رواية الثاني خلاف الأصل، لماذا؟! ندع هذا الأمر مؤقتاً(٢). ونذكر رواية البخاري الذي رآه التيجاني بتر الرواية، أو على حد تعبيره: «كما عودنا البخاري، فإنه أبتر(٣) الكثير من خصائصها ومضمونها»(٤). ثم ذكر رواية عن البخاري وفيها:

«عن أبي جحيفة قال: قلت لعلي هل عندكم كتاب؟

قال: لا، إلا كتاب الله، أو فهمٌ أُعطيه رجلًا مسلماً أو ما في هذه الصحيفة.

قال: قلت: وما في هذه الصحيفة؟

قال: **العقل**، وفكاك الأسير، ولا يُقتل مسلم بكافر»(٥).

فقال التيجاني أن ما قام به البخاري «**هو التزوير، والتعتيم على الحقائق**»(٦) لأنه ـ حسب رأيه ـ لم ينقل «ما قاله الإمام جعفر الصادق من أن الصحيفة تسمى الجامعة لأنها جمعت كل حلال وكل حرام، وفيها كل ما يحتاجه الناس حتى أرش الخدش، بإملاء رسول الله ﷺ، وخط علي بن أبي طالب»(٧)؛ إلا أن

(١) «أهل السنة» (ص: ٥٥).
(٢) ستأتي أمثلة كثيرة للتلاعب في الروايات تعلمها التيجاني من «الإمامية»، لا سيما من الموسوي صاحب المراجعات! «ذرية بعضها من بعض»!! و«**هذا الغصن من تلك الشجرة**».
(٣) يريد التيجاني أن يقول «بتر» أي حذف وقطع من الصحيفة. ولكن...
(٤) «الشيعة» (ص: ٥٥).
(٥) نفسه (ص: ٥٥).
(٦) نفسه (ص ٥٦).
(٧) نفسه (ص: ٥٦).

التيجاني اعتبر «في ما أخرجه البخاري كفاية للباحثين **والعقلاء**، وذلك عندما ذكر بأن فيها **العقل**، **فهو دليل بأن في الصحيفة أشياء كثيرة تخص العقل البشري والفكر الإسلامي**»(١) ولست أدري ما دخل الفكر الإسلامي، والعقل البشري، بما رواه البخاري في موضوع العقل، ولو كان للتيجاني عقل لتفحص القضايا الواردة في الصحيفة، يجمعها موضوع واحد، يتعلق بالقتل وتوابعه، **فالعقل المراد هنا، هو القانون الشرعي الضابط للجرائم من دفع دية من قبل العاقلة**(٢) للمجني عليه أو أهله، مقابل ما حصل من ضرر. فالبخاري لم يرو ما يتعلق بالعقل البشري، ولا العقل الجني!!

إذن، هنا لم يكذب عمداً كما هو واضح، وإنما ليس في الإمكان أحسن مما كان!! فإذا كانت ضحالته على هذا النحو، فكيف بالذين يحكمون على أدلته ـ كما زعم في مناظراته(٣)ـ وقالوا «**أنه دليل ما بعده دليل**»!! أي والله ما بعده دليل!

على كل حال ضربنا مثالًا لمنهج الكذب غير العمد، فلنضرب مثالًا للكذب العمد الذي ينهجه الإمامية في نشر دعوتهم ـ بالأمس واليوم ـ، وإمامي تونس لم يخرج عن هذه القاعدة. وذلك ما فعله لما أراد تلميع صورة «**زواج المتعة**». لقد أدرك تقزز الخاص والعام منه، واعترف متأسفاً أن المسلمين «لا ينظرون إلى هذا الزواج إلا بعين النقد، ولا يبحثون إلا عن **سلبياته مع قلتها!** ولا ينظرون إلى **إيجابياته على كثرتها**»(٤). فأراد أن يعطي مشروعية لهذا الأمر، بحجة ضغط الجنس على الناس، فزعم أنه قد «تفطن العلماء والفقهاء المسلمون لهذه الحقيقة، **فأفتوا من الأيام الأولى في صدر الإسلام بوجوب فتح محلات مخصوصة للممارسات الجنسية وإفراغ الشهوة الحيوانية**...

---

(١) نفسه (ص: ٥٧).

(٢) عاقلة الرجل هم قرابته من جهة الأب الذين يدفعون الدية عنه، كما في المعجم وغيره.

(٣) وسيأتيك ـ بعد حين ـ من مناظراته ما يندى له الجبين!

(٤) «كل الحلول» (ص: ٣١٥) حسبك من إيجابياتها أن اختلاط المياه في المرأة الواحدة أكبر سبب للأوبئة والأمراض!!

وهذه المحلات قد وجدت منذ صدر الإسلام ولا زالت موجودة في كل البلدان العربية والإسلامية بشكل نادر، بل قد تجدها متعددة بعدد من المدن في البلد الواحد، وقد تُتداول **المُومسة على مدن متعددة بالتناوب ليقع التجديد والتنوع**...»[١].

فإذا تركنا الآن الجواب عن هذه الوقاحة، فإنا نسجل فقط أن هذا كذب على علماء الإسلام في «صدر **الإسلام**» ووسطه وآخره، ولا أدري أيعقل التيجاني ما يقول: **علماء يفتون بجواز، لا! بل بوجوب فتح محلات للدعارة في مدن الإسلام؟! إنه كذب بلا حياء!** فهل اهتديت للكذب، والتحقت بالصادقين في الافتراء؟!

❑ رابعاً: المتعة أو تأليف الفروج!

هي أيضاً من الوسائل التي ينفذون من خلالها إلى نفوس كثير من أهل السنة، لا سيما الشباب منهم، وخاصة في بلاد الغرب. ولذلك وجد التيجاني في «المتعة رحمة رحم الله بها عباده، تفيد الإناث والذكور»[٢] وإن الذين يعيبون هذا الفعل «لم يعرفوه ولم يمارسوه»[٣]، وصار يعدد الإيجابيات التي **لمسها في هذا العمل!** ولا شك أن كثيراً من الشباب الطائشين، ينقادون لكل دعوة تغازل شهواتهم، وتلبي طلباتها، فإذا كانوا يتجرأون أحياناً من أجل تحقيق أوطارهم على تخطي الحدود الشرعية، فكيف إذا سيقت إليهم الشهوة في طبق الشريعة، **بل ويثابون على ذلك وتستغفر لهم الملائكة!** وما عليه إلا أن يتمتع مع هذه «الظاهرة» تارة، ومع الأخرى تارة، وهكذا!! إن أكبر الزناة لو سمع هذا، لخَف إليه، واستجاب لهذا **الزنا باسم الدين!** وأذكر أن صاحبي الشيعي الذي ذكرته في كندا، افتخر علي مرة قائلًا أنه أكثر استقراراً مني ـ ولم يكن يومها معي زوجتي ـ لأني أكبت طاقتي الجنسية ـ زعم ـ بينما هو ينطلق متى تحركت شهوته ليشبعها

(١) «كل الحلول» (ص: **٢٩٤ ـ ٢٩٥**).
(٢) نفسه (ص: **٣١٥**).
(٣) نفسه (ص: **٣١٥**).

هنا وهناك، مقابل خمسين دولار ـ والعهدة عليه ـ وبهذا يرتاح من وسواس غريزته وضغط حيوانيته، ﴿وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورًا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ﴾ [النور: ٤٠].

مأساة أسرة مغربية بسبب المتعة

ومهما نسيت، فلا أنسى تلك القصة التي يلين لها الصخر، ولا يكفي في بكائها ماء البحر... قصة «الأسرة المغربية» المكونة من (م.ع) وهو الزوج، و(س.ع) وهي الزوجة، مع طفلتيهما الصغيرتين، وتبلغ الكبرى نحو خمس أو أربع سنوات في تقديري حين رؤيتي لها أمام المحكمة بمدينة «كيبيك» الكندية، والصغرى قيل لي ـ يومها ـ أنها أصغر من أختها بنحو السنتين.

هذه الأسرة تعرضت لمأساة سببها الرئيس هذا المذهب. وكان للمتعة بالخصوص، دور **القشة التي قصمت ظهر البعير!!**

كانت الأسرة تعيش بدينها، تتفيأ ظلاله النقية، وتتنسم شذاه الطاهر، وكان بالمدينة شيخ من لبنان (م عل..) حلو المنطق، دمث الخلق، كريم ذات اليد، عرف كيف يجمع حوله القلوب، ويؤلف حول الإسلام، **ووحدة المسلمين، الشعار الذي ذُبح به كثير من أبناء أهل السنة ـ كما تقدم ـ فمن يعارض وحدة الإيمان، وأخوة الإسلام؟!**

وبينما كان هذا الشيخ يصرخ نهاراً بأعلى صوته، داعياً إلى الوحدة، شاكياً باكياً تمزق الأمة، كان في الليل يسرب عقائد الإمامية في صمت، وينشرها بهدوء، ويعرضها على كل من آنس منه استعداداً، ولمس فيه رشداً! فلا يزال به حتى يمسح من رأسه، ويكنس من عقله، كل بقايا ما كان عليه! وهي خطة تسخَّر فيها كل الوسائل من مساعدات مادية، وإهداء كتب معينة[1] وأشرطة ونحوها، مع ما أوفى هذا الشيخ من خبرة، وما اكتسبه من تجربة، في استقطاب الناس إلى ما يؤمن به ويدعو إليه.

---

(١) «المراجعات» و«لماذا اخترت مذهب الشيعة» و«أبو هريرة» و...إلخ. وانضم إليها «ثم اهتديت»؛ بل أصبح من أهمها!

ولا شك، فإن هذه الأسرة مرت بلحظات عصيبة، وعانت وقاومت قبل أن تستسلم أخيراً، وتخلع لباسها السني الذي **لم يكن عندها ما يُسَوِّغ دفاعها عنه،** وتلبس لباس الإمامة الذي لم تقو على ردِّه. وبدأت المأساة...

فبما أن «الإمامية الجعفرية» يبيحون ما يسمى عندهم «زواج المتعة»، وهو لقاء مفتوح بين الرجل والمرأة، بلا «**شهود**» ولا «**ولي**» ولو لمدة محدودة ودقائق معدودة! جاء في «الكافي»: عن أبي الحسن عليه السلام سُئل: «كم أدنى المتعة هل يجوز أن يتمتع الرجل **بشرط مرة واحدة؟** قال: نعم!!»[١]. وقد تقول: هذا الزنا بعينه! أقول لك: لا تعجل ثمة فرق واضح بل فاضح!! فبينما الزاني يستحل ما يستحل دون أن يقول شيئاً، أو ربما قال: أريد مضاجعتك، أما في المتعة فيقول: تزوجتك على «سنة الله ورسوله»!! فتردُّ هي: «زوجتك نفسي على سنة الله ورسوله»!! ولا بد من تحديد مدة مهما كانت قصيرة! إذن، فما دامت الفروج بهذه السهولة[٢]، فلم تُفوَّت هذه الفرصة؟![٣] أليس ذلك حلالًا طيباً؟! هكذا، فكر السيد (م.ع) «**الإمامي الجديد**»، وأطلق العنان لشهوته لتذوق من عُسيلات (**وسيخات!**) الكنديات اللواتي يدرسن معه في الجامعة... وبينما هو يتجول من هذه إلى تلك، **حلالاً طيباً**، كان ما يفعله يتسرب من هنا وهناك، فالشباب المُتَفَلِّت من ضوابط الشرع، الذي كان يمارس ذلك مع الفتيات، أصبح نفسه يتعجب في فلان المتزوج، الملتحي، الملتزم، كيف هذا؟ وبما أنهم في الغالبية من أهل السنة من المغرب العربي، فلم يفهموا ماذا يجري؟ وبدأوا يتساءلون، ويسألون المُصلين، حتى انتشر هذا الخبر وذاع، وفشا بين الناس

---

(١) «فروع الكافي» (٥/ ٤٦٠).

(٢) ولذا قال التيجاني أن المتعة من رحمة الله!

(٣) كما أن التيجاني حكى عن نفسه في بعض أسفاره أنه لم يفوت فرصة هذه الشهوة، وقال: «بصراحة ماذا أصنع في بلاد الغربة وليست معي زوجتي، وأنا بشر ضعيف(!) أليس من حقي أن أعطي لنفسي حقها، ألم يقل رسول الله ﷺ: «**لنفسك عليك حق**» إذاً ما المانع، وكل الظروف مواتية وسأشعر **بالسكينة والاطمئنان** إن كانت معي فتاة **ألاعبها وتلاعبني،** ولكن ليس **من طريق الحرام**(!) ما دام أن هناك حلالاً طيباً، وهذه فرصة للمتعة التي حللها الإسلام، أحيا الله من أحياها وأمات من أماتها» اهـ. وسيأتي شيء من تجارب هذا التأليف للفروج في محله ـ إن شاء الله ـ.

وشاع، واستقر في مسمع الزوجة (س.ع) التي لو كانت شيعية الأصل، ربما لا يضيرها كثيراً نحو ذلك النبأ، ولا يروعها مثل هذا الخبر. أما هي، فمهما اعتقدت، فلم تبرح ذكريات العقيدة السنية خيالها، مما جعلها تمج هذا الخلق المشين، والتصرف اللعين! وشعرت أنها طعنت في كبريائها، كما طعنت في طهرها وشرفها ووفائها، كيف يحصل هذا؟! ولا زالت تسمع على كل لسان، أن زوجها سادر في متعته، بل مُتَعِه، مع «الفتيات الكنديات» وهذا بلا شك على حساب حقها، واستقرارها، وبقيت منطوية على نفسها، تمتص الطعنة تلو الطعنة، وتبتلع الغُصّة بعد أختها، وفي نفس الوقت تضعف عناصر المناعة في نفسها، وتخبو آثار القيم، قبل أن تنهار نهائياً، وتتمتع بدورها مع شاب كندي لتنتقم من زوجها، وترد له بعض الطعنات التي طالما أوجعها بها! فوقعت في الحرام! (حيث لا يجوز للمتزوجة أن تتمتع) وهل ما يفعله حلال؟!

انفجر الزوج غضباً، فانهال عليها ضرباً، وأكثر من ذلك: اعتدى عليها جنسياً بطرق همجية محرمة(١)، ونشرت الصحف الجامعية هذه الفضيحة، وتدخلت السلطة الكندية إلى جانب المرأة التي خلعت الحجاب، وتركت الصلاة. لقد تحطمت القيم، وفقدت الأخلاق معناها، ونفذ الشيطان خطته! وكان للمتعة اليد الطولى في ذلك.

وإلى غاية سنة ١٩٨٩ كانت قضية هذه الأسرة بين يدي المحكمة، وكنت ممن ذهب باعتباري إمام مسجد ومسؤول جمعية إسلامية، للجواب عن أسئلة تتعلق ببعض أحكام الزواج والطلاق في الإسلام، لأن الأسرة مغربية ليس عندها جنسية ـ أو لم يكن لديها يومها ـ فهي لا تخضع لأحكام الطلاق كما هي عندهم. وأمام باب المحكمة، رأيت لأول مرة السيدة (س.ع)، بخلاف زوجها، الذي التقيته قبل أكثر من مرة في بعض المخيمات، وأذكر أنهم منعوه مرة من عرض المنشورات الإيرانية إلا بإذن منهم، الشيء الذي أغضبه وهو المتحمس لهذه الثورة، ولعلها كانت بدايات تشيعه، لا أدري!

---

(١) إتيان المرأة في دبرها، أي في غير الفرج مما يحرمه جمهور أهل السنة. وأما الشيعة الإمامية فليس الأمر كذلك!

على كل حال، لما أراني بعض الإخوة السيدة (س.ع) التي ألقاها لأول مرة كما قلت، كانت معها طفلة وسيمة في الرابعة أو الخامسة من العمر، وبينما هي جالسة مع طفلتها على كرسي عند باب قاعة المحكمة، تقدمت وسلمت عليها وعرفتها باسمي، فردت السلام وقالت: ألست الإمام الذي أخذ مكان الشيخ (م.عل)[١]؟! قلت: بلى. فأخبرتني أنها تعرفني قبل قدومي إلى مدينة كيبيك. على كل حال قلت لها بأن العقل ألجم عن التفكير، والكلمات عن التعبير، ولكن: في نظري لا أرى سبباً حقيقياً لهذه المأساة سوى «المتعة» «**الزنا المقنع**» الذي ابتدعه «الإمامية الجعفرية»، ومع ذلك عتَبت على هذه الأخت، أنها لم تلجأ ـ بعد الله تعالى ـ إلى الأخوات والإخوان في المدينة عندما بدأت المشكلة تتفاقم! قالت أنها التجأت إلى الشيخ، فكان يعظها ويحاول إقناعها بأن هذا مما هو مشروع لزوجها، فعليها أن تكون قوية في إيمانها، ولا تعترض على شرع الله!

إلى هنا كان آخر عهدي بهذه القصة المأساوية، وهي واحدة من مآسي هذا الزحف الشيعي الجعفري، الذي يسيطر على أبناء السنة، وذلك في غياب الوقاية والحصانة الحامية.

على كل حال بهذه الوسائل أساساً انطلق «الشيعة الإمامية الجعفرية» يحملون هذه الرسالة ويُبشرون بها في كل اتجاه، مُطمئنين إلى ما يدعون إليه، مُؤمنين بما يقولون، لا يقتصر جهدهم على مكان دون مكان، ولا أقوام دون آخرين. ويتحملون من أجل ذلك الوعر، ويتوسدون الجمر، ولا يبالون بعتاب، ويصبرون على كثير من المضايقات، بل وعلى الشتم والسباب! وهذه قسمة مشتركة بين أصحاب العقائد عامة، يصبرون ويُصابرون

---

(١) وكان الشيخ قد انتقل إلى مدينة نائية وسط كندا. وقد حصلت بيننا مناظرة ـ على غير ميعاد ـ قصيرة بمدينة مونتريال، وأخرى مطولة بمدينة كيبيك، حيث كان صاحب الكلمة في المدينة، رغم أن معظم جاليتها من أهل السنة، واستطاع تشييع أعداد منهم! ومن تيسير الله أن تلك المناظرة ردت الأمور إلى نصابها، وبينما أهيئ لطبع هذا الكتاب، أبلغني أحد الإخوة من الأساتذة الذين زاروا المدينة مؤخراً، أنه لم يعد للشيعة ثمة صوت يسمع، فالحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات!

في سبيل ما يؤمنون به من مبادئ، بصرف النظر عما تحتويه تلك المبادئ من حق أو باطل، كما قال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥].

إن الجهود التي قام بها «الإمامية الجعفرية» ويقومون بها، لنشر دعوتهم أعطت ولا شك ثمارها، وآتت أكلها في عدة مناطق، لا سيما في البلاد التي يجهل أهلها الكثير عن الشيعة عموماً، والإمامية منهم خاصة، أو يعرفون معلومات باهتة، وغالباً ما تكون خاطئة أو متناقضة، مما يؤدي ـ **خلاف المتبادر** ـ إلى تسهيل رسالة الإمامية في كسب ثقة من يخاطبون!، ولذلك كانت المغانم باهظة!

لقد نجح القوم في استقطاب كثير من الناس من مختلف البلاد وشتى الأجناس، بما فيهم المنتسبين إلى «أهل السنة»، وهذه الفئة من المستقطبين هي التي نودُّ الوقوف عندها، فإليها كان ينتسب الدكتور «**محمد التيجاني السماوي التونسي**» قبل أن يخضع لـ«قرصنة عقدية» آلت به إلى أن أصبح «إمامياً جعفرياً تونسياً»، وهو النموذج الذي جعلناه محور هذه الرسالة، في محاولة لملاحظة الخطة التي من خلالها، أجريت له عملية الترويض أو «الاستنساخ»!!

ومما ينبغي الاعتراف به أن ضحايا هذا الزحف الشيعي الإمامي أعدادهم في تزايد مستمر في غياب حصانة عقدية، تحميهم من الاحتواء، بدفع الشبهات وسد الفجوات التي تتسلل منها، وتنفذ من خلالها الدعوة الإمامية. فإذا كان من حق أصحاب هذا المذهب أن يروجوا لما يرونه صواباً؛ ألا يكون من حق سواهم، بل من واجبهم أن ينتقدوا ما يرونه باطلاً، ويصيحون بما يعتقدون أنه خاطئ!

ومن المؤسف أن «أهل السنة» لا يلاحقون هذه المذاهب، إن لم يكن لطردها من عقول أصحابها، فلا أقل من أن يعملوا على بيان الحجج التي تتكسر عليها أمواج الشبهات التي كانت وراء ذلك!

من هنا فهذا الكتاب يرمي إلى نقد المنهج الذي تتم به خطة التشييع،

وفضح المخطط المكسو بالزخرف من القول، مع التركيز على الوسيلة التي في وسعنا تعقبها، وهي التلاعب بالنقل إلى مستويات لا تشرف العلم، ولو صدرت من علماء، ولا تعرف الصدق ولو ادعى أصحابها موالاة الصادقين! وأما الوسائل الأخرى، فلا يمكننا رصدها، فلا نستطيع صرف القوم عن شهوة يعتقدون في إتيانها الثواب، وفي العزوف عنها تهديد بالعقاب! فليتمتعوا قليلًا وكثيراً، فالله الموعد، وهو يحكم بين عباده، والله المستعان.

❀ ❀ ❀

نشأة الإمامية
بلسان مؤرخها النوبختي

بما أن محور فصول هذا الكتاب يدور حول «الإمامية الجعفرية» وهي فرقة من فرق الشيعة، والشيعة مجهولون عامة عند سواد أهل السنة، فمن باب أولى ألا يعرفوا شيئاً عن الإمامية الجعفرية إحدى فرقها!

لهذا لا بد من تقديم نبذة عن هذه الفرق، وتسلسل نشوئها عبر التاريخ مع تركيزنا على الفرقة التي يعنينا أمرها في هذا الكتاب. فمن المعلوم أن الأمة اختلفت بعد نبيها ﷺ إلى فرق كثيرة، وأساس هذا الاختلاف يعود إلى من يخلف رسول الله ﷺ؟! وهو أول ما حدث من الاختلاف بين المسلمين كما ذكر الأشعري رحمه الله[١].

والشيعة إحدى هذه الفرق، وإنما قيل لهم شيعة لأنهم شايعوا علياً ـ رضوان الله عليه ـ ويقدمونه على سائر أصحاب رسول الله ﷺ[٢] بخلاف باقي المسلمين، **فجمهورهم فضَّل أبا بكر الصديق** رضي الله عنه ومع ذلك لا يعد تفضيل علي انحرافاً أو بدعة، وإنما هو رأي مرجوح عند «أهل السنة». وعد صاحب هذا الرأي شيعياً تبقى مسألة اصطلاحية ليست ذات بال. من هنا قرر النوبختي ـ مؤرخ الشيعة ـ وجود بعض الصحابة القائلين بتفضيل علي رضي الله عنه في عهد النبي ﷺ وذكر منهم المقداد بن الأسود، وسلمان الفارسي، وأبا ذر، وعمار بن ياسر،

---

(١) وعبارة الأشعري هي: «**أول ما حدث من الاختلاف بين المسلمين بعد نبيهم ﷺ اختلافهم في الإمامة**».«مقالات الإسلاميين» (١/٣٩).
(٢) نفسه (١/٦٥).

وغيرهم. وقال أنهم «**أول من سمي باسم التشيع من هذه الأمة**»[١]. وعلى هذا يحمل قول من قال عن الشيعة أنهم أول فرقة ظهرت على مسرح الأحداث، فوجودها إنما هو بهذا المعنى، وهذا نسلم به لأنه كما سبق مسألة اصطلاحية، وليس المعنى العلمي المتعارف عليه اليوم.

وبعد وفاة النبي ﷺ افترقت الشيعة إلى ثلاث فرق:

«**فرقة** منهم قالت أن علياً إمام مفترض الطاعة بعد رسول الله ﷺ ولا يجوز غيره، وأن النبي ﷺ **نص عليه وأشار إليه باسمه ونسبه وعينه**. ولا بد مع ذلك من أن يقوم مقامه بعده رجل من ولده من ولد فاطمة بنت محمد ﷺ **معصوم من الذنوب طاهر من العيوب**، وأن الإمامة جارية في عقبه ما اتصلت أمور الله وأمره ونهيه، فلم تزل هذه الفرقة ثابتة على إمامته حتى قتل علي عليه السلام»[٢].

ويلاحظ أن النوبختي نسب إلى هذه الطائفة **شيئاً جديداً وهو مسألة النص على علي باسمه** ولم يذكر نصاً أو نصوصاً على غيره. وإنما ترى هذه الفرقة ضرورة استمرار الخلافة في أبناء فاطمة إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها. غير أن النصوص التي أوردها النوبختي ليس فيها نص واحد **سمى علياً** رضي الله عنه خليفة. وإنما أورد نصوصاً عامة نحو قصة غدير خم والتي فيها: «**من كنت مولاه فعلي مولاه**» وحديث: «**أنت مني بمنزلة هارون من موسى**» ونحوها من النصوص العامة[٣] في معناها ولا تفيد ما قال النوبختي أنها تشير إلى علي «**باسمه ونسبه وعينه**». فلا يمكن اعتبارها بالتالي نصاً على خلافة علي رضي الله عنه، كما لا يمكن اعتبار تقديم النبي ﷺ أبا بكر في الصلاة نصاً على خلافته رضي الله عنه فهذه لا تعدو أن تكون منقبة أو فضيلة من فضائل كل منهما!

ولهذا لم يلتفت لا «أهل السنة» ولا «الشيعة» والكل يوالي آل البيت! من غير هذه الفرقة الأولى لمسألة النص، لأن هذه المرحلة يتعذر على أي منهم ادعاء نص صريح على أي أحد من المسلمين. هذه إذن أول فرقة من الفرق

(١) «فرق الشيعة» (ص ١٨).
(٢) «فرق الشيعة» (ص ١٩).
(٣) «فرق الشيعة» (ص ٢٠).

الشيعية، وهي التي تعنينا في كتابنا هذا، وسوف نتتبع مختلف انقساماتها إلى أن نصل إلى الفرقة التي نريد. ومع ذلك لا بأس من ذكر الفرقتين الأخريين باختصار، وهما:

ـ «**الفرقة الأولى** منهما، وافقت الأولى في تقديم علي ﷺ على من سواه، لكن تفضيلها هذا **لا تبنيه على نص حيث لم تجد نصاً على ذلك**، والنصوص التي اعتمدتها الفرقة الأولى لا تراها مناسبة وصالحة للقول بالنص(١). وإنما آثرت هذه الفرقة علياً ﷺ لفضله وسابقته وعلمه... **وأجازوا مع ذلك إمامة أبي بكر وعمر وعدوهما أهلاً لذلك المكان.**

ـ **والفرقة الثانية** والأخيرة من فرق الشيعة في هذه المرحلة، **وافقت التي قبلها في عدم وجود نص على علي** ـ ﷺ ـ، إلا أنها خالفتها **في موقفها من أبي بكر وعمر** إذ لم تر مقام علي يجوز لغيره، وزعمت **أن من دفع علياً عن هذا المكان كافر، وأن الأمة كفرت وضلَّت في تركها بيعته**، وجعلوا الإمامة بعد في الحسن بن علي ثم في الحسين بن علي ﷺ، ثم هي شورى بين أولادهما، فمن خرج منهم مستحقاً للإمامة فهو الإمام»(٢).

وبعد هذا نعود إلى الفرقة الأولى لنتابعها وندع ما آل إليه غيرها من انقسامات. أما هي فانقسمت بدورها إلى ثلاث فرق بعد وفاة علي ﷺ.

أولها قالت: «أن علياً لم يقتل ولا يموت حتى يسوق العرب بعصاه ويملأ الأرض عدلًا وقسطاً كما ملئت ظلماً وجوراً» وذكر النوبختي أنها «أول فرقة قالت بالوقف بعد النبي ﷺ وأول من قال بالغلو، وهذه الفرقة تسمى السبئية، **أصحاب عبدالله بن سبأ** وكان ممن أظهر الطعن على أبي بكر وعمر وعثمان والصحابة وتبرأ منهم... وكان يهودياً فأسلم ووالى علياً ـ عليه السلام ـ، وكان يقول وهو على يهوديته في يوشع بن نون بعد موسى عليه السلام بهذه المقالة فقال في إسلامه بعد

(١) سيأتي ـ إن شاء الله تعالى ـ عرضها في هذا البحث ومناقشة من يعتمدها ويحتج بها للنص على إمامة أمير المؤمنين علي ﷺ.
(٢) «فرق الشيعة» (ص **٢٢ ـ ٢٣**) باختصار.

وفاة النبي ﷺ في علي ـ عليه السلام ـ بمثل ذلك! **وهو أول من شهر القول بفرض إمامة علي** ـ عليه السلام ـ وأظهر البراءة من أعدائه! وكاشف مخالفيه، فمن **هناك قال من خالف الشيعة أن أصل الرفض مأخوذ من اليهودية!**

ولما بلغ عبدالله بن سبأ نعي علي وهو بالمدائن قال للذي نعاه: كذبت! لو جئتنا بدماغه في سبعين صرة، وأقسمت على قتله سبعين عدلًا لعلمنا أنه لم يمت، ولم يقتل، ولا يموت حتى يملك الأرض!»[1].

وجدير بالملاحظة أن هذه الأفكار والمعتقدات التي تزعم أن فلاناً لم يمت، أو أنه اختفى في جبل أو سرداب، وأنه سوف يرجع ونحو ذلك من العقائد الباطلة، سوف تتكرر كثيراً في الفرق الشيعية، لا سيما الغالية منها. ولم تنج الشيعة الإمامية من هذا، وكان نصيبها من التركة يتمثل في سرداب هناك في سامراء كما سيأتي ـ إن شاء الله تعالى ـ.

الفرقة الثانية قالت بإمامة محمد ابن الحنفية[2]، لأنه كان صاحب راية أبيه يوم البصرة دون أخويه، ورئيسهم المختار بن أبي عبيد الثقفي، وكان له صاحب شرطة يسمى كيسان يقول «أن محمد ابن الحنفية وصي علي بن أبي طالب... ويكفر من تقدم على علي ويكفر أهل صفين والجمل... وكان يزعم أن جبريل عليه السلام يأتي المختار بالوحي من عند الله عز وجل فيخبره ولا يراه»[3].

والفرقة الثالثة «لزمت القول بإمامة الحسن بن علي بعد أبيه، إلا أن فئة

(١) «فرق الشيعة» (ص ٢٣).

(٢) هو ابن علي بن أبي طالب من غير فاطمة رضي الله عنها .

(٣) «فرق الشيعة» (ص ٢٣)، وكذلك زعمت الإمامية الجعفرية في كل إمام من أئمتهم كما روى الكليني بإسناده عن أبي جعفر حين سئل عن النبي والرسول والمحدث فقال: «النبي الذي يرى في منامه ويسمع الصوت ولا يعاين الملك، والرسول الذي يسمع الصوت ويرى في المنام ويعاين الملك، قلت: الإمام ما منزلته؟ قال: يسمع الصوت ولا يرى ولا يعاين الملك، ثم تلا هذه الآية: (وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبي ولا محدث) (١٧٦/١). **قلت**: صناعة هذا الخبر واضحة لذي عينين ـ غير تيجانيتين!ـ.

منهم طعنوا في الحسن بعد مصالحته لمعاوية ورجعوا عن إمامته[١] فدخلوا في مقالة جمهور الناس وبقي سائر أصحابه على إمامته إلى أن قتل»[٢].

ثم هذه الفرقة التي قالت بإمامة الحسن، قالت بإمامة الحسين من بعده، ثم بعد استشهاده ﷺ صارت فرقة من أصحابه ـ كما قال النوبختي ـ وقالوا: «قد **اختلف علينا فعل الحسن وفعل الحسين** لأنه إن كان ما فعله الحسن حقاً من موادعته معاوية فما فعله الحسين من محاربة يزيد بن معاوية باطل، وإن كان ما فعله الحسين حقاً فقعود الحسن باطل»[٣]، **فشكوا لذلك في إمامتهما ورجعوا فدخلوا في مقالة العوام ـ أي أهل السنة ـ وبقي سائر أصحاب الحسين على القول الأول بإمامته حتى مضى.**

ثم افترقوا بعده ثلاث فرق: (ففرقة) قالت بإمامة محمد ابن الحنفية وزعمت «أنه لم يبق بعد الحسن والحسين أحد أقرب إلى أمير المؤمنين عليه السلام من محمد ابن الحنفية فهو أولى الناس بالإمامة كما كان الحسين أولى بها بعد الحسن من ولد الحسن، فمحمد هو الإمام بعد الحسين».

وفرقة قالت: «أن محمد ابن الحنفية ـ رحمه الله تعالى ـ هو الإمام المهدي وهو وصي علي بن أبي طالب ليس لأحد من أهل بيته أن يخالفه».

وفرقة أخيرة قالت بإمامة علي بن الحسين[٤]، وكان يكنى بأبي محمد ويكنى بأبي بكر **وهي كنيته الغالبة عليه**[٥].

وهذه الأخيرة قالت بالإمامة لولده محمد الباقر بعد علي بن الحسين،

---

(١) وكل هذا ينفي بوضوح أن هؤلاء كانوا موالين لآل البيت اعتماداً على نصوص صريحة صحيحة. ولو كان كذلك لما أثرت فيهم مواقف أئمتهم على هذا النحو لا سيما مع اعتقاد عصمتهم فتأمل!

(٢) «فرق الشيعة» (ص: **٢٤**).

(٣) نفسه (ص: ٢٦).

(٤) ابنه الأكبر.

(٥) وهذا يدل على أن الأئمة لم يكونوا يغضون من قدر الشيخين أبي بكر وعمر، بل تكنوا بهما وسموا أبناءهم بأسمائهما، خلافاً لأتباعهم لا تجد عندهم هذه الأسماء.

وأقاموا على إمامته إلى أن توفي، غير نفر يسير منهم، وبقي سائر أصحاب أبي جعفر عليه السلام على القول بإمامته حتى توفي، وبعد وفاته افترق أصحابه فرقتين:

فرقة قالوا بإمامة محمد بن عبدالله بن الحسن بن علي بن أبي طالب الخارج بالمدينة المقتول بها وزعموا أنه القائم، وأنه الإمام المهدي وأنه [ما] قتل، وقالوا أنه حي لم يمت مقيم بجبل يقال له العامية(١)؛ لأن الرسول ﷺ قال: «**القائم المهدي اسمه اسمي واسم أبيه اسم أبي**».

وفرقة أخرى قالت بإمامة جعفر أبي عبدالله وبقيت ثابتة على إمامته أيام حياته، إلا أن طائفة منهم لما أشار جعفر بن محمد إلى إمامة ابنه إسماعيل، ثم مات إسماعيل في حياة أبيه، رجعوا عن إمامة جعفر وقالوا: كذبنا ولم يكن إماماً لأن الإمام لا يكذب، ولا يقول ما لا يكون، وحكموا على جعفر أنه قال أن الله عز وجل **بدا له في إمامة إسماعيل**، فأنكروا **البداء وقالوا هذا باطل**. ولما توفي أبو عبدالله جعفر بن محمد عليه السلام، افترقت شيعته بعده ست فرق:

الأولى قالت أنه لم يمت، وهو لا زال حياً، وزعموا أنهم رووا عنه أنه قال: إن رأيتم رأسي قد أهوي عليكم من جبل، فلا تصدقوه! فإني أنا صاحبكم، وأنه قال لهم: إن جاءكم من يخبركم عني أنه مرضني وغسلني وكفنني، فلا تصدقوه! فإني صاحبكم صاحب السيف.

والثانية زعمت أن الإمام بعد جعفر بن محمد ابنه **إسماعيل**، وادعت أنه لم يمت، وأنكرت موت إسماعيل في حياة أبيه، وقالوا: كان ذلك على جهة **التلبيس من أبيه على الناس لأنه خاف فغيبه عنهم، وزعموا أن إسماعيل لا يموت حتى يملك الأرض!** لأن أباه أشار إليه بالإمامة بعده. وهذه الفرقة هي «الإسماعيلية».

---

(١) وسبق ما يشبه هذا الكلام عن عبدالله بن سبأ قاله في حق علي رضي الله عنه وكل هذه العقائد نبرئ الأئمة من قولها، وإنما يعتقد هؤلاء عقائد باطلة. فحين ينكشف زيفها، يلجؤون إلى دعوى أن الإمام ما مات، وأنه سوف يرجع، أو أنه اختفى في جبل أو في سرداب، إلى غير ذلك من أصناف الترقيع!!

والفرقة الثالثة زعمت أن الإمام بعد جعفر بن محمد هو «محمد بن إسماعيل» وقالوا أن الأمر كان لإسماعيل حياة أبيه، فلما توفي قبل أبيه جعل جعفر بن محمد الأمر لمحمد بن إسماعيل ولم يكن لأخوي إسماعيل عبدالله وموسى في الإمامة حق كما لم يكن لمحمد ابن الحنفية حق مع علي بن الحسين.

والفرقة الرابعة قالت بإمامة محمد بن جعفر الصادق وزعموا أن أباه قال له: «إذا ولد لك ولد يشبهني فسمه باسمي فهو شبيهي وشبيه رسول الله ﷺ».

والفرقة الخامسة منهم قالت: الإمامة بعد جعفر بن محمد، في ابنه عبدالله بن جعفر الأفطح، وذلك أنه عند مضي جعفر أكبر ولده سناً، وجلس مجلس أبيه وادعى الإمامة ووصية أبيه، واعتلوا بحديث يروونه عن أبي عبدالله جعفر بن محمد أنه قال: الإمامة في الأكبر من ولد الإمام، فمال إلى عبدالله والقول بإمامته جل من قال بإمامة أبيه جعفر الصادق، غير نفر يسير عرفوا الحق! فامتحنوا عبدالله بمسائل في الحلال والحرام من الصلاة والزكاة، فلم يجدوا عنده علماً فمات عبدالله ولم يخلف ذكراً فرجع عامة الفطحية عن القول بإمامته سوى قليل منهم إلى القول بإمامة «موسى بن جعفر».

وقالت الفرقة السادسة منهم: الإمام «موسى بن جعفر». وبقي هؤلاء لم يختلفوا في أمره إلى أن حبس في المرة الثانية فانقسموا إلى خمس فرق:

فرقة زعمت أنه مات مسموماً وأن الإمام بعده علي بن موسى.

وعادت **فرقة ثانية** وزعمت أن موسى بن جعفر لم يمت وكرروا أقوالًا سبقت، ورووا في ذلك روايات[١] عن أبيه جعفر بن محمد عليه السلام أنه قال: هو القائم المهدي فإن يدهده رأسه عليكم من جبل فلا تصدقوا فإنه القائم.

وقالت **ثالثة** أن موسى بن جعفر لم يمت ولم يحبس وأنه استخلف غيره لينوب عنه حال غيبته!

(١) وما قصة السرداب منك ببعيد!

ورابعة قالت: لا ندري أهو حي أم ميت لأنا قد روينا فيه أخباراً كثيرة تدل أنه القائم المهدي فلا يجوز تكذيبها وقد ورد علينا من خبر وفاة أبيه وجده الماضين من آبائه عليهم السلام مما لا يجوز رده وإنكاره.

ثم إن أصحاب «**علي بن موسى الرضا**» عليه السلام اختلفوا بعد وفاته فرقاً:

فرقة منهم قالت بإمامة «أحمد بن موسى بن جعفر».

وفرقة رجعوا إلى الوقف بعد موسى بن جعفر.

والسبب في حيرة هاتين الفرقتين أن الرضا توفي ولابنه **محمد سبع سنين فاستصبوه واستصغروه** وقالوا: لا يجوز الإمام إلا بالغاً ولو جاز أن يأمر الله عز وجل بطاعة غير بالغ لجاز أن يكلف الله غير بالغ، فكما لا يعقل أن يحتمل التكليف غير بالغ لا يفهم القضاء بين الناس ودقيقه وجليله وغامض الأحكام وشرائع الدين و... إلخ.

أما الفرقة الأولى: فمع قولهم بإمامة محمد بن علي ـ على صغر سنه ـ فإنهم اختلفوا في كيفية علمه لحداثة سنه ضروباً من الاختلاف[١]: قال بعضهم أن الله عز وجل علمه ذلك عند البلوغ عن جهات علم الإمام مثل الإلهام والنكت في القلب ولأن ذلك كله صحت الأخبار الصحيحة[٢] القوية الأسانيد فيه التي لا يجوز دفعها ولا رد مثلها.

وقال بعضهم: قبل البلوغ هو إمام على معنى أن الأمر له دون غيره إلى وقت البلوغ فإذا علم علم لا من جهة الإلهام والنكت ولا الملك، ولا لشيء من الوجوه التي ذكرتها الفرقة المتقدمة؛ لأن الوحي منقطع بعد النبي ﷺ بإجماع الأمة. لكن علم ذلك عند البلوغ من كتب أبيه وما ورثه من العلم فيها وما رسم له فيها من الأصول والفروع.

---

(١) وهذه طبعاً ضروب من الترقيع العقدي لخرق حصل في زمان مبكر من التاريخ، لما ابتدع لهم من ابتدع تلك العقائد الوهمية.

(٢) ومن هنا ذبح القوم، فإنهم لا يعرفون عن الصحيح شيئاً ذا بال! وستأتي نماذج للموسوي عالم القوم ترى فيها العجب العجاب، وترى الماء كيف يتحول إلى تراب.

وقال بعضهم: الإمام لا يكون غير بالغ ولو قلّت سنه! لأنه حجة الله، فقد يجوز أن يعلم وإن كان صبياً، ويجوز عليه الأسباب التي ذكرت من الإلهام والنكت والرؤيا والملك المحدث، واعتلوا في ذلك بيحيى بن زكرياء **وأن الله آتاه الحكم صبياً**، وبأسباب عيسى ابن مريم، وبحكم الصبي بين يوسف بن يعقوب وامرأة الملك وبعلم سليمان بن داود حكماً من غير تعليم وغير ذلك.

وعلى كل حال، ظلت هذه الفرقة على الاعتقاد بإمامة محمد بن علي، وبعد وفاته قالوا بإمامة ولده علي بن محمد ـ الهادي ـ إلا نفراً رشحوا أخاه موسى بن علي.

ولما توفي علي بن محمد قالت فرقة من أصحابه بإمامة ابنه محمد وقد كان توفي في حياة أبيه بـ: **سُرَّ من رأى**(١) وزعموا أنه حي لم يمت واعتلوا في ذلك بأن أباه أشار إليه وأعلمهم أنه الإمام من بعده، والإمام لا يجوز عليه الكذب ولا يجوز البداء فيه، فهو وإن كانت ظهرت وفاته لم يمت في الحقيقة ولكن أباه خاف عليه فغيبه وهو المهدي وقالوا فيه بمثل مقالة أصحاب علي بن إسماعيل بن جعفر.

وقال سائر أصحاب علي بن محمد بإمامة «الحسن بن علي» وثبتوا له الإمامة بوصية أبيه. ثم افترق أصحابه بعده أربع عشرة فرقة نختزل أقوالها فيما يلي:

بعضهم أنكر ـ كما تعودنا ـ موت الحسن العسكري وقال أنه القائم، وبعضهم سلم بموته واعتقد **رجعته وأنه عاد!**

وبعضهم قال بإمامة أخيه، وكثير من هؤلاء ذهبوا إلى ما ذهبوا إليه؛ لأنهم رأووا أن **الحسن لا عقب له ولهذا اضطربت الأقوال بين قائل أنه لم يولد في حياته ولكن بعده بثمانية أشهر**، وبعضهم ادعى أنه في بطن أمه، وبعضهم قال **أنه ولد ولكنه اختفى في سرداب بسر من رأى وهو القائم الذي سيعود!**

وهذا القول الأخير هو قول الإمامية التي هي محور هذه الفصول. وقد نقلنا نشأتها منذ أول عهدها بقلم مؤرخها النوبختي ولم نتصرف إلا نادراً جداً،

---

(١) حيث اختفى المهدي المزعوم عند الإمامية!!

ولكن اختصرنا، ولم نذكر باقي فرق الشيعة إلا بما يقتضيه منهج العرض لنشأة الفرقة التي تعنينا.

والجامع بين تلك الفرق هو تفضيلهم لعلي بن أبي طالب على غيره؛ على تفاوت في معنى وحدود هذا التفضيل، ولا زالوا عبر التاريخ يختلفون وينقسمون بعد كل إمام عدة اختلافات كما رأينا، ومن بين تلك الانقسامات ولدت «**الفرقة الإمامية**» التي بها ختم مؤرخهم كتابه «**فرق الشيعة**»، وهذه الفرقة هي التي خصصنا لها فصول هذا الكتاب، نرصد فيه نشاطها في هذا العصر، لا سيما بعدما قامت لها دولة، تتبنى أصولها وتسير وفق مذهبها.

ملاحظات حول هذه النشأة التاريخية

مما سبق عرفنا باختصار أن الإمامية الاثني عشرية قالوا بإمامة علي بن أبي طالب، ثم الحسن بن علي، ثم الحسين بن علي، ثم علي بن الحسين وهو زين العابدين، ثم محمد بن علي وهو **الباقر**، ثم جعفر بن محمد وهو **الصادق**، ثم موسى بن جعفر وهو **الكاظم**، ثم علي بن موسى وهو **الرضا**، ثم محمد بن علي وهو **الجواد**، ثم علي بن محمد وهو **الهادي**، ثم الحسن بن علي وهو **العسكري**، ثم ابنه **الذي غاب وهو صغير في سرداب سنة ٢٦١هـ** وهو **المنتظر** الذي ينتظرونه، ويدعون الله أن يعجل ظهوره!

❑ الاختلاف حول الإمامة:

إن هذه الفرق جميعها تختلف أساساً حول من هو الإمام، وهي خاصية الفرق الشيعية بخلاف غيرها التي لا تجعل **من منصب الإمام مسألة تفرق في العقيدة**. فالعقيدة استتب أمرها، وكملت أركانها في حياة الرسول ﷺ قال تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣].

❑ ليس هناك نص قاطع رافع للخلاف:

كثرة هذه الفرق المشتركة **في دعواها موالاة أهل البيت**، أو بعضهم، مما يدل دلالة لا شك فيها، أنه ليس هناك نص صريح في علي ﷺ، فضلاً عن أحد

من آل بيته. وما صح عن النبي ﷺ من أحاديث في فضائل علي أو آل بيته ﷺ، **لا يصلح حجة للإمارة**، كما لا يصلح ما ورد في غيره من فضائل للقول بأسبقيته في ذلك. فقد صح أن النبي ﷺ قال: «**لكل أمة أمين، وأمين هذه الأمة أبو عبيدة**»[١] وفي الحديث: «**كان فيما مضى قبلكم من الأمم محدثون؛ وإنه إن كان في أمتي هذه منهم فإنه عمر بن الخطاب**»[٢] وأن «**أعلم الأمة بالحلال والحرام معاذ بن جبل**»[٣] وكل هذه الفضائل لم ترشح أحداً منهم ليكون بها إماماً مقدماً، ولم يستدل بها أصحابها أنفسهم على أنهم أحق من سواهم. وكذلك الإمام علي ﷺ لم يقل لأبي بكر: قال فيَّ رسول الله ﷺ: «**أنت مني بمنزلة هارون من موسى**»[٤] أو قال فيَّ «**من كنت مولاه فعلي مولاه**»[٥]، ونحو ذلك من الأحاديث التي صحت فيه ﷺ.

وأما ما هو صريح مما روجه الكذابون فتلك أحاديث اختلقها أصحابها سنوات عديدة بعد عصر الصحابة، **ولم يك شيء منها منتشراً في عهدهم.**

❑ اللجوء إلى القول بحياة الأموات أو رجعتهم:

ورأينا ـ كما قال النوبختي ـ أن أول من قال هذا **عبدالله بن سبأ اليهودي**. ثم تتابعت الفرق على القول بهذا. فبعضها قالت أن محمد ابن الحنفية ما مات، وأنه في مكان معين، عنده أكل وشرب، وهو الذي وصفه شاعرهم بقوله:

ألا إن الأئمة من قريش ... ولاة الحق أربعة سواء
علي والثلاثة من بنيه ... هم الأسباط ليس بهم خفاء
فسبط[٦] سبط إيمان وبر ... وسبط[٧] غيَّبته كربلاء

---

(١) **صحيح**: رواه البخاري (**٤٠٣١**)، وأحمد (**١١٩٠٧**)، من حديث أنس.
(٢) **صحيح**: رواه البخاري (**٣٢١٠**)، ومسلم (**٤٤١١**)، والترمذي (**٣٦٢٦**)، وأحمد (**٢٣١٥٠**)، من حديث عائشة.
(٣) **صحيح**: رواه الترمذي (**٣٧٢٣ ـ ٣٧٢٤**)، وابن ماجه (**١٥١**)، وأحمد (**١٢٢٣٧ ـ ١٣٤٧٩**)، من حديث أنس.
(٤) **صحيح**: رواه البخاري (**٣٤٣٠**)، ومسلم (**٤٤١٨**)، والترمذي (**٣٦٥٨**)، وابن ماجه (**١١٢**)، وأحمد (**١٣٨٤**)، من حديث سعد بن أبي وقاص.
(٥) **صحيح**: بل هو متواتر. ينظر نظم المتناثر (ص:**٢٦٩**)، لأبي الفيض الكتاني.
(٦)(٧) الحسن والحسين ابنا علي عليهما السلام.

وسبط لا يذوق الموت حتى يقود الخيل يقدمها اللواء
تغيب لا يرى فيهم زماناً برضوا عنده عسل وماء(١)

وكذلك قيل أن جعفر بن محمد لم يمت، أو ابنه إسماعيل لم يمت، أو... أو العسكري لم يمت، وكل هذه الدعاوى يزعم فيها أصحابها نصوصاً صحيحة بل متواترة لتسويغ الإيمان بها. ويبدو أن التواتر عند القوم له معنى خاص بهم، وإلا فكيف تتعارض المتواترات؟!

كما لاحظنا أن «**رجعة الأموات**» ظاهرة مشتركة عند أصحاب هذه الفرق، كما هو شأن الإمامية، فقد قالوا أن للإمام العسكري ابناً غاب وسيرجع، وهو المهدي المنتظر عندهم.

❑ البداء:

زعمت كثير من الفرق البداء، وذلك عندما يموت الإمام الذي ظنوا فيه الإمامة، كما حصل من الذين قالوا بإمامة جعفر بن محمد، فإن هؤلاء ردوا على القائلين إمامة أخيه الأكبر إسماعيل الذي مات قبل أبيه الإمام الأسبق، بأن الله بدا له في إمامة إسماعيل فردها إلى أخيه جعفر. والبداء من العقائد التي يعتقد أهل السنة بطلانها وسوف تناقش من مكانها من هذا الكتاب ـ إن شاء الله ـ.

هذه إذن هي الإمامية كما نشأت، وهذه أهم ما خرجت به من مخاض الأحداث التي أثرت فيها، جملة من العقائد أنجبتها الإمامة؛ العقيدة الأم(٢) جعلتها تميزها عن باقي الفرق الشيعية، فضلًا عن غيرها.

وقبل النظر في كيفية وقوع التيجاني في خيوط هذا الأخطبوط، لا بأس من وقفة مع أحد أبرز دعاة الإمامية المتأخرين، وهو عبد الحسين الموسوي ومع كتابه الشهير «**المراجعات**» للنظر فيما قال وكيف قال وحقيقة ما قال، وهو ما يعرض في الفصل الموالي.

---

(١) هو محمد ابن الحنفية رَحِمَهُ اللَّهُ ورضي عنه.

(٢) ينظر في تفصيل هذا الإنجاب كتاب: «**ثاني القراءتين في معالم المدرستين؛ تحريف القرآن بين المدرستين**» للمصنف.

الفصل الأول:
وقفات مع الموسوي في مراجعاته الناسخ

لا يمكن لخائض في مسألة الإمامة في العصر الحديث، أن يتغافل عن اسم له دور بارز، وموقع متميز في هذا النشاط. بل لا نبعد إن قلنا إنه المُؤسس الجديد، وحامل راية التجديد لنشاط التشييع. إنه **عبد الحسين شرف الدين الموسوي**. لقد بصم هذا الرجل خطة التشيع بأسلوب خاص، وبات توقيعه بارزاً أسفل كل نسخة من النسخ التي اندحرت أمام هذا الغزو العقدي الخطير! والتيجاني هو النسخة النموذجية في هذا الكتاب. لهذا كان ضرورياً من الوقوف مع هذا الناسخ الرائد، والنموذج القائد!

❏ الموسوي صاحب المراجعات: بطاقة تعريف

هو عبدالحسين شرف الدين الموسوي، نسبة إلى موسى الكاظم، ولد في الكاظمية بالعراق سنة **١٢٩٠**هـ. ومات سنة **١٣٧٧**هـ. وذكر السيد أغابرزك الطهراني، في «أعلام الشيعة»، نسبه مطولًا فقال: «هو السيد عبدالحسين بن السيد يوسف بن السيد جواد بن السيد إسماعيل بن السيد محمد بن السيد إبراهيم الملقب بشرف الدين **الموسوي**، **العاملي**»[(١)]. والموسوي نسبة إلى موسى الكاظم رَحِمَهُ اللَّهُ، ـ وهو إمامهم السابع، كما علمنا في التمهيد ـ. وأما العاملي، فنسبة إلى عاملة، وهي منطقة بلبنان.

وقد قالوا عنه أنه «من كبار الفقهاء والمجتهدين والمجاهدين، وأعلام

(١) «طبقات أعلام الشيعة» (ص: ١٠٨٠).

الإمامية المناضلين، ومراجع التقليد والفتيا، جامع المعقول والمنقول، له خطوات مباركة، ومساعٍ كريمة في المجالات العلمية والدينية والسياسية.

أخذ مبادئ العلوم في الكاظمية، ثم انتقل إلى النجف كما هي عادة القوم، وبعد ذلك عاد إلى جبل عامل، حيث تصدى للدعوة والتأليف والإمامة، فكان إمام الناس المقدم، ومرجعهم الجليل، وقائدهم المحنك. وكان لصفاته الإنسانية، وسجاياه الرفيعة وملكاته الأصلية، **ما يحببه للعالم ويرفعه في نظر كل الأجيال**. والواقع أنه كان بطل السيف واليراع، وقائداً موجهاً، ومصلحاً اجتماعياً، وزعيماً وطنياً، وسياسياً محنكاً»[١].

«لقد كان المترجم له مأثرة من مآثر الوقت، وآية كبرى ازدهى بها العصر الحاضر، وحسب هذا القرن مفخرة أن ينبغ فيه مثل هذا العبقري الفذ، وحسب عاملة أن تقل باحتها عَلَماً خفاقاً للدين، وسيفاً مشهوراً للهدى مثله من بقايا العترة الطاهرة (ع)»[٢].

وذكر الموسوي أنه رحل إلى مصر بعد رجوعه من الجامعة العلمية في النجف[٣]، وعندها كانت **له مناظرات مع شيخ الأزهر وذلك سنة ١٣٢٩هـ** كما قال، وكان موضوعها حول الخلافة[٤]، وهذه المناظرات هي التي ضمنها كتابه «**المراجعات**»[٥] التي «يتجلى فيها الهدى بأجلى مظاهره»[٦] على حد تعبيره. ولذلك عُدَّ من أكابر دعاة الوحدة الإسلامية، **والتقريب بين المذاهب!** وقد دعا إلى توحيد الصف **وجمع الكلمة**، وجند لذلك كل قابلياته، وإمكانياته[٧]، وهذا طبعاً من الوجهة التي يرى من خلالها الإمامية، وبعبارة أخرى فهو تقريب

---

(١) عن «معجم رجال الفكر والأدب في النجف خلال ألف عام» (٢/٧٣٦ ـ ٧٣٧) باختصار.
(٢) «طبقات أعلام الشيعة» (ص: ١٠٨٣).
(٣) «النص والاجتهاد» (ص: ٧/هـ ٨).
(٤) نفسه.
(٥) سيأتي الحديث عنه بتفصيل ـ إن شاء الله تعالى ـ.
(٦) «النص والاجتهاد» (ص: ٨).
(٧) بما فيها التلاعب بالعقول، والمراوغة في النقول! وكما سوف ترى تستحق المراجعات أن تسمى مناورات، أو مراوغات؛ فذلك أنسب.

إمامي، والفرق بينه وبين التقريب المنشود، كالفرق بين النجف والأزهر، أو الفرق بين قم، والقرويين!!

على كل حال، تلك كانت نتف من ترجمة الموسوي، لا نريد منها سوى تقريب الرجل إلى القارئ، وتعريفه بمكانته عند العلماء، لا سيما من الإمامية، فهو في نظرهم من «كبار علماء المسلمين، وعباقرة الشيعة في هذا العصر»(١). ومما يشهد لمكانة الموسوي في عين الإمامية، المآتم التي رافقت جنازته، فكما قال أغابرزك الطهراني: «نقل جثمانه الشريف إلى بغداد بالطائرة بصحبة بعض أنجاله، ورهط من رجال لبنان البارزين، بعد أن شيع في بيروت تشييعاً رسمياً، وحمل على الرؤوس من بغداد إلى الكاظمية، فدام تشييعه خمس ساعات، وجرى له من التعظيم وإجلال ما يليق بمقامه الرفيع، وخدماته الجلى ومواقفه المشهورة. ثم جرى له في كربلاء مثل ما جرى في بغداد والكاظمية، واكتست النجف ثياب الحداد، وشمل سائر البلاد الإسلامية، واستمرت ليالي، وأياماً، وقد أبنه العظماء، ورجال الفكر...»(٢).

ورجل من هذا الحجم، لا غرابة أن يرثى، ولا عجب أن يتحسر لموته ويبكى، وكان للشعر بكاؤه الخاص، موقعاً في قصائد نختار منها قصيدة السيد محمد آل طالقاني التي قال فيها:

عميد الشريعة قد غربا	ونور علوم الهدى قد خبا
ومات زعيم الجهاد الكبير	ففرق قومي أيدي سبا
مضى المصلح الفذ والعلم الـ	بصير ومن كان فينا أبا
به **انتصرت** سنة المرسلين	وعادت جهود الأعادي هبا
إلى الخلد يا سيدي **والخلود**	فأنت جدير بأن تنكبا
إلى الله قد سار (**عبد الحسين**)	وصدع صرح العلوم النبا
أصيبت شريعة طه فارخ	(به ولقد أيتم المذهبا)

(١) «طبقات أعلام الشيعة» (ص: ١٠٨٠).
(٢) نفسه (ص: ١٠٨٦).

وقد ترك الموسوي «تآليف ومآثر خالدة» من ذلك كتاب «أبو هريرة»، وموضوعه ـ كما يظهر من العنوان ـ يتناول الصحابي الجليل عبدالرحمن بن صخر الدوسي، المعروف بكنية «أبو هريرة». وخلاصة ما جاء فيه أن أبا هريرة روى عن رسول الله ﷺ ما لم يسمع، وروى ما لا يقبله العقل، بل وزعم حضور مجالس لم يحضرها[١] و. . . إلخ ما ذكر عنه الموسوي، سامحه الله إن كان حقاً جاهلًا بقدر ومكانة ذلك الصحابي الجليل، وإلا فعامله الله بما يستحق.

ومن مؤلفاته أيضاً «أجوبة مسائل جار الله» و«رسالة كلامية حول الرؤيا» و«المجالس الفاخرة في مآتم العترة الطاهرة» و«الكلمة الغراء في تفضيل فاطمة الزهراء» وغير ذلك من المؤلفات، ومنها ما سبقت الإشارة إليه، إنه كتاب «المراجعات» الذي آن الأوان للكلام عنه بشيء من التفصيل، نظراً لموقعه في هذه المناقشات، كيف لا؛ وهو الباب الذي من خلاله **خرج التيجاني إلى ـ أو من ـ الهداية**[٢]؟!

❐ كتاب المراجعات: القصة أولاً:

«هذه صحف لم تكتب اليوم[٣]، وفكرٌ لم تولد حديثاً، وإنما هي صحف انتظمت منذ زمن يربو على ربع قرن، وكادت يومئذ أن تبرز بروزها اليوم، لكن الحوادث والكوارث كانت حواجز قوية عرقلت خطاها، فاضطرتها إلى أن تكمُن وتَكِن. . .».

هكذا قدم الموسوي كلامه عن كتاب «المراجعات»، الذي ضمنه جملة مناقشات نقل أنها جرت بينه وبين عالم سني «**سليم البشري**» أواخر سنة **١٣٢٩**[٤]، بعدما شكا كل منهما إلى صاحبه «مشهد خصومة عنيفة تغلو في

(١) وسيأتي الدفاع عن «أبي هريرة» في هذه الدعوى التي اتهمه بها الموسوي، ويتضح أنه أولى بالتهمة من صاحب الرسول ﷺ!

(٢) فقد سمى كتابه الأول: «**ثم اهتديت**»، مما يفيد أنه كان ضالاً ـ في نظره ـ، وقد صرح بهذا المفهوم في أحد كتبه. كما أن بعض الأفاضل رد عليه بكتاب سماه: «بل ضللت».

(٣) يعني يوم نشر «الكتاب».

(٤) «المراجعات» (ص: ٤).

الجدال غلو الجهال»[١] بين الشيعة والسنة، مع أنه «لا اختلاف بينهم؛ إلا ما يكون بين المجتهدين في بعض الأحكام لاختلافهم فيما يستنبطونه من الكتاب أو السنة أو الإجماع أو الدليل الرابع(!)[٢] وذلك لا يقضي بهذه الشقة السحيقة، ولا يتجشم هذه المهاوي العميقة...»[٣].

وبعدما تبادلا الشكوى اتفقا على معالجة «هذه المسألة بالنظر في أدلة الطائفتين»، وفهمها فهماً صحيحاً، واشترطا التعري من كل محيط العواطف والعصبيات، والتجرد من العادة والتقليد، فتقرر أن يتقدم السني بطرح الإشكال أو السؤال، ويكون ذلك **بخط اليد** وموقعاً تحته بحرف السين (س)، ويقوم الموسوي بالإجابة الموقعة بحرف الشين (ش) وـ كما قال ـ «**لا يخفى لطف الرمزين (س وش) ومناسبتهما**، فإن السين إشارة إلى اسمه سليم وكونه سنياً، والشين إلى لقبي (شرف الدين) وكوني شيعياً».

هذه إذن قصة «المراجعات» كما عرّفنا بها كاتبها، فهي ـ حسب قوله ـ جملة من المناقشات حول مسألة الإمامة والخلافة، ومَنْ أحق بها؟ وفيه بيان وجهة نظر أهل السنة متمثلة في مداخلات سليم البشري ـ شيخ الأزهرـ، ووجهة نظر الإمامية كما أبرزها الموسوي، وكان آخر ما ختم به الشيخ البشري قوله ـ كما روى ذلك الموسوي ـ: «**أشهد أنكم في الفروع والأصول، على ما كان عليه الأئمة من آل الرسول ﷺ، وقد أوضحت هذا الأمر فجعلْتَهُ جلياً، وأظهرت من مكنونه ما كان خفياً، فالشك فيه خبال، والتشكيك تضليل، وقد استشففته فراقني إلى الغاية، وتمخرت ريحه الطيبة فأنعشني قدسي مهبها بشذاه الفياح، وكنت ـ قبل أن أتصل بسببك ـ على لبس فيكم لما كنت أسمع من إرجاف المرجفين، وإجحاف المجحفين، فلما يسر الله اجتماعنا، أويت منك إلى علم هدى، ومصباح دُجى، وانصرفت عنك مفلحاً منجحاً، فما أعظم نعمة الله علي، وما أحسن عائدتك لدي، والحمد لله رب العالمين**»[٤].

---

(١) نفسه (ص: ٣).
(٢) هو القياس؛ الشيعة والظاهرية لا يقولون به!
(٣) «المراجعات» (ص: ٣).
(٤) «المراجعات» (ص: ٣٥٨).

❏ قيمة «المراجعات»:

أما عند الإمامية فإن هذا الكتاب من أحب الكتب لديهم، إذ هو في نظرهم يمثل حواراً في القمة، ولذلك يطبعون منه ما لا يحصى من النسخ، وينشرونها ما وسعهم ذلك في دنيا الناس، سواء كان ذلك في البلاد الإسلامية، أم في بلاد الغرب، ولا نُبالغ إذا قلنا أنه أول كتاب يعتمده نشاط التشييع الإمامي(١)!

ويعود سر نجاح هذا الكتاب في نظري إلى الطريقة العبقرية التي **ابتكرها!** صاحبه، والمنهج الفريد الذي **صفف به الأسئلة، ونسق به الأجوبة!** زيادة على اللغة الرائقة، والبلاغة الفائقة، التي ترجم بها المضمون المخترع، والفحوى المبتدع! كل ذلك سهَّل الإقبال على الكتاب، والتأثر بما ضمه من خطاب. وهذه الخطة من منهج القوم في نشر المذهب بلغة تناسب الجميع، كما هو مبين في مواقع عديدة من «**الإنترنيت**»!

❏ اعتزاز الإمامية بالمراجعات

من الطبيعي إذن أن يعتز إمامية هذا العصر بكتاب «المراجعات»، ويفتخروا به، لأنه في نظرهم انتصار للمذهب الذي هم عليه، وغلبة للعقيدة التي يؤمنون بها! لا سيما وقد اعترف بهذا ـ في نظرهم ـ شيخ إحدى أعرق المؤسسات العلمية في العالم السني، وهي الأزهر الشريف! فلهذا الاعتراف الذي أدلى بموجبه شيخ الأزهر، أن «**الإمامية**» أصولاً وفروعاً على المذهب الذي كان عليه آل الرسول ﷺ، وأن الشك في ذلك خبال وتضليل، طار القوم بهذا الكتاب كل مطار، ونشروه وروجوا له في مختلف الأمصار، ليضعوه بين يدي أهل السنة، فيسلمه أو يهديه!! الإمامي للسني ولسان حاله كأنما يهمس في أُذنه: هذا شيخ الأزهر لديكم، وعميد السنة عندكم، سلَّم بصواب مذهبنا، وضلال مُخالفنا، وإذا كان الأمر كذلك، فأولى بك، وأنت دونه علماً، أن تعترف بما اعترف به عالمكم، وتسلك مسلك إمامكم! والموسوي نفسه مفتخر باختراعه، ومعتز

(١) ولحقه كتاب «ثم اهتديت» للتيجاني، النسخة الجديدة!

بإنجازه؛ ولذلك فبعدما أهدى كتابه كما قال في مقدمته «**إلى أولي الألباب من كل علامة محقق، وبحاثة مدقق، لابس الحياة العلمية فمحص حقائقها، ومن كل حافظ محدث جهبذ في السنن والآثار، وكل فيلسوف متضلع في علم الكلام، وكل شاب حي مثقف حر قد تحرر من القيود وتملص من الأغلال**»[١] وعبر عن اطمئنانه إلى عمله هذا، وفرحه به فقال: «**أمّا أنا فمستريح والحمد لله إلى هذا الكتاب، راض عن حياتي بعده، فإنه عمل كما أعتقد يجب أن ينسيني ما سئمت من تكاليف الحياة الشاقة، وهموم الدهر الفائقة، وكيد العدو الذي لا أشكوه إلا إلى الله تعالى**»[٢].

وتلقى الموسوي العديد من التهاني، والكثير من التنويه بهذا الكتاب؛ من ذلك ما جاء عن آية الله الحجة الشيخ مرتضى آل ياسين، إذ يقول في رسالة تهنئة بعد التحية:

«وبعد فهذا كتابك العظيم، وحججك البالغة، وأسلوبك الحكيم، وبراعتك العلمية وآرائك[٣] النافذة إلى صميم الحق، وأقوالك المدعمة بأقوى أدلة الصدق، وآياتك اللامعة في جبين الدهر.. نعم هذا كتابك العظيم بين يدي، أو ها أنا ذا بين يديه أغرق في مراجعته أو أتقلب بين مراجعاته، ثم أرفع رأسي مرتفع الرأس فخراً، ممتلئ النفس اغتباطاً، والثغر ابتساماً والروح خفة، والعقل اندهاشاً... هذا يحرك المتدفق بأمواج الفن يحمل لهذا العالم ـ عالم الفساد ـ «**سفينة النجاة**» مرفوعة الأعلام، عالية السنام، **واضحة الحجة، ناصعة المحجة**، باسم الله مجراها ومرساها، وباسم محمد المصطفى وعلي المرتضى وآلهما! أنوار الحق ومصابيح الهدى، **فمن تمسك بها نجا، ومن تخلف عنها غرق وهوى**»[٤].

تلك كانت إحدى الشهادات التي تلقاها الموسوي منذ سنة ١٣٥٥هـ ـ السنة التي طبع فيها الكتاب ـ والحقيقة أنه عند صدور «المراجعات» لأول مرة، ووصوله

---

(١) نفسه (٦).
(٢) «المراجعات» (٦).
(٣) كذا في الأصل والصواب «وآراؤك» كما لا يخفى.
(٤) «تلخيص المراجعات» (ص: ٥ ـ ٦).

إلى أيدي القراء، توالت وتتابعت على مؤلفه عبارات الإعجاب والمديح، وكتب الثناء المليح، فكتب إليه كثيرون، منهم آيات الله العظام عبدالهادي الشيرازي، وأبو القاسم الخوئي، ومحمد حسن المظفر، وغيرهم وغيرهم.

وبلغت قيمة الكتاب في نفس القوم مبلغاً، قرر فيه البعض أن الموسوي مهما حاولنا إطراءه؛ فلن نبلغ مبلغ الإطراء الذي يشهد له الكتاب نفسه! وهكذا جاء وصفه في مقدمة «تلخيص المراجعات» للشيخ هادي الخزرجي: «لست ببالغ من تعريفك أيها القارئ الكريم بالسيد المؤلف مبلغ تعريف هذا الكتاب به، وحسبك منه وأنت تقرأه أن تعرف به بطلًا من أبطال العلم، وفارساً من فرسان البيان، تأتيه حين تأتيه، مالكاً لأمرك، مُسيطراً على نفسك، فإذا استقر بك المقام عنده، لم تتمالك دون أن تضع قيادك بين يديه، فإذا هو يملك زمام أمرك، ويدخل إلى قرارة نفسك، فيسيطر عليك بطبيعة قوته وأدبه وعلمه.

وأنت لا تخشى مغبة العاقبة من هذه السيطرة... فإنها سيطرة **مضمونة الخير، مأمونة الشر(!)**[١]**بعيدة كل البعد عن الكيد والمكروه، بعد الصحة عن الفساد، وكن واثقاً كبير الثقة حين يأخذك بيانه وبرهانه، أنه إنما يرد بك مناهل مترعة الضفاف، بنمير ذي سلسبيل، كلما كرعت من فُراته جرعة، تحلتْ شفتاكَ لجرعات تحسب أن ليس لظمئك راوياً غيرها(!).**

هذا ما يُعرفك به الكتاب عن مؤلفه، أفتُراني أبلغ من تعريفك به أبعد ما يعرفك هو نفسه؟»[٢].

وأحسب أني لا أحتاج أن أزيد عن هذا إلا أن شهادات الإطراء، وكلمات الإعجاب والثناء، لم تقتصر على الشيعة، بل نوَّه بعض أهل السنة أيضاً بالكتاب، وسجلوا بحروف كبيرة تقديرهم له! فهو في نظر الدكتور حامد حفني داود[٣] «**خير هدية تهدى إلى كل مسلم منصف يدعو إلى التقريب ونبذ**

(١) سترى مدى صحة هذه الدعوى في هذا الفصل، والذي يليه!

(٢) «تلخيص المراجعات» (ص: ٧ ـ ٨).

(٣) «واضع أسس المنهج العلمي الحديث ورئيس قسم اللغة العربية ـ كلية الألسن جامعة عين شمس ـ القاهرة» هكذا عرف بنفسه سنة ١٩٧٤.

الخلاف»[١] ولذلك لبى دعوة كتابة تقديم «المراجعات» أو «**السفر العظيم**» حسب تعبيره**!** كما أطرى الكتاب وقدم له العالم الأزهري محمد فكري أبو نصر، وقال أن «أهم ما نقدمه من هذه الموسوعة الإسلامية كتاب «المراجعات» ذلك الحوار المفتوح بين العالم السني الجليل الشيخ سليم البشري شيخ الأزهر الأسبق، وبين العالم الشيعي الإمام السيد عبدالحسين شرف الدين كبير علماء الشيعة في لبنان»[٢]. ثم أخذ يعدد ضرورة التقارب السني الشيعي، وأشار إلى الاعتراف الأزهري بالمذهب الجعفري بناء على فتوى الشيخ شلتوت ـ رحمة الله عليه ـ.

على كل حال «لقي هذا الكتاب رواجاً واسعاً، وتأثيراً بيناً في مختلف الأوساط حتى طبع عشرات المرات، وترجم إلى عدة لغات»[٣] وهذا الاحتفاء بالكتاب وصاحبه، احتفاء **مشروع لا سيما من قبل الإمامية**، وما لهم لا يفعلون ذلك، وهم يعتقدون صواب مذهبهم؛ فسرَّهم أن يظهر لغيرهم ما هم عليه من حق، ويعترف بصوابهم سواهم، بل ويركب معهم «**سفينة النجاة**» على حد تعبير آية الله السيد مرتضى آل ياسين ـ الشيعي أصلًا ـ، أو السيد مروان خليفات ـ المتشيع استنساخاً ـ الذي جعل عنوان كتاب إماميته «**وركبت السفينة**»، بل وجعل إهداءه: «إلى قائد السفينة**!!**»[٤] نعم، للإمامية أن يعتزوا كثيراً، ويفتخروا جداً، بنصر يعتقدون فيه الخير لهم ولغيرهم، والحق الحق، لا ينبغي لأحد أن يتمعر إن هو فرط في تحصين نفسه، وحماية عقيدة أبنائه، فلا يلم غير تقاعسه**!!**

❑ المراجعات بوابة تشيع

كما أن كتاب «المراجعات» هو الباب الذي عبر من خلاله معظم من انتقل إلى المذهب الإمامي، يقول صاحب كتاب[٥] «الحقيقة الضائعة: رحلتي نحو مذهب آل البيت»: «وبعد قراءتي لكتاب «**المراجعات**» و«معالم المدرستين»

---

(١) «المراجعات» (ص: س) من تقديم الكتاب.
(٢) نفسه (ص:ض) من تقديم الكتاب.
(٣) «خلاصة المراجعات» (ص: ١١).
(٤) (ص:٥) من كتاب «وركبت السفينة».
(٥) هو الكاتب السوداني: الشيخ معتصم سيد أحمد.

وبعض الكتب الأخرى، اتضح لي الحق وانكشف الباطل، لما في هذين السفرين من أدلة واضحة وبراهين ساطعة بأحقية مذهب أهل البيت، وازدادت قوتي في النقاش والبحث، حتى كشف الله نور الحق في قلبي، **وأعلنت تشيعي**..»[١] فكان ضحية إضافية من ضحايا الزحف الإمامي، الذي ذاق طعمه من كف الموسوي، فتأبط شراً يحسبه خيراً، وذاق سماً رآه عسلًا!!

والتيجاني ـ وهو محور الدراسة ـ يسجل بحروف واضحة مدى تأثره بمراجعات الموسوي فيقول: «ما أن قرأت منه بضع صفحات حتى استهواني الكتاب، وشدني إليه شداً فكنت لا أتركه إلا غصباً(!) وكنت أحمله في بعض الأحيان إلى المعهد، **وأدهشني** الكتاب بما حواه من **صراحة العالم الشيعي** وحله لما أشكل على العالم السني شيخ الأزهر.. فالمراجعات هو حوار بين عالمين من مذهبين مختلفين يحاسب كل منهما صاحبه على كل شاردة وواردة، على كل صغيرة وكبيرة، متوخيين في ذلك المرجعين الأساسيين لكافة المسلمين، وهما القرآن الكريم والسنة **الصحيحة المتفق عليها في صحاح السنة**، فكان الكتاب بحق يمثل دوري كباحث يفتش عن الحقيقة ويقبلها أينما وجدت وعلى هذا كان الكتاب مفيداً جداً وله فضل علي عميم»[٢].

وإذا كان هذا حال تيجاني الغرب الإسلامي مع المراجعات؛ فصنوه المشرقي تيجاني الشام، كان هو الآخر ممن زعزعت **المراجعات** مسلماته، وخلخلت معتقداته، وأطاحت به في النهاية لينضم بدوره إلى أرقام الضحايا! لقد سجل هشام آل قطيط ـ تيجاني الشام ـ بالخط الكبير، وتكلم بالصوت الجهير، عن معاناته مع شبهات المراجعات؛ وعلى حد قوله: «**بدأ شبح المراجعات يطاردني من جديد**»، وزعم الرجل أنه استنجد بشيخ من مشايخه فلم يجد ما يسعفه به إلا أن قال له: «**أما عن كتاب المراجعات، أحذرك من قراءته**»[٣] هكذا صور الرجل مكانة المراجعات في منعطف تشيعه، ومعظم الذين تشيعوا كانت لهم قصة وغصة مع الكتاب، ومعظمهم مر من هذا الباب؛ فسقط من سقط، وتحير من تحير!!

---

(١) (ص: ٢٣).
(٢) «ثم اهتديت» (ص: ٨٧).
(٣) «من الحوار عرفت الحقيقة» (ص: ٢٨).

هذه كانت مكانة «**المراجعات**» عند الإمامية، وتلك كانت قيمته في عيونهم، فقد اكتحلت مآقيهم به، وابتسمت الثغور لأهميته، وارتفعت الرؤوس شامخة بحججه!

❐ المراجعات حقيقة أم خرافة؟!

وقبل الدخول إلى صلب الكتاب، يرد على البال السؤال التالي: هل جرى حقاً هذا الحوار بين الموسوي والبشري؟ وإذا جرى، هل حقاً تلك حقيقته، وذلك مضمونه ونتائجه؟!

إن هذا الكتاب لم ينشر في حياة الرجلين، ليوقع كل منهما على رأيه؛ بل نشر بعد وفاة أحد طرفي الحوار بأكثر من عقدين من الزمن. كما اعترف الموسوي به ـ ولا يملك غير ذلك! ـ في مقدمة الكتاب بقوله: «هذه صحف لم تكتب اليوم، وفكر لم تولد حديثاً، هي صحف انتظمت منذ زمن يربو على ربع قرن»(١). وذكر بعد ذلك، الأسباب التي أخرت بروز الكتاب! وعليه **يُصبح سند هذا الكتاب متوقفاً على راوٍ واحد هو الموسوي**، فمن يرى الموسوي في الرواية صدوقاً، ويجده في النقل ثقة، قبل أصل هذه المناظرات بلا شك. ومن ارتاب في الموسوي، وشك في صحة نقله، لن يقبل الكتاب جملة وتفصيلاً، وبالتالي لن يُعرج على مضمونه ومحتواه! **إذ لا معنى لمناقشة مضمون مكذوب!!**.

وأما «الإمامية الجعفرية»، ومن لحق بهم من **المستبصرين**، ومن لم يحقق من بعدهم من الباحثين!! فقبلوا نسبة هذا الكتاب إلى الرجلين، نظراً لتوثيقهم الموسوي الذي له في أعينهم «**مكانة سامية بين العلماء والمجتهدين في العالم الإسلامي**»(٢). فأما نحن **فمن حقنا، بل الواجب علينا**، أن نتوقف في نسبة ما جاء في الحوار إلى الشيخ سليم البشري، حتى نطمئن إلى صدق الموسوي بعد الاختبار. ورغم أن هذا التوقف تنقبض له وجوه محبي الموسوي لما يرونه وُضع في الكفة غير المشرفة من كفتي الجرح والتعديل، فإنا مع ذلك لا نلتفت إلى العواطف عند ميزان النقد، فهذا دين لا نُحابي فيه قريباً، ولا نجافي غريباً. فمن

---

(١) «المراجعات» (ص: ٣).

(٢) كما في مقدمة المراجعات.

جربناه وبان لنا صدقه قبلناه واعتمدناه، **ولو كان غير مرضي في رأيه، ومذهبه.** وبالمقابل من أبدى **لنا** صفحة الكذب، أو غلب على روايته الغلط، **رفضناه وإن تقربنا إلى الله بدعائه**؛ لأننا في الرواية نحتاج صدقه وضبطه، دون مذهبه ورأيه.

هذا المنهج الصارم هو الذي جعل علي بن المديني ـ شيخ البخاري ـ حين سئل عن مرتبة أبيه في الرواية يقول:

ـ اسألوا عنه غيري! قالوا: قد سألناك أنت، فأطرق قليلًا ثم قال:

ـ إنه الدين! أبي ضعيف.

فهذا الإمام تنكب الرواية عن والده رغم عُلو قدره ومنزلته في عينه، لا لشيء؛ إلا تطبيقاً لهذا المنهج الذي تخضع له الأعناق! والزهري إمام ثقة حافظ، وما منع ذلك الإمام الشافعي أن يقول فيه: «لا نحابي في الحق أحداً! مرسلات[(١)] الزهري لا شيء!». والأمثلة كثيرة، وكثيرة جداً. بل ها هم الصحابة ﵃ ومع **اعتقادنا عدالتهم،** فقد خطأ العلماء بعض نقولهم، ووهموا من ثبت الوهم في خبره، لأن العدالة لا تُنافي الخطأ في الرواية، وهو ما اختلط على كثير من **التيجانيين،** وقبل ذلك على من روضوهم من الإماميين، فلم يميزوا بين هذا وذاك، وتكلموا في غير موضوع، وحاربوا ضد غير عدو!!

ومن هذا المنطلق، لا بد من اختبار الموسوي في مجال الرواية؛ لأننا أمام إسناد واحد، **حدثنا الموسوي عن البشري،** فالأمر متوقف على مرتبة الموسوي في ميزان الجرح، فما هي هذه المرتبة؟

❑ الموسوي في ميزان الجرح والتعديل

ونكرر أنا إذا توقفنا في تصديق الموسوي فيما ادعاه، فلأن القواعد تشدنا إلى قانونها الذي تفرع عن قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓا۟ أَن تُصِيبُوا۟ قَوْمًۢا بِجَهَـٰلَةٍ فَتُصْبِحُوا۟ عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَـٰدِمِينَ ۝٦﴾ [الحجرات: ٦].

(١) الحديث المرسل هو ما يرفعه التابعي للنبي ﷺ، فيقول مثلاً: «قال رسول الله.. أو فعل رسول الله»، فهذا لا يقبل حتى تتبين الواسطة بين هذا التابعي وبين النبي ﷺ!.

إن الموسوي ـ والرجل في الدار الأخرى، لا ندري ما فعل به ربه، ولكنا نرجو للمسلمين الجنة ـ في مراجعاته والتي في شطر منها **أفكاره يقيناً**، سلك مسالك، أقل ما يقال فيها، أنه بارع في التدليس(١)، لأن أساس التدليس إخفاء عيب الرواية، **وإيهام من يسمعها أو يقرأها أنها صحيحة**، وللمدلسين حيلٌ كثيرة، وطرقٌ خطيرة، لتحقيق هذا المأرب. وكذلك للموسوي خططه الخاصة به، لبلوغ الهدف ذاته، وهو إيهام القارئ أن الخبر صحيح.

وبما أن كتاب «المراجعات» لم يروه سوى الموسوي، فتصديق نسبة جزء من الكتاب إلى الشيخ البشري متوقف على مكانة راويه في «الجرح والتعديل»، فإذا كان ثقة صدوقاً، قبلنا قصة المراجعات، وصدقناها، ثم بعد ذلك أبدينا ما يناسبها من أحكام، نقداً أو تأييداً! لأن حكمنا على نص من نصوص التاريخ لا يكون ذا جدوى، إلا إذا أثبتنا وجود النص حقيقة، وإلا كنا كمن يقضم الهواء أو يسبح في السماء!! ولا أحسب أنا نطلب من الإخوة الإمامية شيئاً، أو نقول لهم شططاً، إذا اشترطنا وزن الموسوي بميزان الجرح والتعديل، ولن نعتمد سوى ما خطت يمينه، ورسمه قلمه!

ثم أليس الإمامية وضعوا، بل ضعفوا سادات الأمة، من صحابة وأئمة، فليشهدوا معنا سوياً ما هي كفة الموسوي التي تليق بتصرفاته في نقل الأخبار، فإذا كان ضابطاً في روايته، صادقاً في نقله، استحق أن يُشرَّف ويتشرف بتدوين اسمه بين العلماء الأثبات، والأئمة الثقات، وإن كانت الأخرى فلا نحابي في الحق أحداً! بل إن الموسوي نفسه خصص كتاباً كاملًا ـ كما سبق ـ لوضع أبي هريرة ﵁ في ميزان النقد وأصدر فيه جملة من الأحكام بغير بينة ولا برهان ـ كما ستقف على نموذج من ذلك قريباً ـ إن شاء الله ـ واتهمه بشتى الاتهامات، وأصدر في حقه أقسى الأحكام! أفلا يقبل أن ننظر في أمره؟ وهل ثمة عاقل يعترض عرضاً كهذا؟!

---

(١) التدليس في الحديث أنواع كثيرة تمت الإشارة إلى بعضها؛ لكن القاسم المشترك هو إخفاء عيب الرواية، وإيهام السامع صحتها! فمن المدلسين من يصف الشيخ الذي روى له الحديث إذا كان ضعيفاً بغير ما اشتهر به بين الناس، ـ كأن يكون معروفاً باسمه فيشير إليه بكنيته، أو العكس ـ بل بشيء آخر حتى يرغب الناس في ذلك الحديث ولا يزهدوا فيه لو علموا راويه! وقس على هذا باقي صور التدليس!

وكذلك الإخوة «التيجانيون» ما أحسب أنه يزعجهم ـ ما دام الحق هو المقصود[١] ـ أن نختبر روايات من فتح لهم باب الإمامية ليلجوا منه، ويخرجوا من عقيدتهم التي كانوا عليها؛ لأن ثبوت ضبط الموسوي في الأخبار، وصدقه في الرواية والآثار، وابتعاده في النقل عن التدليس، والغش والتلبيس، مما يعزز حججهم، ويدعم اختيارهم. أما لو ثبت أن الموسوي لا يحسن النقل، أو يدلس في الخبر أو يتلاعب فيه، فنترك لهؤلاء جميعاً أن يتأملوا حجتهم أمام الخالق سبحانه. والتيجاني نفسه قال في إحدى **مناظراته أنه مستعد للعن الموسوي** لو ظفر له **بكذبة واحدة!**، مما يعزز أنه موافق على اختبار مكانة الموسوي في الرواية، فها نحن ندعوك **لاختبار صدقك في دعواك في شيخك!** وإن كنا **لا نشاركك في اللعن؛ لأن النبي ﷺ ما كان لعاناً!!**

❑ كيف يفتش الرواة؟

ثمة طريقتان للتحقق من مكانة أي راو في الجرح والتعديل:

أولاهما: استعراض أقوال أئمة هذا الشأن والموازنة بين من جرحه، ومن ثوَّى أمره، ثم استخلاص النتيجة وفق ضوابط وقواعد مقررة في هذا العلم. وهذه الوسيلة سوف نستبعدها هنا، نظراً لأن الإمامية ـ والتيجانية تبعاً لهم ـ سوف يضعون الموسوي في كفة الثقات والأئمة الأثبات، وبالمقابل مخالفوه يضعونه في الكفة المقابلة، **وكلاهما قد فعل!** فلا نريد أن ننحاز إلى فئة منهما بغير حجة! لا سيما وبين أيدينا وسيلة أخرى للتفتيش! وهي:

الثانية: يتم من خلال سبر مرويات الراوي، واختبار نقله، فإن كان الغالب عليه الصدق، والضبط، حكم عليه بذلك، وإلا فلا. وهذه الطريقة الثانية هي التي في متناولنا؛ لأن بين أيدينا مرويات الموسوي، ونقوله، وكيف تصرف كل ذلك. كما أن هذه الطريقة أدعى للقبول من الطرفين؛ لأنها لا تدع فسحة للعواطف والحساسيات! ونحن هنا لن نعدو هذا المنهج في تقييمنا لكتاب المراجعات، لا سيما في جزئه المنسوب إلى الشيخ البشري، والمرموز إليه

(١) «اعرف الحق» عنوان لكتاب التيجاني. إذن فلا ندعوه ـ هدانا الله ـ إلى أصل نتفق عليه.

بحرف (س). **وعليه فلن نتعرض إلى المروي حتى نختبر مكانة الراوي! أهو صادق فنقبل منه بامتنان، أم غير ذلك فلنعرض عنه بإحسان!**

إذن فالطريق المتعين والمختار، هو أن نعرض مرويات الموسوي على الاختبار، ثم نحكم عليها بما تستحق، فإن كان غالبها يروى بضبط وبصدق، استحق الموسوي أن يتشرف كي يوضع في كفة العدالة والضبط من الميزان، وإن كانت مروياته يغلب عليها التحريف والتزوير، ويكثر فيها التدليس والتحريف، نزل به ذلك إلى الكفة الغير مرضية من كفتي الميزان، وبدل أن يعتبر من «الثقات الأثبات» الذين تقبل روايتهم ـ كما في الافتراض الأول ـ سوف يُدون اسمه في ملحقات وذيول كتب «الضعفاء والمتروكين»! تمشياً مع مقتضيات «علم الجرح والتعديل» وجرياً على سَنَنِ أهله وعلمائه!!

اختبار النقول التي ذكرها الموسوي في «المراجعات»:

مما لا شك فيه أن «كتاب المراجعات» هو من صنع يد الموسوي، وخَطّ قلمه، وموقع برمزه (ش)، وهو كتاب نشره بنفسه، واشتهر في حياته، وزاد اشتهاراً وتواتراً بعد وفاته فهذا أمر مسلم، لا يختصم فيه اثنان! إنما التوقف في الشطر المنسوب إلى الشيخ الأزهري، فقد زعم الموسوي ـ **ولا أحد غير الموسوي** ـ نسبته له حقيقة ومضموناً، وإن اعترف الموسوي بتدخله هو إنشاء وأسلوباً!! فهذا الشطر من الكتاب، هو محل الشك والارتياب!!

وكي نطمئن إلى أحد الاحتمالين، ونرفع الشك عن أحد الوجهين، سوف نعول على اليقين الذي بين أيدينا، هو شطر المراجعات الموقع بحرف (ش) الذي ـ كما سبقت الإشارة إليه ـ هو من الموسوي جزماً.

ومن هنا سوف ننظر فيما ساقه الموسوي تحت ذلك الحرف من نقول، بالرجوع إلى من نسبها إليهم مما هو بين أيدينا من مصنفات، وعلى ذلك تقوم الحجج وتتنزل الأحكام، وتنجلي البينات التي في «المراجعات»!!

❑ الموسوي لم يكن ثقة وكان مدلساً في الأخبار!

نعم كان الموسوي مدلساً، بحيث يوهم القارئ للخبر الذي ينقله أنه صحيح، مع علمه أنه خلاف ذلك. وهذا الخلق ـ أعني التدليس ـ لئن لم يجرح الراوي، غير أنه يطعن في روايته. والمدلسون من نقلة الأخبار لهم طرق لا يحدها حد، ولا يحصرها عد! ولذلك لا يقبل العلماء من هذا الصنف سوى الرواية التي لا تدع صورتها أي مجال للتلاعب. ورصد العلماء ـ كما سبق ـ أنواعاً كثيرة للتدليس، كتدليس الشيوخ، وتدليس التسوية، وتدليس السكوت، وتدليس البلدان، و. . . .إلخ أنواع التدليس. والحقيقة أن تصرفات الموسوي كما سيأتي ـ إن شاء الله تعالى ـ **أضافت أنواعاً جديدة إلى قائمة الأنواع المعروفة! ليكون الموسوي مجدداً في مجال التدليس**، فإنه يُدلس بدرجة فاحشة، مما يجعلنا نسقط رواياته التي لا لبس فيها، ولا غموض. لا سيما وأن الموسوي يبلغ في تصرفه مرتبة لا يفصلها عن مرتبة الكذب سوى القليل!

❑ هل هذا كذب؟

ولا تستغرب، فما حكمك على شخص قال متهماً غيره «بالكذب» وبنى حكمه على قصة لم تصح؟! وإلى هنا ما زال في حسن الظن متسع! لكن أن يُطمئن قارئه ـ أو يُدَوِّخه ـ ويقول له أن القصة **صحيحة بالإجماع**، أو أن علماء الحديث **صححوها بالإجماع**، ثم حين تكشف الأمر **لا تجد أحداً صححها البتة؟!** ما الحكم الذي يناسب من فعل هذا؟ إن فعلًا كهذا لا يخرج من الكذب، إلا إذا خرج الحبل الغليظ من سم الخياط!

إن الحكم الذي تحكم به على من فعل هذا، هو الذي يجب أن تصف به الموسوي مهما كان قاسياً! ولا ندع القارئ في حيرة حتى نضرب له المثال التالي:

❑ أبو هريرة يدّعي حضور مجالس لم يشهدها

هذه التهمة، واحدة من التهم التي وجهها الموسوي إلى أبي هريرة، في الكتاب الذي خصصه له «**أبو هريرة**»، فكان الفصل التاسع والأربعون بعنوان هذه

التهمة الخطيرة! وكيف لا تكون خطيرة ومعناها أن أبا هريرة يكذب في النقل، ويفتري في الخبر!![١]. فمن يصدق أبا هريرة بعد اليوم؟!

التهمة خطيرة إذن، فما هي الحجة التي ساقها الموسوي لإثباتها، وإقناع القارئ بصحتها؟! قال في مقدمة كتاب «أبو هريرة»:

«قال أبو هريرة فيما **صح عنه بالإجماع!!**: «**دخلتُ على رقية بنت رسول الله زوجة عثمان وبيدها مشط؛ فقالت: خرج رسول الله من عندي آنفاً رجلت شعره**.. الحديث...». ثم علق الموسوي على هذا فقال: «ومن المعلوم إجماعاً وقولًا واحداً أن رقية إنما ماتت سنة ثلاث بعد فتح بدر، وأبو هريرة إنما أسلم سنة سبع بعد فتح خيبر، فأين كان عن رقية ومشطها يا أولي الألباب؟»[٢].

مما تقدم تبين أن دعائم إدانة أبي هريرة بالكذب تتلخص فيما يلي:

ـ قوله: **دخلت على رقية بنت رسول الله ﷺ، مع أنه لم يلقها، ولا مُشطها! باتفاق.**

ـ هذه القصة **صححوها بالإجماع**، والمراد بـ: «صححوها» هم أهل السنة طبعاً؛ لأن الشيعة لم يوردوا القصة أصلًا!

ـ ومضمون الحديث الذي رواه ـ في نظر الموسوي ـ أبو هريرة للنبي ﷺ فيه تزلف للأمويين بإطراء عثمان بن عفان رضي الله عنه. فماذا بقي بعد هذا؟!

ولعلك مثلي أيها القارئ تتساءل، كما تساءلت عند قراءتي مقدمة كتاب «أبو هريرة»، عمّن صحح هذه الرواية ـ التي يبطلها العقل قبل النقل! ـ، قبل تأملها والنظر في أشكالها. والموسوي حين سردها في هذا الموضع من المقدمة، لم يقم بتخريجها هناك، ولا أشار أنه سيقوم بتخريجها كما يقتضيه المنهج العلمي، وآثر إبقاء القارئ في حيرته قلق الحال، مشوش البال، حتى آخر

---

(١) وانطلت الفرية على التيجاني ـ وأمثاله من التيجانيين ـ حتى أنه قال في عنوان فصل من فصول أحد كتبه «اعرف الحق» (ص: **١٦١**): «**أبو هريرة أشهر وضاع في التاريخ!**».

(٢) «أبو هريرة» (ص: **١٥**)، لعبد الحسين شرف الدين الموسوي. ط. منشورات المطبعة الحيدرية ومكتبتها في النجف الأشرف.

صفحات الكتاب، حين جعل عنوان فصل من الفصول متضمناً اتهام أبي هريرة بادعائه حضور مشاهد لم يشهدها مستدلًا بهذه الرواية ـ ونحوها ـ، وهناك فقط ـ والسر نتركه للبيب ـ قال: «رواه الحاكم في المستدرك وقال: صحيح الإسناد، **واهي المتن** فأبو هريرة لم يلق رقية وأقره الذهبي!». أي أن الحاكم والذهبي **ضعَّفا الحديث!** وبذلك تتحول دعوى الموسوي «**صححوه بالإجماع**» في الحقيقة إلى «**لم يصححه أحد**»!! فعجباً كيف يتحول «كل شيء» إلى «لا شيء» وحسبنا هذا هنا. ثم هل جن أبو هريرة ـ ﷺ، وحاشاه ـ حتى يخبر أناساً عن لقيه لمن لا يخفى عنهم أنه لم يرها، ولا أدركها، إذ هي بنت نبيهم ﷺ، وليست نكرة من النكرات! فمثلاً هل يستحل أحد منا اليوم أن يقول: لما التقيت مع لينين، في ستالينغراد، أو موسكو، كان من لقائنا كذا، وكذا؟!

وسنعود لنقد تصرف الموسوي في هذه القصة بالذات ومناقشته، وبيان ما أخفته أمانته، وما اقترفه قلمه، عند عرض إجماعات الموسوي على الاختبار، ففيها هي الأخرى أسراراً وأخطاراً!!

ونعود لنقرر ونحن بصدد اختبار نقول الموسوي أن الملاحظات التي لا تخطئها عين باحث يتتبع نقول الموسوي التي يحتج بها لمذهبه، يجدها مبنية على التضخيم والتفخيم كماً وكيفاً!! وفي كلتا الحالتين لا تخلو تصرفاته من تحريف لحقيقة المنقول، ويبلغ التحريف أحياناً درجة الكذب والافتراء!! هذا الموجز وإليك التفاصيل:

❏ كيف تعامل الموسوي مع مصادر السنة؟

مما لا تخطئه عين متابع لتعامل الموسوي مع كتب السنة، للاحتجاج بها على أهل السنة، اعتماده على أسلوب النفخ فيها، حتى تبدو لغير المنتبه في حجم صوري، لا يمت بصلة إلى واقعها، وطبيعتها! ولو أزلت عنها الريح الموسوي، وتقلصت، لألفيتها لا شيء! وعبقرية النفخ الكمي والكيفي هي الخطة التي نبيّنها بما يلي:

❏ كنز العمال ومنتخب الكنز

كتاب «**كنز العمال**» موسوعة من الموسوعات الحديثية، وسع بها صاحبها

المتقي الهندي مشروع السيوطي، الذي أراد من خلال جامعه الصغير والكبير، جمع أكبر عدد من الأحاديث النبوية، وزاد عليها بعض الآثار. وعليه، فالكتاب معجم يرشد الباحث على حديث ما، إلى الكتب التي روت ذلك الحديث. فهو كالفهرست يقول لك: حديث كذا رواه أحمد في «المسند» وابن أبي شيبة في «المصنف» ونحو ذلك. ثم إن صاحبه اختصره في كتاب أصغر هو **منتخب الكنز**. فكيف تعامل الموسوي مع هذين الكتابين، ضمن أسلوبه في التضخيم، وطريقته في التفخيم؟!

الحقيقة أن الموسوي له أسلوب في الإحالات لم يسبقه إليه أحد، ولا يلحقه ـ فيما أظن ـ أحد، إلا التيجانيون الذين استُنسخوا ليلعبوا نفس الأدوار، ومن ثم تعلموا النفخ! وإلا فهل يعقل أن يتم العزو إلى مختصر الكتاب وإلى الكتاب الأصل في نفس الوقت؟ وهذه مسألة **واضحة أشد الوضوح!** فمثلاً حين قال الموسوي في تخريج حديث من أحاديث المراجعات: «نقله المتقي الهندي ص ٣٩٨ من الجزء ٦ من **كنز العمال**، ونقله عنه في **منتخب الكنز** أيضاً» فماذا يراد بهذا؟ وما هي الفائدة ما دام الحديث هو هو بعينه من ألفه إلى يائه، وصاحب التخريج هو هو بشحمه ودمه وعظمه؟!

إنه النزوع إلى التضخيم، والنفث في روع القارئ بطريقة أو أخرى أن النص ثابت صحيح(١)!!

تصور لو سألت شخصاً عن المسجد الأقصى، فأجابك: يوجد في القدس، ويوجد في فلسطين، ويوجد في بلاد الشام، ويوجد في القارة الآسيوية، و...إلخ أجزاء الكرة الأرضية!! ألا يكون جوابه محل شك وارتياب؟! لكن الموسوي له غرض وراء ذلك نجح فيه، وصار له مذهب تبعه واعتنقه من وراءه من التيجانيين! فإذا رجعت إلى مراجعات الموسوي في الصفحات ٢١٥ ـ ١٢١٤ ـ ١٥٦ ـ ١٤٧ ـ ١٤٦ ـ ١٤١ ـ ١٤٥، وغيرها، وهي

(١) كثير من الناس يظن أن الخبر إذا ورد في عدة كتب يكون صحيحاً! مع أن المقرر عند أهل العلم أن الحديث لا يثبت بكثرة المخرجين؛ بل كثرة الطرق! على أن تلك الطرق إن كانت كثيرة لها شروط لا بد من توفرها!

ليست للحصر؛ ففي كل هذه الصفحات لا تنزعج إن رأيت في التخريج نحو هذه العبارة «نقله المتقي الهندي **في الكنز** انظر آخر الصفحة من الفقرة كذا في الجزء كذا وأورده في **المنتخب** في كذا وكذا.. » إلخ ما يشوش به على القارئ الذي هو على بينة من هذه التلبيسات، ويُوَسْوَسُ به للقارئ الضحية لهذه التدليسات!

❑ «الإمامة والسياسة» المنسوب لابن قتيبة

هذا الكتاب لا يعرف من صنفه، وهو منتشر في الأسواق مكتوب على طَرَّته: تصنيف **ابن قتيبة،** وجائز أن يكون الموسوي لا يعرف أن نسبته لابن قتيبة كذب وبهتان، وسكت عن ذلك، انتصاراً للمذهب! وهذا الاحتمال لم يرد على الذهن اشتهاء في إلصاق التهم بالغير، كلا! بل استناداً إلى قرائن مرَّ بعضها، والباقي أدهى وأمر، فسوف ترى من تصرفات الموسوي العجب العجاب!

وجائز أيضاً أن يكون الموسوي اغتر باسم ابن قتيبة على طرة الكتاب فاحتضنه دون تحقق، وكان يلزمه أن يتحقق، تماماً كما فعلنا نحن معه هنا، فرغم أنه أخبرنا أن شطر المراجعات من قلمه هو، وشطراً من قلم شيخ الأزهر سابق ـ وصاغه الموسوي ـ، لم نسارع إلى القبول إلا بالتحقق والتحري! وأما شيخ الأزهر ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ فلم نره لنسأله: لماذا لم يعترض على الموسوي حين ينسب كتاباً إلى إمام ليس له؟! أيّاً ما كان الأمر، فينبغي أن تعلم أن الموسوي باعتماده هذا الأسلوب، يرمي إلى تفخيم وتضخيم الدعاوى؛ فسقط من سقط، وأولهم التيجاني المسكين! والمستنسخون مثله، سواء على نسخته هو، أم على نسخة الموسوي.

والغريب في الأمر أن المرء لا يحتاج إلى كبير ذكاء ليعلم أن هذا الكتاب مدسوس على ابن قتيبة، وهاك بعض القرائن، وواحدة منها تكفي:

ـ **أولاً**: قوله ـ أي صاحب الإمامة والسياسة المجهول ـ: **حدثني الوليد بن مسلم،** عن عبدالله بن عبدالعلي، عن القاسم بن أبي عبدالرحمن... إلخ.

والوليد بن مسلم الذي يحدث عنه صاحب هذا الكتاب توفي سنة أربع أو خمس وتسعين ومائة (١٩٤ ـ ١٩٥)؛ بينما ولد ابن قتيبة سنة مائتين وثلاثة عشر (٢١٣)، فأين سمع ابن قتيبة من الوليد؟!

ـ **ثانياً**: ومن هذا الباب قوله: **حدثنا عمارة بن راشد،** قال: بلغنا أن موسى.. إلخ.

وعمارة بن راشد هذا، مختلف في صحبته، والأرجح أنه تابعي وليس صحابياً كما قال الحافظ في «لسان الميزان». فمتى تسنى لابن قتيبة أن يسمع منه؟ بل لا يسمع ممن سمع منه!! وصدق أهل العلم من المحدثين، لما أشهر الرواة في وجوهنا الكذب أشهرنا في وجوههم التاريخ، أي فضحوهم بتاريخ السماع، وهل ما نقوم به اليوم سوى افتئات على بركات علومهم ـ رحمهم الله ـ؟ وإلا لضاعت حقائق، وخطبت البدع من أعلى المنابر كما قال ابن حبان والحاكم وغيرهما؟

ـ **وثالثة الأثافي**: أن يقول صاحب الكتاب: وحدثتني مولاة لعبدالله بن موسى، وكانت من أهل الصدق والصلاح، أن موسى حاصر حصنها... وإلخ ما قصته، فهل يعقل أن يسمع ابن قتيبة من امرأة عاصرت فتح الأندلس؟

وفي الحقيقة إن الذي لفق هذا الكتاب لابن قتيبة، ليس من أهل الخبرة في التلفيق، لأنه تارة يجعل ابن قتيبة نازلًا يروي **عن أهل آخر القرن الثاني،** وأخرى **يدرك به الصحابة أو كبار التابعين.**

ونكتفي بهذا لتعلم لماذا نحن لا نقبل من الموسوي ما ينسبه إلى الشيخ الأزهري، لأن العهد الذي بيننا وبينهم، الآية التي جعل معناها التيجاني عنواناً لكتابه ولم يف بمضمونها، علقها على الباب وخانها داخل الكتاب! وهي قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَكُونُواْ مَعَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴿١١٩﴾...﴾ [التوبة: **١١٩**].

وإليك الصفحات من المراجعات ـ ولم يراجعه **فيها** شيخ الأزهر فيما يبدو ـ التي ذكر فيها الموسوي ابن قتيبة:

ـ «وحسبك ما ذكره الإمام ابن قتيبة في أوائل كتاب الإمامة والسياسة...» (ص: ٢٥٢).

ـ «ذكره ابن قتيبة ص: ١٦ من كتابه الإمامة والسياسة» (ص: ٢٤٨).
والأمثلة كثيرة في المراجعات وغيره.

هذا عن الموسوي ـ الناسخ ـ، وأما عند التيجاني ـ المنسوخ ـ فتجدها على سبيل المثال لا الحصر فيما يلي:

«**ثم اهتديت**» ص: ١٥٦ ـ ١٥٧ ـ ١٢٧ ـ ١٢٤ (تاريخ الخلفاء المعروف بالإمامة والسياسة) ١٢٥ ـ ١٢٢ ـ ١٠٤.

«**فاسألوا أهل الذكر**» ص: ٢٣٧ ـ ٢٣٦ ـ ٢١٦ ـ ٢١٣ ـ ٢١٤ ـ ٢١٥.

«**مع الصادقين**»: ١٠٣ ـ ٧٠ ـ ٣٤.

❑ ابن حجر الهيثمي وابن حجر العسقلاني:

من الكتب التي اعتمدها الموسوي في مراجعاته، كتاب «**الصواعق المحرقة**» لابن حجر الهيثمي، وتبعه في ذلك «التيجاني». وبما أن ورود حديث في هذا الكتاب ليس ذا بال من حيث الصحة أو القبول، باعتبار أنك تجد فيه الصحيح والضعيف، بل والموضوع، **والغالب على أحاديثه الضعف**، فإن الموسوي الذي يدري أن مكانة الهيثمي في الحديث لا تعطي مصداقية للأحاديث التي يوردها، استغل تشابه اسمه باسم أحد حفاظ الحديث هو الحافظ ابن حجر العسقلاني صاحب فتح الباري، الذي تعتبر لأحكامه مصداقية من حيث الصحة والضعف، ومن ثم أصبح الموسوي يكتفي عند ذكر كلام الهيثمي بقوله: قال **ابن حجر**. والقارئ يفهم أنه العسقلاني الحافظ، صاحب فتح الباري في شرح صحيح البخاري، لأن أهل السنة إذا قالوا: قال ابن حجر، فلا يراد به إلا العسقلاني. أما إذا أرادوا صاحب الصواعق فيقولون: قال ابن حجر الهيثمي هكذا بقيد. فهل ترون معشر الناس تصرف الموسوي نزيهاً، وعزوه لابن حجر هكذا دون بيان بريئاً، وهو الذي يحرص على التدقيق الفارغ، الذي يدوخ به القارئ، حين يقول أن الخبر في آخر الصفحة من المجلد كذا لكتاب كذا؟! نقبل منه أن يدلنا على الصفحة والجزء هناك وذلك حسبنا، وفي المقابل لا نقبل أن يدلس علينا ما يغرر بقرائنا! أليس أسهل له أن يقول في نحو ذلك قال ابن حجر

الهيثمي بدل ابن حجر، أليس ذلك أهون من تلك التفاصيل الفارغة، لولا الرغبة في التدليس والتلبيس؟!

❐ الصحاح الأربعة

كذلك يقول الموسوي في عزوه إلى السنن الأربعة المعروفة، وهي سنن أبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه. ومن المعلوم الذي لا خلاف فيه ـ نظرياً على الأقل، وإن قصر في تطبيقه البعض ـ أن من شروط قبول الخبر أن يكون صحيحاً، وإلا فلا حاجة للاشتغال به. والموسوي مسلم بهذا ومعترف به؛ فقد قال في إحدى مراجعاته حين أورد على لسان الشيخ الأزهري اعتراض أهل السنة على حديث احتج به هناك؛ فأجاب: «**لولا اعتباري صحته من طريق أهل السنة ما أوردته هنا**»[(١)].

ومعلوم أيضاً أن كتب الحديث منها التي جمعت الصحيح وجردته، ومنها ما لم تتقيد بالصحة. فمن أمثلة الأولى وعلى رأسها: صحيحا البخاري ومسلم، وصحيح ابن خزيمة، والأنواع والتقاسيم ـ الذي رتبه ابن بلبان والمعروف اليوم بصحيح ابن حبان ـ، ومستدرك الحاكم، وصحيح ابن السكن، وغير ذلك من المصنفات التي اشترط أصحابها إخراج الأخبار الصحيحة دون غيرها.

غير أن النقاد من العلماء، لم يسلموا لصحة كل خبر ورد في هذه الكتب، وعرضوا أحاديثها على قواعد مصطلح الحديث، **فاتفقت كلمتهم على أن صحيحي البخاري ومسلم وحدهما بلغا** الذروة في الانتقاء، والنهاية في الصحة، ما عدا بعض الملاحظات التي تعود إلى أن كل **من سوى الأنبياء غير معصوم**. ومع ذلك فتلك الملاحظات لا تقدح في الحكم العام، أن أحاديث كتابي البخاري ومسلم صحيحة في الجملة. حتى أن علماء مصطلح الحديث عبروا عن الحديث المروي فيهما بقولهم: «**متفق عليه**» للمزية التي أشرنا إليها. وأما غير الصحيحين من الكتب فلا يشهد لها بالصحة على هذا النحو، إذ تبين بعد النقد، أنها لم تبلغ درجة الصحيحين، ولوحظ عليها بعض تساهل، على أن أصحابها

---

(١) «المراجعات» (ص: ١٢٦).

أيضاً يتفاوتون في تساهلهم، فالحاكم مثلًا أكثر تساهلًا من ابن حبان، ومن ابن خزيمة.

والنتيجة التي نخرج بها من كل هذا، أن أي كتاب من الكتب الحديثية ـ عدا الصحيحين ـ لا يُحكم على حديث من أحاديثه بالصحة لكونه في كتاب اشترط صاحبه الصحة، وإنما يخضع للدراسة والنقد، وما تُسلم إليه تلك الدراسة من حكم هو المتعين، سواء كان صحيحاً أو ضعيفاً. وأما الكتب التي لم تشترط الصحة ـ كالسنن الأربعة ـ فأمرها أوضح! وإذا كان الأمر كذلك، فقد يقول قائل، أو يسأل سائل: تُرى ما الفرق بين التسميتين؟ والجواب: ثمة فرق كبير بين قول القائل «الصحاح الأربعة» وقوله «السنن الأربعة». فالتعبير الأول يُفيد تصحيحهم للحديث بخلاف الثاني. ومعلوم أن تصحيح إمام من أئمة هذا الشأن يُسَوِّغ لغير المتخصص العمل به، ففي ألفية الحافظ العراقي:

وخذ زيادة الصحيح حيث يُنص   صِحتُه أو من مصنَّف يُخَص
بجمعه.....

ثم شرح المراد فقال: «لما تقدم أن البخاري ومسلماً لم يستوعبا إخراج الصحيح فكأنه قيل: فمن أين يعرف الصحيح الزائد على ما فيهما؟ فقال: خذه إذ تُنص صحته أي ينص على صحته إمام معتمد كأبي داود والترمذي، والنسائي، والدارقطني، والخطابي»(١).

إذن، فالموسوي حين يُطلق اسم الصحاح الأربعة على السنن الأربعة يقوم بخداع القارئ؛ ويوهمه أن الحديث مُصحّح من قبل أولئك الأئمة الأربعة، مع أنه خلاف الواقع، وخلاف الأمانة العلمية! وغالباً ما يلجأ إلى هذا التعبير حين يعجز عن تصحيح الحديث، وفق شروط الرواية تصحيحاً حقيقياً، ويلجأ إلى هذا التصحيح الصوري، على حساب القارئ، لا سيما إن كان القارئ تيجانياً، وهو ما حصل فعلًا للكثير منهم، وعلى رأسهم التيجاني السماوي، كما سيأتي ـ إن شاء الله ـ فقد انطلت عليه الحيلة، ولم ينتبه هو وغيره أن عمامة الموسوي عمامة

---

(١) «التبصرة والتذكرة» (٥٢/١).

مدلسة بامتياز! وإلا فهل الموسوي لا يدري أن **السنن الأربعة لا تسمى صحاحاً**، ولذلك جاء في ألفية العراقي:

«ومن عليها[(١)] أطلق **الصحاحا** فقد **أتى تساهلاً صريحاً**»؟

الجواب أن الموسوي يدري هذا، واختار ذلك التساهل الصريح، ليحقق الغرض القبيح! بل قال في **أبان بن تغلب**: «ودونك حديثه في صحيح مسلم، **والسنن الأربع**»[(٢)]، وعليه فبماذا نصف رجلًا يسلك هذا المسلك المُشين، فهل مثله يوصف كما وصف نفسه على لسان شيخ الأزهر «**ممن لا يُدالس ولا يُوالس ولا يدامج**»[(٣)]؟! أم أن الشيخ الأزهري في سبات عميق عن قواعد التحقيق!؟؟

الخلاصة أن التعبير بالصحاح الأربعة، أو صحيح النسائي، ونحو ذلك، تعبير مزور، استعمله الموسوي لتنفق عند القارئ الروايات التي يحتج بها! فحين يقول: **رواه أبو داود في صحيحه**؛ فكما لو قال للقارئ: أبو داود صحح الحديث؛ فهل الموسوي صادق في نقله، وبريء في روايته؟! كلا ليس كذلك! وتكرر منه هذا السلوك عشرات المرات في مراجعاته، ومع ذلك يخبرنا هو، وهو وحده، أن شيخ الأزهر اعترف له بصحة نقله، وصدقه في روايته فكيف نصدق كل هذا؟؟ ها هو ذا **لا يصْدُقُنا في النقل من كتب بين أيدينا، فكيف في خبر مَنْ لم يعد له وجود بيننا؟!**

أما حقيقة أحاديث الكتب الأربعة فهي ما جاء في ألفية السيوطي:

يروي أبو داود أقوى ما وجد ثم **الضعيف**[(٤)]**حيث غيره فقد**
والنسائي من لم يكونوا اتفقوا تركاً له والآخرون ألحقوا[(٥)]

فالسنن الأربعة فيها الصحيح والحسن والضعيف، بل والموضوع، ولذلك

---

(١) أي على السنن الأربعة.
(٢) «المراجعات» (ص: **٥٥**).
(٣) نفسه (ص: **٢٢٨**) وقال: لا يدالس = لا يخادع، ولا يوالس = لا يغش، ولا يدامج = لا يظهر غير ما يبطن. اهـ. وأترك للقارئ الحكم على شهادته بنفسه!
(٤) أي أنه يروي الضعيف والصحيح والحسن في سننه! ومثل ذلك فعل أصحاب السنن الأخرى!!
(٥) «منهج ذوي النظر» (ص: **٣٥**).

تصدى لتمييز ذلك منها، أحد أئمة الحديث المعاصرين، هو الشيخ الألباني ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ، فقسمها إلى صحيح وضعيف، وأما الموسوي فأوهم قراءه بأن جميع ما ورد فيها قسم واحد، هو الصحيح! وليته بنى ذلك على اجتهاد ونقد، ربما كان معذوراً وإن أخطأ، ولكنه سلك مسلكاً لا يشرف العلم وأهله، فانتحل أسلوب التحوير، وسلك سبيل ـ بل سبل ـ المناورة والتزوير، استخفافاً بحق الحق، وبحق القارئ، بغية تضخيم **الحجة نوعاً**، وذلك حين يشعر بها رديئة واقعاً؛ فيسعى **لتقويتها اسماً، ودعمها رسماً** بعدما عجز عن ذلك حقيقة وجسماً!

❐ كيف تعامل الموسوي مع المستدرك للحاكم وتلخيصه للذهبي؟!

كتاب «المستدرك» للحاكم أبي عبدالله، صنفه استجابة لمن شكا له أن بعض المغرضين يسخر من رواة الحديث، إن عدد ما هو صحيح من الحديث لا يتعدى عشرة آلاف حديث، بينما تلك الألوف الباقية لا تساوي شيئاً. فأراد الحاكم ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ أن يُكذّب ذلك المعترض، وصنف **هذا الكتاب الخاص بالصحيح مما ليس في الصحيحين، لكن مع مراعاة شرطهما، وهذا معنى الاستدراك.**

ولكنه صنف الكتاب في أرذل عمره، وآخر حياته، مما جعله يفشل في تحقيق هدفه وبلوغ غايته؛ لأنه أدخل فيه جملة وافرة من الأحاديث الضعيفة، بل والموضوعة. وبسبب ذلك تعرض لنقد شديد من قبل النقاد، حتى أسرف القول فيه بعضهم كالهروي الذي سئل عنه، فقال: «**ثقة في الحديث، رافضي خبيث**». وكذلك الماليني القائل: «طالعت المستدرك من أوله إلى آخره لم أجد حديثاً واحداً على شرط الشيخين». لكن لم يُسلّم لهما هذا الغلو، فقال الذهبي ـ وهو الذي اختصر الكتاب، وخبره عن قرب، مما جعل حكمه يأتي معتدلًا ومنصفاً ـ، أن ربع الكتاب على شرطهما أو شرط أحدهما، وربعه حسن وصالح، وباقي الكتاب مناكير وعجائب وفي غضون ذلك أحاديث يشهد القلب ببطلانها[١]. والذهبي كما قلنا، حكم بهذا الحكم المنصف لأنه اختصر المستدرك، ومختصره هو المعروف بـ «التلخيص». **ومعنى ذلك أن الذهبي ليس له كتاب رواه بإسناده،**

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٧/١٧٥)، للذهبي.

كما يعبر الموسوي كثيراً ويقول: «أخرجه الحاكم وأخرجه الذهبي في التلخيص»، وإنما هو كتاب واحد رواه الأول واختصره الثاني. ولنضرب مثالاً واحداً لهذا الاختصار، فقد جاء في أول الكتاب مثلًا:

ـ أخبرنا أبو محمد عبدالله بن محمد بن إسحاق الخزاعي بمكة، ثنا[١] عبدالله بن محمد بن أبي ميسرة، ثنا عبدالله ابن يزيد المقري، ثنا سعيد بن أبي أيوب، حدثني **ابن عجلان عن القعقاع بن حكيم، عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ**.... الحديث، وفي **التلخيص** نجد:

ـ **(ابن عجلان) عن القعقاع عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ**.. الحديث، ولهذا، عندما يقول الموسوي «أخرجه الحاكم.. وأخرجه الذهبي»؛ فهو خطأ ظاهر، ولا تجد علماء الحديث يعبرون بتعبير الموسوي هذا. وإنما يفعله هو وحده؛ **ليوهم القارئ أن الحديث مشهور مخرج في كتب كثيرة!!**

وكذلك اختصر الذهبي أحكام الحاكم على الحديث فإذا قال: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه» فيكتب الذهبي «صحيح» ليُعْلِم القارئ لتلخيصه، أن الحاكم صحح الحديث. وإذا قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرطهما ولم يخرجاه» كتب الذهبي «شرطهما» أو اكتفى بـ «خ م» إشارة أن الحاكم صححه على شرطهما.

هذا، وقد نشط الذهبي أحياناً فتعقب الحاكم، ولعل هذا ما أوجد الخلط لدى البعض، مع أن الذهبي في صورة التعقيب يميز أحكامه عن أحكام الحاكم على الحديث بكلمة (قلت) نحو: «صحيح (قلت) بل واه». فيثبت حكم الحاكم أولًا ويتعقبه ثانياً. وهذا التعقيب وحده الذي يصلح عزوه للذهبي، وأما مجرد كتابة حكم الحاكم مختصراً، دون تعقيب فكلا؛ إذ لا يعقل أن يكتب صحيح وضعيف في آن واحد! **فهل هذا يحتاج إلى بيان؟**[٢].

---

(١) اختصار حدثنا.

(٢) ولتوضيح هذا الغلط الذي وقع فيه كثير من المعاصرين والمتأخرين ينظر كتاب: «**إياك والاغترار مما نسب للذهبي من موافقة وإقرار**»، للمصنف.

واستغل الموسوي ـ لبلوغ الغرض من القارئ لا سيما مثل «التيجاني» الذي ليس مؤهلًا لاكتشاف تدليسه وإيهامه ـ أن الذهبي صحح الحديث فيقول عن الأمثلة التي لم يتعقب فيها الحاكم: «**وسلم بصحته الذهبي**»؛ فيجعل سكوته **تصحيحاً إضافياً، كما جعل حديثه حديثاً إضافياً!**

إن صنيع الموسوي هذا، فضلًا عن أنه لا يجوز، فهو يكشف عدم ارتياحه إلى أدلته، إذ لا يلجأ إلى هذا الأسلوب، إلا من أدرك أن دليله مغشوش، في حاجة إلى **لمسات من نوع هذا التدليس!**

لكن ثمة أحاديث، لم يتكلم عليها الحاكم، وسكت الذهبي عنها أيضاً. فماذا يفعل الموسوي عندئذ؟ إن الحيلة التي يلجأ إليها أن يقول: «أخرجه الحاكم في صحيحه المستدرك وسلم بذلك الذهبي» وبهذا يُسمع القارئ حكم **التصحيح** ليطمئن إلى أن النص الذي احتج به، مُصَحّحٌ عند أصحابه**!** واغتر «التيجاني» بذلك، وصدّق، وغرق.

وأكثر من هذا، فالموسوي يصور الحديث الذي في تلخيص المستدرك كما لو كان من رواية الذهبي وليس للحاكم، فيعبر بتعبير نحو **أخرجه الذهبي في التلخيص، أو رواه،** فلماذا يفعل ذلك؟ وما الذي يرمي إليه إلا أن يكون التدليس والتلبيس، لتنويم الفريسة؟

من ذلك في تخريج حديث أم سلمة مرفوعاً: «**من سبَّ علياً فقد سبني**» قال الموسوي: «أخرجه الحاكم في أول ص ١٢١ من الجزء الثالث، وصححه على شرط الشيخين، وأورده **الذهبي في تلخيصه** مصرحاً بصحته»[(١)] **والحقيقة أن الذهبي إنما اختصر حكم الحاكم الذي قال فيه: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»**[(٢)] **فكتب هو: «صحيح»، فالذهبي هنا ساكت والموسوي أنطقه بحكم ليس له.** وفي تخريج قول النبي ﷺ لعلي رضي الله عنه: «**إن الأمة ستغدر بك من**

(١) «المراجعات» (ص: ١٦٨).

(٢) والحاكم كما ترى لم يصححه على شرط الشيخين، إنما هذا من كيس الموسوي.

بعدي... الحديث» قال الموسوي: «أخرجه الحاكم ص ١٤٧[١] من الجزء ٣ من المستدرك وصححه، وأورده **الذهبي في تلخيصه معترفاً بصحته**»[٢] مع أن الحاكم كتب «صحيح»، فكررها الذهبي في مختصره، لا أنه اعترف بصحة الحديث. فنسبة تصحيح مثل هذا إلى الذهبي جريمة في حق العلم، وفي حق ذلك الإمام، لأن الحاكم لم يسق له إسناداً أصلًا ورواه معلقاً فقال: عن حيان الأسدي: سمعت علياً يقول: قال لي رسول الله ﷺ.. وذكر الحديث، فبالله عليك أيصحح هذا الحديث طالب علم، فضلًا عن إمام في مقام الذهبي؟ إن **المعلقات التي في صحيح البخاري لا تُتلقى بالتسليم والقبول؛ فكيف بمعلقات الحاكم الذي لم يُسَلّمْ له في أحاديثه المتصلة فضلاً عن المعلقة**[٣]؟

على كل حال فهذه طريقة الموسوي التي يضخم بها الدليل، حين لا يسميه باسمه، فلا يقول كما هو الحال هنا: هذا الحديث ضعيف منقطع، وهذا ما يقتضيه الحكم على سند يسقط منه خمسة رواة أو أكثر، على أنه لم يقنع بالتضخيم على هذا النحو؛ فتراه في كثير من الأحيان يتلاعب في التخريج، تلاعباً يبلغ به **درك الكذب** والعياذ بالله**!** كما توضح الأمثلة التالية:

أمثلة أخرى توجب الريبة من تصديق الموسوي

المثال الأول

قال الموسوي: «وقد قال رسول الله ﷺ: «أنت أخي في الدنيا والآخرة». وفي تخريجه قال: «أخرجه الحاكم في ص١٤ من الجزء ٣ من المستدرك عن ابن عمر من **طريقين صحيحين!** على **شرط الشيخين!!** وأخرجه الذهبي في تلخيصه **مسلماً**

(١) كذا في الأصل عندي وصوابه (ص: **١٤٢**).

(٢) «المراجعات» (ص: **١٧٣**).

(٣) الحديث المعلق هو ما يرويه المحدث، ويسقط أول الإسناد ويذكر آخره، وقد يسقط راو واحد أو أكثر، لهذا يعتبره العلماء ضعيفاً إلا أن يتبين اتصاله، مع باقي شروط صحته! والحاكم بينه وبين الصحابي خمسة رواة، وأكثر أحياناً، فلا يصحح هذا من يحبو في علم الحديث، فكيف بالذهبي إمام عصره، بل وعصور من بعده؟!

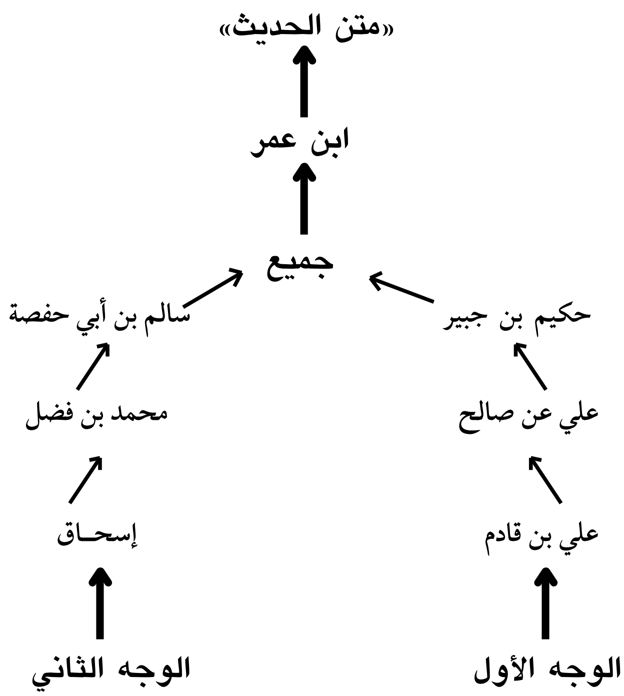
بصحته!»[١]. فهل صدق الموسوي؟ الجواب: لم يصدق في زعمه أن الحديث روي من طريقين عن ابن عمر؛ لأنه من طريق واحد ضعيف. **هذه.. .الأولى!** ولم يصدق في زعمه أن الحديث على شرط الشيخين؛ إذ الحديث لم يثبت أصلًا، حتى يكون على ذلك الشرط الرفيع! **وهذه... الثانية!!** ولم يصدق في نقله تصحيح الحديث عن الذهبي؛ فالذهبي مصرح بتضعيفه! **وهذه... الثالثة!!!**

هذا المجمل، والتفصيل ما يلي:

أولاً: قال أن الحديث أخرجه الحاكم من طريقين، ولم يصدق؛ بل من طريق واحد، هي طريق: **جميع بن عمير، عن ابن عمر**. وروي عن جميع من **وجهين**:

ـ الأول من حديث علي بن صالح بن حي، عن حكيم بن جبير، عن جميع به.

ـ الثاني من حديث الكاهلي، عن محمد بن الفضل، عن سالم بن أبي حفصة، عن جميع. وهذا ما يبينه الرسم التالي:



(١) «نفسه» (ص ١٤٣) وهـ (٢).

إذن، فالحديث ليس سوى من طريق **جميع**، فلم يصدق الموسوي! قد يقال أنه لا يعرف الفرق بين **الوجه**، وبين **الطريق!** فسمى الوجهين طريقين!! لا بأس، وإن كان في النفس من هذا شيء! المهم أن الحديث روي بوجهين من طريق واحد، والموسوي ـ إحسان ظن منا به، افترضنا أنه ـ سمى الوجهين: طريقين؛ ومع ذلك لم يَصدُق، لأنه قال ـ وهو ـ:

ثانياً: قال أن الطريقين **صحيحين**، وليس كما قال!! ففيهما **جميع بن عمير** مُتّهم بالكذب، فما هذا الكذب؟ قال ابن حبان في جميع: **يضع الحديث.** وقال ابن نمير: كان من أكذب الناس! كان يقول أن الكراكي[1] تفرخ في السماء، ولا يقع فراخها!! وقال البخاري: في **أحاديثه نظر**، وأيده ابن عدي، وهو جرح شديد عند البخاري.

إذن، هذا حال الراوي الذي مدار الحديث عليه، إنه **كذاب**، والموسوي قال: الحديث صحيح؛ **فلم يصدق**، مع أنا أحسنا الظن. والطريقان معاً ـ على اصطلاحه ـ فيهما هذا الكذاب! ومرة أخرى قد يقول أحباب الموسوي أنه لم يعرف مرتبة جميع في الجرح! لا بأس! ومرة أخرى بودنا أن نفترض هذا؛ لولا أن الموسوي فضح نفسه، وذكر ما يدل على معرفته بجميع، بل نقل في (ص:٦٣) من مراجعاته ترجمة جميع من الميزان للذهبي، وفيه هذه الأقوال، وليس هذا فحسب؛ **بل ذكر الذهبي هذا الحديث بالذات مما أُنكر على جميع**، ونقله الموسوي نفسُه هناك!! **إذن يد الموسوي ضالعة بوضوح في هذا الكذب!**

الثالث: ويؤكد هذا قول الموسوي: «وأخرجه الذهبي مسلماً **بصحته**». فإذا ضربنا صفحاً عن قوله: أخرجه الذهبي؛ وقد عرفت أن الذهبي لا يعتبر مخرجاً؛ بل مختصراً، لولا رغبة الموسوي في تضخيم التخريج كما عرفنا. لكن **الأخطر** هو **زعمه الصحة**؛ مع أن الذهبي ذكر هذا الحديث بالذات في الميزان من منكرات جميع كما مر، فكيف استحلَّ الموسوي أن يقول **أنه مُسَلم بصحته؟!** بل المصيبة الكبرى أن **الذهبي ضعف الحديث في مختصر المستدرك في الصفحة**

---

(١) نوع من الطيور.

نفسها التي أخبرنا الموسوي أنه سلم بصحة الحديث (١٤/٣)؛ فقال الذهبي: «جميع اتُّهم، والكاهلي **هالك**»!!

لقد كذب الموسوي علينا في النقل عن الذهبي، مع أن كتب الذهبي بين أيدينا، وتحت أعيننا؛ فكيف يصدق في النقل عن رجل ـ شيخ الأزهر ـ غاب، وواراه التراب؟

الرابع: قال الموسوي: «على شرط الشيخين». تُرى هل صدق؟**!** لا والله، ما صدق**!** فجميع ليس من رواة الشيخين، والموسوي يرجع مراراً إلى كتاب «رجال الشيخين» للقيسراني، وليس فيه جميع. والكاهلي ـ واسمه إسحاق بن بشير ـ أيضاً ليس من رواتهما، وهو **هالك** كما قال الذهبي، وغير هذين فيهم من ليس من رواة الشيخين، ولا نريد الإطالة، فغفر الله للموسوي هذا السلوك**!!** ولا نقول ما قال التيجاني، من أنه على استعداد للعنه لو أمسك عليه كذبة واحدة، فما تُراه يفعل أمام هذه السلسلة الذهبية من. . . .؟**!**

المثال الثاني

قال الموسوي: «ولما زُفّت سيدة النساء إلى كفئها سيد العترة، قال النبي ﷺ: «**يا أم أيمن ادعي لي أخي، فقالت: هو أخوك وتُنكحه، قال: نعم يا أم أيمن، فدعت عليّاً فجاء**.. الحديث» هذا هو النص، فماذا قال الموسوي في تخريجه؟**!** قال: «أخرجه الحاكم في ص ١٥٩ من الجزء الثالث من المستدرك، **وأخرجه الذهبي في تلخيصه مسلماً بصحته**. ونقله ابن حجر في الباب من صواعقه، **وكل من ذكر زفاف الزهراء ذكره ولا أستثني منهم أحداً**»(١).

قلت: للموسوي جرأة عجيبة، وشجاعة غريبة في التصريح بما لم يكن**!** فهل صدق؟**!** أما في الجرأة فنعم، وأما في النقل فكلا**!** ما صدق**!!** وإليك البيان:

قال: «أخرجه الذهبي مسلماً بصحته»، وبالرجوع إلى نفس المكان الذي

---

(١) انظر «المراجعات» (ص: ١٤٤) والتخريج (هـ: ٢).

أحال عليه، نجد الذهبي قال: «حاتم[(١)] أخرجا له، وصالح[(٢)] من شيوخ مسلم، **ولكن الحديث غلط لأن أسماء كانت ليلة زفاف فاطمة بالحبشة**»[(٣)].

فهل سلم الذهبي بصحة الحديث ـ وهو ما قاله الموسوي ـ أم قال «**الحديث غلط**»، كما هو في التلخيص الذي أحال عليه الموسوي نفسه؟! **وما تسمون يا قوم من يفعل مثل هذا؟! أتقبلون عذرنا في وضع الموسوي في كفة الجرح من الميزان؟**

ثم لعل القارئ يتساءل: أين **أسماء التي أفصح عنها الذهبي،** وأعل بها هذا الحديث، فلا ذكر لها في الرواية التي ساقها الموسوي؟ والجواب أن الموسوي قصّ! اسمها ببرودة دم، وبرودة ضمير! من مطلع الحديث حيث فيه: «عن أسماء بنت عميس: كنت في زفاف فاطمة..إلخ»، وقصَّ اسمها مرة أخرى! آخر الحديث، وفيه قول النبي ﷺ وقد رأى سواداً بين يديه: «**من هذا؟**» فقلت: أنا أسماء. قال: «**أسماء بنت عميس؟**» قلت: نعم. قال: «**جئت في زفاف ابنة رسول الله؟** ﷺ قلت: نعم فدعا لي». هكذا تصرف الموسوي ـ حرصاً منه على إخفاء كل ما يعيب الرواية ـ **لأن المتفق عليه أن أسماء بنت عميس ـ** وهي زوجة جعفر بن أبي طالب رضي الله عنه ـ كانت حينئذ بالحبشة مع زوجها، ولم ترجع سوى في غزوة خيبر! وغزوة خيبر كانت في السنة السابعة بعد الهجرة، ومولد الحسين كان في السنة الثانية أو الثالثة فمتى كان الزفاف إذن، ومتى حضرت أسماء هذا الزفاف؟! سبحان الله! ألست أولى أن يقال لك بحق، ما قلت بباطل في حق أبي هريرة: أين **أسماء من زفاف فاطمة يا أولي الألباب؛** لأنا أخذنا هذا من كتابك الذي صرحت فيه أنك مرتاح **وراض عن حياتك من بعده؟!** أما أبو هريرة الذي اتهمته في قصة رقية فلم يثبت عنه شيء مما نسبت إليه وحدك وسميت ذلك إجماعاً!! ألست أولى أن يقال فيك أنك **حين بلغت اسم أسماء بنت عميس، وقف قلمك، واستعصت عليك**

---

(١) حاتم بن وردان، أحد رواة السند.

(٢) ابن حاتم.

(٣) «التلخيص» (١٥٩/٣ ـ ١٦٠).

نفسك؛ لأنك أدركت أن ذلك الاسم يكشف زيف الرواية، مع أنك اتهمت ابن حجر الهيتمي بذلك في غير قضية؟!

مساكين هؤلاء التيجانيون الذين اصطادتهم تدليسات ـ أو افتراءات ـ الموسوي! بل أكثر من ذلك تحولوا إلى نسخ تطبق نفس المراوغات بوعي أو بغير وعي!

على كل حال هذا عن تصريح الموسوي بصحة الحديث، ونسبة الصحة إلى الذهبي، وقد عرفت أن العكس هو الصواب، وكشفنا ما صنعه **القلم الموسوي** بالحديث! فباختصار أزاح اسم راوية الحديث؛ لأنه من المعلوم أنها لم تكن في زفاف الزهراء عليها السلام! فهذه الجرأة الأولى.

وأما الجرأة الثانية، فقوله: «واعترف الذهبي بصحته على هذا الشرط»، أي شرط مسلم، ورأيت أن الذهبي لم يصحح الحديث أولًا، ولا فاه بقوله على شرط مسلم ثانياً، فكيف مع كل هذا قال شيخ الأزهر في الرد على الموسوي عن هذه المراجعة: «**لله أبوك ما أوضح آياتك... إلخ**»!!

والجرأة الثالثة، والتي لا يقدر عليها ـ والحق يقال ـ سوى الموسوي، ولا ينخدع بها سوى التيجانيون، فهي قول الموسوي: «كل من ذكر زفاف الزهراء ذكره ـ الحديث ـ لا أستثني منهم أحداً»!!

هلا قال الرجل: لا أعلم أحداً ذكر الزفاف إلا ذكر الحديث؛ ليترك لنفسه وللقارئ فسحة، أم يريد التنويم والتخدير؟! وعلى كل حال فإذا عرفت بطلان القصة! عرفت حكم **الإجماع المزعوم**!! وللكلام في هذا بقية، عند الحديث عن إجماعات الموسوي!!

المثال الثالث

لما علم الموسوي أن الحديث الصحيح الذي قاله النبي ﷺ لعلي في غزوة تبوك ومتنه: «**ألا ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه نبي بعدي**» ـ نظراً لسبب وروده[1] ـ لا يحمل أية دلالة تتعلق بخلافة الرسول ﷺ في الأمة،

(١) قاله رسول الله ﷺ لما خرج لتبوك، وخلف علياً مكانه على أهله، وخلف ابن أم مكثوم=

بحث عن تمديد وتمطيط لمعناه ليفي بالغرض المطلوب، وأورد روايات نحب أن يطلع عليها القارئ ليعذرنا إذا نحن تبرمنا من نقل هذا الرجل، قال الموسوي:

«من موارده ـ أي من موارد الحديث في غير غزوة تبوك ـ يوم حدث ﷺ أم سليم.. فقال لها في بعض الأيام: يا أم سليم إن علياً لحمه من لحمي، ودمه من دمي، وهو مني بمنزلة هارون من موسى»؛ فعلق الموسوي عليه بقوله: «**لا يخفى عليك أن هذا الحديث كان اقتضاباً من رسول الله** ﷺ **غير مسبب** عن شيء إلا البلاغ والنصح لله تعالى في بيان منزلة ولي عهده **والقائم مقامه من بعده،** فلا يمكن أن يكون مخصصاً بغزوة تبوك»[1].

وملاحظاتنا نحصرها فيما يلي:

أولاً: أخطأ الموسوي في النقل ـ إما عمداً أو غفلة ـ تبعاً للخطأ الذي في الكنز الذي أحال عليه، فالصواب أم سلمة لا أم سليم.

ثانياً: وبناء على الخطأ الأول وقع الموسوي ـ وتبعه شيخ الأزهر كمن يصدقه ـ قام فترجم لأم سليم وذكر أنها من أهل السوابق والحجى، ولها المكانة من رسول الله ﷺ بسابقتها و... إلخ. كما بين أنها كانت **مستبصرة بشأن عترته عارفة بحقهم!!**

ثالثاً: سؤال لا بد منه، وهو لماذا يا ترى اكتفى الموسوي بالكنز هذه المرة ولم يضمم إليه المصادر التي أحال عليها الكنز، لا شك ثمة شيء! الشيء هو أن صاحب الكنز أحال على **مصدر واحد** هو كتاب «**الضعفاء للعقيلي**» فهو الذي روى الحديث، فاستنكف الموسوي ولم يحب أن يعرف القارئ أن مصدر الحديث كتاب **خاص بالضعفاء من الرواة!!**

= أميراً على المدينة، وفسر ذلك بعض المنافقين بالخوف عليه من الروم! فلحق علي برسول الله ﷺ شاكياً له الحال، عندئذ ذكر له الحديث! ومن ثم لم يكن ما يدل على خلافته، لا سيما وفي هذه الحادثة نفسها كان علي رضي الله عنه **متأمراً عليه من قبل ابن أم مكتوم**، ولم يكن أميراً!

(١) «المراجعات» (ص: **١٣٩**).

رابعاً: والعقيلي روى الحديث في ترجمة داهر بن يحيى الرازي، وهو خال من الخطأ الذي في الكنز. فهل تحاشاه الموسوي حتى يعرض عن ذكر أم سلمة صاحبة الحديث الصحيح «**يا أم سلمة لا تؤذيني في عائشة؟!**»[(١)] وانتقل للكلام عن أم سليم المستبصرة في شأن العترة؟**!** أم كل ذلك مجرد اتفاق على الوهم بريء من العمد؟**!** نرجو ذلك؛ ولكن لا مانع من التنبيه**!**

خامساً: وهو الأهم: ما قيمة هذا النقل؟ إليك البيان:

داهر بن يحيى الرازي: قال الذهبي في الميزان: **رافضي بغيض، لا يتابع على بلاياه.**

عبدالله بن داهر (ولده): قال أحمد: **ليس بشيء ولا يكتب حديثه إنسان فيه خير.** وقال العقيلي: رافضي خبيث.

ذكر هذا الذهبي في ترجمة كل منهما، وذكر هذا الحديث في ترجمتهما. وذكر قول ابن عدي: عامة ما يرويه في فضائل علي، وهو متهم في ذلك.

أبمثل هذا يحتج الناس؟**!** ولسنا هنا بصدد الاحتجاج على الموسوي وإقناعه بوجوب تضعيف هذا الحديث **بهذه الضميمة**، كلا**!** وإنما **نختبر صدقه وأمانته في النقل وليس إلا!!**

المثال الرابع

قال الموسوي: «مكتوب على باب الجنة: لا إله إلا الله محمد رسول الله، **علي أخو رسول الله**.. الحديث». ثم قال: «أخرجه الطبراني في الأوسط،

---

(١) صحيح: رواه البخاري (ص: **١٣٩**)، والترمذي (**٣٤١٤**)، والنسائي (**٣٨٨٧**)، وأحمد (**٢٥٣٠٤**)، من حديث عائشة: كان الناس يتحرون بهداياهم يوم عائشة، قالت عائشة: فاجتمع صواحبي إلى أم سلمة فقلن: يا أم سلمة والله إن الناس يتحرون بهداياهم يوم عائشة، وإنا نريد الخير كما تريده عائشة، فمري رسول الله ﷺ أن يأمر الناس أن يهدوا إليه حيث ما كان أو حيث ما دار**!** قالت: فذكرت ذلك أم سلمة للنبي ﷺ، قالت: فأعرض عني، فلما عاد إلي ذكرت له ذاك فأعرض عني، فلما كان في الثالثة ذكرت له فقال: «**يا أم سلمة! لا تؤذيني في عائشة فإنه والله ما نزل علي الوحي وأنا في لحاف امرأة منكن غيرها**».

والخطيب في المتفق والمفترق، ونقله صاحب **كنز العمال**، فراجع من منتخبه ما هو في هامش ص ٣٥ من الجزء (٥) من مسند أحمد ونقله في هامش ص ٤٦ عن ابن عساكر».

ولا حاجة للتذكير أن الموسوي لا يسوق سوى ما هو صحيح عند أهل السنة ولولا علمه بصحته عندهم لما ساقه كما يقول في غير مناسبة.

ونص الحديث بأكمله: «مكتوب على باب الجنة لا إلٰه إلا الله محمد رسول الله علي أخو رسول الله ﷺ قبل أن يخلق الله السماوات بألفي عام». وحسبك منه أنه من رواية زكريا بن يحيى الكسائي الكوفي قال عنه ابن معين: **رجل سوء**، وقال أيضاً: يستأهل أن **يحفر له بئر فيلقى فيها!!** والموسوي يحتج به على أهل السنة، أو على شيخ الأزهر، ودون أن ينبس الشيخ الأزهري ببنت شفة، بلى**!** زعم الموسوي في رده على المراجعة التي فيها هذا الحديث وما قبله قال شيخ الأزهر: «لله أبوك ما أوضح آياتك (وحقها أن تكون كذبات)، وما أفصح بيناتك (وهي افتراءات) وأدلها..» **فهل يراد منا أن نصدق هذه المهزلة يا قوم؟!**

المثال الخامس

وذكر سعد بن مالك يوماً بعض خصائص علي في حديث صحيح أيضاً فقال: «أخرج رسول الله ﷺ عمه العباس وغيره من المسجد، فقال له العباس: تخرجنا وتسكن علياً؟ فقال: ما أنا أخرجتكم وأسكنته ولكن الله أخرجكم وأسكنه». وأحال الموسوي على «المستدرك» ـ ولم يعرج على التلخيص وستعلم السر**!!**ـ وقال: هذا الحديث **من صحاح السنن!!**

فهل صدق الموسوي في نقله؟**!** كلا:

ـ أما أنه لم يذكر الذهبي في «التلخيص»، فالسبب أن الذهبي تعقب الحاكم، وقد سكت عن حكم الحديث فقال: «سكت الحاكم عن تصحيحه ومسلم (أحد الرواة) **متروك!!**» كذا فلتكن الأمانة في النقل يا قوم**!!**

ـ أما وأن الحديث **صحيح فكلا!** كيف وقد رواه مسلم بن كيسان الملائي

الأعور قال الفلاس: متروك. وقال أحمد: **لا** يكتب حديثه، وقال يحيى: **ليس** بثقة.

أهذا مبلغ الموسوي من العلم؟**!** أم هذا مبلغه من الأمانة في النقل؟**!**

المثال السادس

الأربعون الموسوية في أحقية علي في الخلافة:

من المعلوم أن كثيراً من العلماء ألّفوا كتباً جمعوا فيها أربعين حديثاً، اختار كل منهم منهجاً في انتقائها، واختيارها. فبعضهم جمع أربعين في الجهاد، وآخرون في التصوف، وغير ذلك مما هو معروف، وأشهر هذه الكتب «**الأربعين النووية**» للإمام النووي ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ.

والموسوي فيما يبدو أراد أن ينسج على هذا المنوال، ويضرب بسهم في هذا المجال، فاختار لأحاديثه موضوع أحقية علي بالخلافة، فانتقى من **صحيح الحديث** في هذا الموضوع ما يذهل العقول**!** وهذه عينة نقبضها من **الأربعين الموسوية** تتعلق بما نحن فيه من بيان عدم صدقه في نقله**!**

لما أراد الموسوي تدعيم مذهبه في مسألة إمامة علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ساق الأحاديث وكتبها تحت عنوان: «**أربعون حديثاً من السنن المؤيدة للنصوص**» ثم سردها واحداً واحداً حتى بلغ نهاية الأربعين، وهي صحيحة عند الموسوي، والظاهر أنها كذلك في الجواب المنسوب إلى شيخ الأزهر، بل زاد ـ كما زعم الموسوي ـ فقال أن «خصائص الإمام وفضائله لا تسعها الأرقام، ونحن نؤمن بأنه كرم الله وجهه أهل لها، ولما فوقها، **ولقد فاتكم منها أضعاف أضعاف ما ذكرتموه..**».

قلت: إنها أدوار مسرحية تسخر بالعقول التيجانية وأشباهها. **أربعون حديثاً جلها باطل**، وزعم أن شيخ الأزهر عنده أضعاف ذلك، والحقيقة أن أباطيل الموسوي لا حد لها، وفيها عذرنا في عدم تصديق نقوله**!** ولا بأس أن نعرض مثالًا من الأربعين الموسوية، وليكن أولها حيث قال:

«قول رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وهو آخذ بضبع علي: هذا إمام البررة، قاتل الفجرة، منصور من نصره مخذول من خذله، ثم مد بها صوته». أخرجه الحاكم من

حديث جابر في ص ١٢٩ من الجزء الثالث من صحيحه المستدرك، ثم قال: «صحيح إسناده ولم يخرجاه».

قلت: وماذا قال الذهبي؟! تستثمر سكوته أحياناً فتجعله مصححاً، وهو من ذلك بريء كما عرفت، وتغفل تعقباته، وهي أهم ما يستفاد من «التلخيص»؟! على كل حال هذا عنوان للأربعين في البطلان، فالذهبي تعقب الحاكم فقال: «**بل والله موضوع، وأحمد كذاب!**» فما أجهلك على سعة معرفتك!!.

و«الأربعين الموسوية» تستحق أن تكون في الموضوعات، ولولا خشية الإطالة لتم عرضها كلها، مع بيان ما فيها من غرائب، وعجائب! ولعل بعض الأفاضل يتتبعها بموضوعية وإنصاف، ليرى ما يستحقه الموسوي من مراتب في الرواية!

المثال السابع

عندما أراد الموسوي إقناع القارئ أن آخر الناس عهداً برسول الله ﷺ علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: «وصح عن أم سلمة أنها قالت..» وذكر الحديث في ذلك، وآخره: «فأكب عليه [علي] رسول الله ﷺ وجعل يُسارُّه ويناجيه، ثم قبض ﷺ من يومه ذلك، فكان علي أقرب الناس به عهداً». وبما أنه صدر الحديث حاكماً بتصحيحه، أضاف قائلاً: «هذا الحديث أخرجه الحاكم في أول ص ١٣٩ من الجزء ٣ من صحيحه المستدرك، ثم قال: هذا حديث [صحيح] الإسناد ولم يخرجاه. قلت (الموسوي): **واعترف بصحته الذهبي** إذ أورده في «التلخيص» وأخرجه أيضاً ابن أبي شيبة في السنن. وهو الحديث ٦٠٩٦ من أحاديث الكنز في آخر ص ٤٠٠ من جزئه السادس»[1].

وهذا الذي ذكره الموسوي، وكثر به التخريج، تفخيماً وتضخيماً، إذا نظرنا إليه بعين النقد، لم نجده شيئاً! أما هو فقال:

ـ **صح** عن أم سلمة ولا يصح عنها، لأن السند فيه «المغيرة بن مقسم عن

(١) «المراجعات» (ص ٢٤٠).

أبي موسى عن أم سلمة» والمغيرة ثقة على الأصح من أقوال العلماء فيه، ولكن ثمة علتان في السند:

ـ **أولاً**: المغيرة لم يسمع عن أبي موسى بل قال الذهبي: «**لم أعلم له شيئاً عن أحد من الصحابة**».

ـ **ثانياً**: **المغيرة مدلس**، وقاعدة العلماء في المدلسين معروفة. وهي أن لا يقبل من رواياتهم إلا ما صرحوا فيه بالتحديث، نحو أن يقول المدلس أخبرنا، وأنبأنا، وسمعت، وقال لي، ونحو ذلك. فمن أين للحديث الصحة إذن؟! لا سيما وهذا الحديث ـ في ظاهره على الأقل ـ معارض لحديث عائشة في البخاري وغيره أنها آخر الناس عهداً به. نعم قد يعتذر للموسوي في هذا بتصحيح الحاكم الذي قال: «صحيح الإسناد»، لكن تصحيح الحاكم، القول الفصل فيه ما قاله البدر بن جماعة ووافقه الحافظ العراقي وغيره، أن أحاديث المستدرك ينبغي أن لا يحكم لها بصحة، ولا بحسن، ولا بضعف، بناء على **حكم الحاكم**؛ ولكن يتبع كل حديث ويحكم عليه بما تقتضيه قواعد هذا العلم.

ـ ولاحظ قول الموسوي: «واعترف الذهبي بصحته إذ أورده في تلخيصه» فكأنما يقول للقارئ أن الذهبي يسقط من تلخيصه الأحاديث التي لا يصححها، ولا يبقي إلا ما اعترف بصحته!

ـ وأما ابن أبي شيبة فحديثه هو حديث الحاكم، بل أخرجه الحاكم من طريق ابن أبي شيبة، فلا يفهمن أحد من التيجانيين أن ذلك إسناد آخر، فضعف الحديث هو أن علة إسناد الحاكم موجودة في إسناد ابن أبي شيبة.

ـ أما عن «كنز العمال» فسبق الكلام عليه في محله، فهو كتاب أقحمه الموسوي وجل التيجانيين وأساؤوا استعماله، وإنما الغرض التهويل في التخريج، والإكثار من ذكر الأسفار!![1].

---

(١) وللتذكير فإن «كنز العمال» ـ وهو بمثابة معجم للأحاديث ـ يرشدك إلى الكتب التي خرجت الحديث وليس إلا! وإذا رجعت إليه ـ هنا ـ تجده يقول (ش) أي أخرجه ابن أبي شيبة. فلماذا يذكره الموسوي إذن؟ وما الجديد ما دام هو نفسه عزا الحديث إلى ابن أبي شيبة؟!

خلاصة القول أن الموسوي لا يصفو له في كل ما ذكر سوى كون الحاكم صحح حديث أم سلمة هذا، وتصحيحه غير معتبر على النحو المشار إليه، لا سيما وفي الإسناد ما ذكرنا من العلل. وإذا كان الموسوي يعرف كل هذا، فهو تدليس وأكثر، وإذا لم يكن يعرف فقوله لا يعتبر!

المثال الثامن

أورد الموسوي السؤال التالي ـ على لسان وقلم الشيخ الأزهري ـ:

متى صور ـ أي النبي ﷺ ـ علياً وهارون كالفرقدين؟

ثم جاء الجواب واضحاً وصحيحاً من جهة!! ومفحماً ومقنعاً للشيخ البشري من جهة أخرى!! وكل ذلك على النحو التالي:

«تتبع سيرة النبي ﷺ، تجده يصور علياً وهارون كالفرقدين في السماء، والعينين في الوجه، لا يمتاز أحدهما في أمته عن الآخر بشي ما». هذه الدعوى ما دليلها؟ الجواب: «ألا تراه كيف أبى أن تكون أسماء بني علي إلا كأسماء بني هارون فسماهم حسناً وحسيناً ومحسناً»، وقال «إنما سميتهم بأسماء ولد هارون شبر وشبير ومبشر».

كذا قال، ولكن السؤال الذي عليه يتوقف كل هذا: ما صحة هذا الحديث؟ أقول: عند الموسوي الخبر اليقين، فالحديث زعم ـ والزعم مظنة الكذب ـ «أخرجه **المحدثون** ـ تأمل هذا العموم ـ **بطرقهم الصحيحة** من سنن رسول الله ﷺ، ودونك ص ١٦٥ و١٦٧ من الجزء ٣ من المستدرك، تجد الحديث صريحاً في ذلك، **صحيحاً على شرط الشيخين**. وقد أخرجه الإمام أحمد أيضاً من حديث علي في ص ٩٨ من الجزء الأول من مسنده. وأخرجه ابن عبدالبر في ترجمة الحسن السبط من الاستيعاب، **وأخرجه حتى الذهبي** في تلخيصه! مسلماً بصحته!! مع قبح تعصبه وظهور انحرافه عن هارون هذه الأمة وعن شبرها وشبيرها!!!...»[(١)]. ونود الوقوف عند مدى صحة تقريرات الموسوي هذه، التي أخذ على عاتقه أن لا يحتج إلا بما صح عند أهل السنة، **فهل صدق وبر فيما زعم أم ماذا؟!**

---

(١) انظر «المراجعات» (ص: ١٤٢ ـ ١٤٣).

لنقف عند تقريراته الخمسة:

ـ **أولاً**: قوله: «أخرجه المحدثون **بطرقهم الصحيحة**».

ـ **ثانياً**: قوله: «تجد الحديث صريحاً في ذلك، **صحيحاً على شرط الشيخين**».

ـ **ثالثاً**: قوله: «وأخرجه ابن عبدالبر في ترجمة الحسن السبط من الاستيعاب».

ـ **رابعاً**: قوله: «**وأخرجه حتى الذهبي في تلخيصه مسلماً بصحته**».

ـ **خامساً**: قوله: «عن **سلمان نحوه**».

تلك هي تقريرات الموسوي، وكلها تأخذ بناصية القارئ ـ لا سيما إن كان تيجانياً، أو كان شيخاً أزهرياً كالذي صوره الموسوي ـ ليقتنع بصحة هذه النقول ولكن:

ـ **أولاً**: كل ما ذكره الموسوي من الصحة، إنما وهم وخيال، وتدليس واحتيال**!** **فطريق** المستدرك هي **طريق** المسند هي **طريق** الاستيعاب لابن عبدالبر. جميع هؤلاء رووا الحديث من طريق واحدة عن علي، هي **طريق هانئ بن أبي هانئ!!** وهذه الطريق ضعيفة لأن هانئاً هذا **مجهول.** لم يرو عنه سوى أبو إسحاق الذي في هذا الإسناد. ولذلك قال كل من الشافعي وعلي بن المديني أنه **مجهول**، وقال ابن سعد: **منكر الحديث،** فأنى لحديثه أن يكون صحيحاً**!**

ـ **ثانياً**: وهانئ هذا، ليس من رجال البخاري ولا مسلم، والموسوي يرجع كثيراً إلى القيسراني صاحب «الجمع بين رجال الصحيحين»، ولا ذكر له في هذا الكتاب. فماذا يسمى من يستبيح مثل هذا التلاعب بالقراء؟! ما حيلتنا يا قوم؟! **والله الذي لا إلٰه إلا هو، لو فعل هذا أشهر عالم من أهل السنة في عصرنا، أو من قبل عصرنا لما رفع له رأس بعدُ، كائناً من كان! فتعالوا معنا إلى كلمة سواء أن لا نقبل سوى الصدق!!** فهل اطلع الموسوي على كتب رجال الصحيحين فوجد هانئ بن هانئ هذا فيها حتى يُعذر ولا يُعذل؟! لئن فعل، فلن يجد فيها**!** **فلم يكذب ويجعل الحديث من شرطهما!؟** ولئن لم يرجع إلى أي كتاب فلم يكذب على القارئ ويقول له أنك تجد الحديث الذي رواه الحاكم «صحيحاً على

شرط الشيخين»، ولا هو صحيح، ولا على شرط الشيخين! ماذا تسمون هذا يا قوم؟! أم عرفوا لنا الكذب ما معناه؟! أم اذكروا لنا راوياً يتلاعب في نقله، لا نقول مثل الموسوي، بل جزءاً من تلاعب الموسوي، واحتجوا علينا به، إن وجدتمونا نُضفي عليه الألقاب الضخمة، والعبارات الفخمة!! فمثل هذا لن تجدوا نقاد الأخبار دونوه سوى في كتب القمامة!!

ـ **ثالثاً**: قوله: «وأخرجه ابن عبدالبر في الاستيعاب» إنما هو من طريق هانئ المجهول، فماذا نستفيد؟!

ـ **رابعاً**: وقوله: «أخرجه الذهبي في التلخيص»، نود من الموسوي لو دلنا على حديث واحد هو في المستدرك ولم يخرجه الذهبي في التلخيص، إلا ما تكرر في المستدرك وحذفُه مع ذلك من التلخيص نادر. ولكن الرجل لم يجد ما يثقل به ميزان الحجج فأخذ يضع ويطفف. وإلا فالذهبي اختصر المستدرك فلا حاجة لذكر التلخيص في عزو الحديث، وهذه سابقة لم يُسبق إليها الموسوي ولم يلحق ـ إلى الآن ـ فيها! فمثل هذا مثل من جاء إلى مختصر صحيح مسلم أو البخاري للشيخ الألباني؛ حيث حذف أسانيد الكتابين ما عدا الصحابي فقال مثلًا عند العزو: أخرجه البخاري والألباني!! إن الشيء الوحيد الذي يستثمر من التلخيص إنما هو تعقبات الذهبي على الحاكم. أما سكوته والذي يسميه الموسوي ـ **وللأمانة فليس وحده من ابتلي بهذه البدعة ـ الإقرار والموافقة ـ وإن كان الموسوي أكثر تفنناً حين يقول مسلماً بصحته ونحو ذلك** ـ، فهذا السكوت ليس تصحيحاً ولا تسليماً بالصحة. ولا أدل على ذلك من أن الذهبي الذي سكت عن تصحيح الحاكم للحديث ـ لا على شرط الشيخين كما زعم الموسوي ـ هو نفسه **جهل هانئاً** كما في الميزان، فهل تُوثقون الموسوي مع كل هذا!؟

ـ خامساً: قوله «وعن سلمان... إلخ»، حسبك أن تعلم أنه من رواية برذعة بن عبدالرحمٰن ذكره الذهبي في الميزان وذكر له هذا الحديث الذي أشار إليه الموسوي ثم قال: «**إسناده مجهول**». وقال بعده ابن حجر في اللسان: «**وليس لبرذعة غير هذا الحديث**» فتأملوا يرحمكم الله!! وارثوا معنا لشيخ الأزهر ـ المزعوم ـ كيف خفي عليه كل هذا؟!

المثال التاسع

عائشة أم المؤمنين تستسلم للعاطفة في عين الموسوي(١):

وليس غريباً أن ينظر إلى عائشة بعين الريبة ويشكك فيها؛ فالإمامية عرفت فيما ألمعنا إليه في المقدمة مكانة الصحابة في أعينهم. ويعنينا نحن هنا، اختبار نقل الموسوي فحسب. لقد قال لشيخ الأزهر: «متى نركن إلى نفيها الوصية إلى علي عليه السلام؟ ولا تنس نزولها عند حكم العاطفة يوم زفت أسماء بنت النعمان عروساً إلى النبي ﷺ فقالت لها: إن النبي يعجبه إذا دخل عليها أن تقول له: أعوذ بالله منك، وغرضها من ذلك تنفير النبي ﷺ، وإسقاط هذه البائسة من نفسه، وكأن أم المؤمنين تستبيح مثل هذا الحديث عن رسول الله ﷺ ترويجاً لغرضها، حتى لو كان حراماً»(٢).

فهل صدق الموسوي هذه المرة؟ فقد رأيت خطورة التهمة التي علقها بعائشة!

قال في التخريج: «أخرجه الحاكم في ترجمة أسماء من صحيحه المستدرك ص ٣٧ من جزئه الرابع؛ وأخرجه ابن سعد في ترجمتها أيضاً ص ١٠٤ من الجزء الثامن من الطبقات، والقضية مشهورة نقلها في ترجمة أسماء كل من صاحبي الاستيعاب والإصابة. وأخرجها ابن جرير وغيره».

وهنا أيضاً ليعذرنا من يرانا لا نقبل رواية الموسوي، ونتوقف في نقله. فهو يسكت عما يجب ذكره، ويحكي ما لم يكن، بل **ما يمليه عليه فكره!**

أولاً: ليس في مستدرك الحاكم ما قال لنا الموسوي أن عائشة قالت؛ بل فيه «قالت إحداهما (حفصة وعائشة)...»، فلماذا يكذب علينا، وكيف صدقه شيخ الأزهر؟!

---

(١) وسقط التيجاني في الفخ فقرر نفس التهمة، بل نفس العبارة، حيث قال في كتاب «اعرف الحق» (ص: ١٣٠): استسلامها للعواطف والحديث... وكرر الدروس الموسوية! إنه الاستنساخ!!

(٢) «المراجعات» [ص **٢٣٥**/هـ (٤)].

ثانياً: الحاكم لم يصحح الحديث؛ بل سكت عليه، ولذلك فرّ الموسوي إلى التدليس فاختار عبارة **أخرجه في صحيحه!** فماذا تعدون هذا معشر العقلاء؟!

ثالثاً:

هل صح قول من الحاكي فنقبله أم كل ذاك أباطيل وأسمار
أما العقول فآلت أنه كذب والعقل غرس له بالصدق إثمار

وجواب شيخ المعرة **يعرفه الحاكي!**؛ كما أن الموسوي يعرف قول الذهبي في التلخيص، وفي نفس الصفحة التي أحال عليها: «**سنده واه**»، أي أن سند الحديث الذي استدل به الموسوي واه! ولو كان شيخ الأزهر سكران، لم تمر عليه هذه الأوابد وهو لا يدري! وأما سند الحديث فإليك بطاقة تعريفه منتقاة من ديوان الجرح والتعديل:

ـ محمد بن عمر هو **الواقدي متهم بالكذب!**

ـ هشام بن محمد هو **الكلبي متروك**. قال **أحمد**: **ما ظننت أحداً يحدث عنه!!**

إذن لم يكن الموسوي صادق الوعد إذ تستر على مثل هؤلاء المتروكين لإلصاق العيب بأم المؤمنين! بل حتى رواية هؤلاء ليس فيها تعيين لمن تكلمت مع أسماء، وإنما ذلك من كيس الموسوي نفسه!! هذا حسبنا من حيث السند الذي تستر عليه.

وأما من حيث الدراية فأقول: كان يكفي أن ينظر المرء إلى المتن للحكم ببطلان هذه الرواية التي ألبسها الموسوي لباس الصحة وأضفى عليها حكم القبول. كيف ذلك؟ لو سلمنا أن عائشة ـ وحاشاها ـ ظلمت هذه المرأة البائسة كما قلت، فهل تصدق أن النبي ﷺ يظلم هذه المرأة، ويصرفها بسبب تلك الكلمة، ولا يسألها لم قالت ذلك؟! وهذه المرأة ألا تدافع عن نفسها وتخبره أن عائشة هي التي نصحتها بذلك؟! ثم أهذه امرأة تركية أم أعجمية لا تفهم معنى «**أعوذ بالله منك**»؟! فعلى هذا لو قيل لها: قولي له ـ ﷺ ـ: «يا عدو الله» لرَدَّدَتْها! فإنا إنما نتعوذ بالله من عدو الله إبليس لعنه الله! هذا هُراء لا ينفق سوى

في أسواق الفكر التيجاني نسأل الله السلامة. إذا عرفت هذا، فلا تصدق أن شيخ الأزهر اعترف وسلم، ورضي وأذعن، ولكن صدِّق أن كلام الموسوي في اتهام أمه، **عقوق غليظ، بناه على افتراء عريض!**

المثال العاشر

وقال الموسوي: «وخطب الإمام أبو محمد الحسن السبط سيد شباب أهل الجنة حين قتل أمير المؤمنين خطبته الغراء، فقال فيها: وأنا ابن الأنبياء، وأنا ابن الوصي»(١). وذكر في تخريجه: «أخرجه الحاكم في ص ١٧٢ من الجزء ٣ من صحيحه المستدرك»(٢). ومرة أخرى تجاهل الموسوي ما قال الذهبي، مع أن أولى ما يستثمر من «التلخيص» هو **تعقباته لا سكوته،** لكن الموسوي ـ عكس**!** فإن سكت الذهبي قال عنه أنه سلم بالصحة، وإن تعقب تجاهله ـ كما هنا ـ، حتى لا يزهد القارئ في الدليل، لأن الذهبي راجح باتفاق في تعقباته على تصحيح الحاكم. وقال عن الحديث «**ليس بصحيح**»، وهو ما لا يود الموسوي أن يعرفه القارئ، وهذا من تدليسه كما علمت**!**

والحديث من وضع الحسن بن محمد بن يحيى، قال الذهبي: روى بقلة حياء عن الدبري عن عبدالرزّاق بإسناد كالشمس(٣): «علي خير البشر». أبرواية هذا وأضرابه يصحح الموسوي؟!

المثال الحادي عشر

قال الموسوي: «وقال [أي علي بن أبي طالب]: والله إني لأخوه ووليه، وابن عمه ووارث علمه، فمن أحق به مني»(٤) وفي تخريجه قال: «راجع ص ١٢٦ من الجزء ٣ من المستدرك وأخرجه الذهبي في تلخيصه مسلماً

---

(١) «المراجعات» (ص **٢٩٦**).

(٢) نفسه (هـ ١).

(٣) وهذا من بلادة الوضاعين لأن وجودهم في إسناد كالشمس يكشفهم **كاللص في وضح النهار!**، بخلاف لو رووا بإسناد مظلم فقد لا تبصرهم بعض العيون**!!**

(٤) «المراجعات» (ص **١٤٥ ـ ١٤٦**).

بصحته»[١]؛ فقوله: «أخرجه الذهبي» سبق بيان خطئه، وقوله «مسلماً بصحته» تدليس على القارئ! وإلا فالذهبي سكت لأن الحاكم ساكت، وغرضه أساساً من التلخيص الاختصار. وإنما حرص على تنويم القارئ وتخدير تفكيره حتى لا يشتغل بالتساؤل عن صحة الحديث، وينصرف إلى تصديق مضمونه. وهذا نفق وينفق ـ والحق يقال ـ على كثير من «التيجانيين».

والذهبي لا يصحح مثل هذا الإسناد الضعيف المروي من طريق: أسباط بن نصر عن سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس. فإن أكثر ما نقموا على **سماك بن حرب** روايته عن عكرمة حكموا عليها بالاضطراب. وتغيره ـ سماك ـ حتى أصبح يتلقن[٢]. ومعنى ذلك أنهم يريدونه على حديث ما، فيصنعون له إسناداً ويلقنونه روايته؛ فيستجيب لهم ويرى ما أرادوا. فهل يصحح الذهبي مثل هذا الإسناد؟!

ثم أين الصدق يا عبدالله؟!

المثال الثاني عشر

وقال الموسوي: «وقال عمر بن الخطاب من حديث **صحيح على شرط الشيخين**...». وذكر باقي الحديث[٣] مشيراً أنه في مستدرك الحاكم (١٢٥/٣) وتجاهل ـ كما هو متوقع ـ تعقيب الذهبي، الذي اعترض تصحيح الحاكم مبيناً حكمه فقال: «بل المديني عبدالله بن جعفر **ضعيف**» فلماذا أهمله؟! إنه التدليس، الذي لا يقدر على عرض دليل واحد قائم على ساق صحيحة بدونه. ثم من أين له أن حديث عمر على شرط الشيخين؟!

فقد ذكر الذهبي عبدالله بن جعفر في كتابه «المغني في الضعفاء» وقال: اتفقوا على ضعفه!!

(١) نفسه [ص ١٤٦/هش ١].
(٢) تلقين الشيخ هو أن يروي له غيره أحاديث ليست من أحاديث ذلك الشيخ، ويقال له: هذا حديثك فيتلقى ذلك على أنه من حديثه!
(٣) «المراجعات» (ص ١٤٧).

ترى هذه الحقائق لو ذكرها الموسوي للقارئ، أو لسليم البشري المزعوم لأدى أمانة النقل، ولنقل الخبر بصدق، ولكن..

المثال الثالث عشر

قال الموسوي وهو بصدد بيان منزلة الأخوة بين علي والنبي ﷺ: «وخرج ﷺ على أصحابه يوماً ووجهه مشرق، فسأله عبدالرحمن بن عوف، فقال: بشارة أتتني من ربي في أخي وابن عمي وابنتي بأن الله زوج علياً من فاطمة.. الحديث» فهذا الخبر الذي رواه الموسوي بجزم، وهذا القرار الذي قرره بحزم، ألا يعلم الموسوي أنه **موضوع مكذوب؟!** ألم يذكره ابن الجوزي في الموضوعات (٤٠٠/١) وكذلك ابن عراق في «تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة»؟!

والحديث رواه الخطيب البغدادي في تاريخه (٢١٠/٤) بسنده من طريق عمر بن محمد بن إبراهيم البجلي حدثنا أبو علي أحمد بن صدقة البيع حدثنا عبدالله بن داود بن قبيصة الأنصاري حدثنا قنبر بن أحمد بن قنبر مولى علي بن أبي طالب عن أبيه عن جده عن كعب بن نوفل عن بلال بن حمامة قال: .. وذكر الحديث. ثم تعقبه قائلًا: «**رجال هذا الحديث ما بين بلال وعمر بن محمد كلهم مجهولون!**». سبحان الله! إسناد مظلم، والموسوي نقل من الخطيب بعد سطور قليلة في نفس الصفحة من المراجعات، بعد أربعة هوامش فقط من هامش هذا الحديث، فما الذي جعله يذكر الخطيب هناك، ويتجاهله هنا؟! نترك الجواب لولي الموسوي الحبيب!! أو للقارئ الأريب!!

المثال الرابع عشر

قال الموسوي: «ومثله ما صح عن عمران بن حصين، إذ قال: بعث رسول الله ﷺ سرية، واستعمل عليهم علي بن أبي طالب، فاصطفى لنفسه من الخمس جارية، فأنكروا ذلك عليه، وتعاقد أربعة منهم على شكايته إلى النبي ﷺ، فلما قدموا قام أحد الأربعة فقال: يا رسول الله ألم تر أن علياً صنع كذا وكذا، فأعرض عنه... إلخ» الحديث. وفيه: «ما تريدون من علي؟ إن علياً مني وأنا منه، وهو ولي كل مؤمن بعدي».» ثم قال الموسوي في تخريجه:

«أخرجه غير واحد من أصحاب السنن كالإمام النسائي في خصائصه، وأحمد بن حنبل من حديث عمران في أول ص ٤٣٨ من الجزء الرابع من مسنده. والحاكم في (ص: ١١١) من الجزء ٣ من المستدرك، والذهبي في تلخيص المستدرك مسلماً بصحته على شرط مسلم»[١]. هكذا قال الموسوي، وطبعاً لم يعترض شيخ الأزهر بل انقاد وسلم، وطلب تفسيراً لمعنى الولي! فهذا فقط ما استعصى عليه، دون هذه التقريرات التي قررها الموسوي في صحة هذا الحديث، وكذا تصحيح الذهبي فقد رجع الشيخ الأزهري، فوجد الأمور كما يرام!

وبدورنا ـ ولسنا من شيوخ الأزهر ـ لا نحسب لدى الموسوي والتيجاني وغيرهما أي اعتراض في ملاحظة ومراقبة وفحص هذه الدعاوى، والتي نسجل فيها مدى التزام الموسوي بالأمانة العلمية، والوضوح في تقرير الأدلة المحتج بها.

وحسبنا هنا أن نشير إلى أن سند الحاكم فيه **جعفر بن سليمان**، وهو معروف ببغض أبي بكر وعمر، قال له بعضهم: «بلغني أنك تشتم أبا بكر وعمر! فقال: أما الشتم فلا، **ولكن البغض ما شئت!**».

ولذلك علق الذهبي على قوله هذا فقال: «فإذاً هو رافضي مثل الحمار». والسؤال يرد هنا: كيف يقول الذهبي هذا، ويصحح الحديث، **فهل يصحح حديث حمار؟!**

الجواب: الذهبي لم يصحح، بل ولم يختصر حكم الحاكم كعادته ويكتب «صحيح» أو «شرط (م)» ونحو ذلك. فماذا نقول للموسوي مرة أخرى، فوا عجباً!!

تلك كانت وجبات مختارة من وجبات الموسوي في الرواية، يطعمها من يستلذها من التيجانيين، والشيوخ الأزهريين!!

❒ إجماعات واتفاقات الموسوي في الاختبار

كثيراً ما تجري في كتب الموسوي عبارات نحو: أجمعوا على هذا، واتفقوا على كذا، ويحسب القارئ أن القضية واضحة وضوح الشمس في رائعة النهار!

(١) «المراجعات» (ص: ١٥٠).

بينما عند المراجعة والتدقيق، والفحص والتحقيق، تغدو الإجماعات وحدات، والاتفاقات خيالات، وأحياناً يكون عكس الإجماع أولى بحكم الإجماع، وحال الاتفاقات عكسها عليه اتفاقات!

ولا ندع القارئ حائراً، وشاكاً متسائلًا إن كان هذا من وحي الخيال، وبنات الأفكار، أم هو مما تلبس به الموسوي من أسرار! وصنيع الموسوي أعجب وأغرب من هذا. لأن إجماعه المزعوم انحصر في رجلين، فيا له من إجماع! إن إجماع الموسوي هنا ـ كما سترى ـ يساوي لا أحد، فصدِّق أو لا تصدِّق!! أجل فقد ذكر أن أبا هريرة روى دخوله على رقية وروت له حديثاً في مدح عثمان، وبنى على هذا أن أبا هريرة يفتري ويكذب، وأشرنا أول الكتاب أن الموسوي نقل صحة هذه الرواية بالإجماع! فما حقيقة هذا الإجماع؟!

ـ رواية باطلة وراءها من وراءها!

نبدأ أولًا بعرض الرواية كما هي في المستدرك، فقد رواها الحاكم من طريقين:

ـ **الأول** من طريق المعافى بن سليمان الحراني، ثنا محمد بن سلمة، عن أبي عبدالرحيم، عن زيد بن أبي أنيسة، عن محمد بن عبدالله، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «دخلت على رقية بنت رسول الله ﷺ وبيدها مشط، فقالت: خرج من عندي رسول الله ﷺ آنفاً رجلت رأسه، فقال لي: «كيف تجدين أبا عبد الله؟». قلت: بخير، قال: «أكرميه؛ فإنه من أشبه أصحابي بي خلقاً»». وقال الحاكم: «صحيح الإسناد **واهي المتن؛ فإن رقية ماتت سنة ثلاث من الهجرة عند فتح بدر، وأبو هريرة إنما أسلم بعد فتح خيبر**».

ـ **الثاني** من طريق عبد المنعم بن إدريس، حدثني أبي عن وهب بن منبه، عن أبي هريرة به. قال الحاكم: «**لا أشك أن أبا هريرة ـ رحمه الله تعالى ـ روى هذا الحديث عن متقدم من الصحابة أنه دخل على ـ رقية** رضي الله عنها لكني قد طلبته جهدي فلم أجده في الوقت».

إذن، بعد أن أخبرنا الموسوي أن أبا هريرة كذب حين زعم أنه دخل على رقية، في قصة **صحت بإجماع**، لننظر أولًا مدى صحة هذه القصة سنداً ومتناً،

قبل أن ننقل اللائحة ـ ويتوقع أن تكون طويلة جداً، فالمسألة فيها إجماع حسب رأيه ـ لا سيما وقد زعم الإجماع على تصحيح الحديث. **أما من جهة السند**:

ـ **أولاً**: الطريق الأول في بعض رواة إسناده مقال، ولكن الأهم أنه منقطع، ولذا قال البخاري في تعليقه على هذا السند في «التاريخ الأوسط»[(١)]: «لا أرى حفظه، لأن رقية بنت النبي ﷺ ماتت أيام بدر، وأبو هريرة هاجر بعد ذلك بنحو من خمس سنين أيام خيبر، **ولا يعرف للمطلب سماع من أبي هريرة، ولا لمحمد من المطلب، ولا تقوم به الحجة**». هذا باختصار عن السند الأول.

ـ **ثانياً**: الطريق الثاني حسبك منه أن فيه عبد المنعم بن إدريس، قصاص مشهور، تركه غير واحد كما قال الذهبي. وقال البخاري: **ذاهب الحديث**. وقال الفلاس: **متروك**. وقال ابن حبان: **يضع الحديث** على أبيه وعلى غيره. قلت: وهو كذلك هنا.

وأما المتن: فاتفق كل من تكلم فيه على نكارته، ومن ثم اتفقوا على ضعف الحديث، والموسوي نقل العكس، وقال: أجمعوا على صحته، في **سابقة لا نظير لها إلا عند أرباب هذا المذهب!**

ثم الحاكم لم يشك في أن ثمة غلطاً في الرواية، أي لو جوزنا جدلًا صحة الإسناد **لما كان فيه حمل على أبي هريرة**، والموسوي تغافل كل ذلك، لستر خيانته، فأين الصدق، وأين الخوف من الله؟**!**

خلاصة الأمر أن الحاكم لم يصحح الحديث، إذ قال «**واهي المتن**»، وتنزلًا نقول: وكذلك الشأن بالنسبة للذهبي، فلم يصحح الحديث. إذن فما مصير إجماع الموسوي، وهذا بيت القصيد؟

ـ إجماع استحال صفراً

لا شك لو أن أحداً سئل عند اجتماع عقد لبحث مسألة ما: من الذي حضر ومن الذي تغيب؟ فأجاب: حضر الجميع**!** فإذا الحقيقة أنه لم يحضر أحد**!** عندئذ لا اختلاف في عد هذا جواباً مريباً يطرح أكثر من سؤال**!!**

---

(١) (٩١/١).

ومع الأسف هذا ما حصل من الموسوي، بدأ بدعوى زعم فيها الإجماع، وإذا به يتبين أن لا أحد يدعي ذلك الادعاء!

❏ الشيعة الإمامية يتسترون على فضائح الموسوي

أجل، فمثل هذه المصائب ترى فيها تآمراً رهيباً، وتصرفاً بخلاف ما عند أهل السنة، حيث لا يحابى أحد على حساب الصدق! وهكذا رأينا من جرح أباه في الرواية، ومن جرح ابنه، وأخاه، وغير ذلك. بينما نرى الشيعة الإمامية كما في إجماع الموسوي المفضوح هذا، تطاولت أيدٍ متلطخة بالخيانة العلمية، وتصرفت في طبعة الكتاب[١]، وقصت كلام الموسوي الذي فيه ادعاء الإجماع على صحة هذه القصة، وما علمنا الطبعات بعد موت أصحابها تنقح، وتصحح، وما علمنا الموسوي من الأئمة المعصومين حتى نقول **برجعته** إلى الحياة، لتصحيح أخطاء الطبعات الأولى من كتبه، ولكن الذي علمناه، وأيقناه، أن هذا الخلق، وهذه الأساليب **عليها قام المذهب، وهي من ضروراته وإن لم يسموا هذا التصرف باسمه!!**

٢ ـ إجماع المفسرين على نزول آية الموالاة في علي بن أبي طالب:

أجل هذا ما ادعاه الموسوي، وليس بالضرورة واقع الحال، بل... دعنا الآن من هذا، ولنعرض كلامه وحكمه أولًا. فقد سرد الآيات التي في نظره تُعد من حجج القرآن على أحقية علي ﷺ، ومنها آية الولاية ـ كما يقولون ـ، وهي قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمْ رَٰكِعُونَ ﴿٥٥﴾..﴾ [المائدة: ٥٥] الآية. ثم قال في «التعليق»: «**أجمع المفسرون ـ كما اعترف به القوشجي وهو من أئمة الأشاعرة في مبحث الإمامة من شرح التجريد ـ أن هذه الآية إنما نزلت في علي حين تصدق راكعاً في الصلاة.** وأخرج النسائي في صحيحه نزولها في علي عن عبدالله بن سلام، وأخرج نزولها فيه أيضاً صاحب الجمع بين الصحاح الستة في تفسير سورة المائدة، وأخرج الثعلبي في تفسيره الكبير نزولها في أمير المؤمنين كما سنوضحه عند إيرادها»[٢] اهـ.

---

(١) طبعة البيان بالمغرب.

(٢) «المراجعات» (ص: ٤١).

وأهم ما يعنينا هنا معرفة هذا الإجماع الذي ادعاه الموسوي، ونسبه إلى المفسرين جميعاً، أن نزول الآية في أمير المؤمنين. ولا ينبغي أن يقال عزا الإجماع إلى القوشجي؛ لأن الاعتراض بهذا، من باب «عذر أقبح من ذنب»! فلا يخلو أن يكون موافقاً له، وحينئذ يتحمل مثله مسؤولية الإجماع المدعى، أو مخالفاً فلا يسوق قول المناقض لقوله عند الاحتجاج ويسكت عنه إلا من فقد عقله! فهل يعقل أن يعتقد أحد مثلًا أن شيئاً من الأشياء أبيض، ثم يسوق قول غيره أنه أسود، بل يدعي فيه إجماعاً ويسكت عنه؟!

إذن فالموسوي يدعي إجماع المفسرين على نزول آية الولاية في علي ابن أبي طالب، فلنختبر هذه الدعوى من خلال النظر في أقوال المفسرين أولًا:

١ ـ **الطبري**: بعدما ذكر تفسير صدر الآية: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ﴾... وحتى ﴿وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمْ رَٰكِعُونَ﴾ [المائدة: ٥٥] قال: «قيل إن هذه الآية نزلت في عبادة بن الصامت في تبرُّئه من ولاية يهود بني قينقاع وحلفهم» لقول عبادة: «أتولى الله ورسوله والذين آمنوا» ثم ذكر تفسير الآية عن ابن عباس: «يعني من أسلم تولى الله ورسوله». ثم أخيراً قال ـ أي الطبري ـ:

فقال **بعضهم**: عنى به علي بن أبي طالب.

وقال **بعضهم**: عنى به جميع المؤمنين.

هذا عن أبي جعفر الطبري، فأنت ترى ابن عباس لم يرها إلا عامة، ولا علاقة لها لا بالتصدق على مسكين؛ المنسوب إلى علي ﷺ، ولا عبادة بن الصامت الذي تبرأ من اليهود.

ورواها أيضاً عن محمد **الباقر**، حين قال له بعضهم: هل نزلت في علي؟ فأجاب: **عليٌّ من الذين آمنوا!** أي هي عامة كما يقتضيه السياق، وهو الصواب.

٢ ـ **أبو حاتم**: روى من وجهين أنها عامة، وعلي داخلٌ فيها، وروى أنها نزلت في علي فهو الآخر لم يذكر إجماعاً، ولا رائحة الإجماع!

٣ ـ **ابن كثير**: قال: هذه الآيات نزلت في عبادة بن الصامت ﷺ حين تبرأ من حلف اليهود؛ ورضي بولاية الله ورسوله والمؤمنين، ثم أشار ابن كثير

إلى من قال بنزولها في علي لكنه قال: «**ليس يصح شيء منها بالكلية لضعف أسانيدها وجهالة رجالها**».

إذن، كلما استرسلنا في عرض أقوال المفسرين، فلا نزيد إلا في فضح دعوى الإجماع حول نزول الآيات في علي بن أبي طالب، وبيان أنها **خرافة لا حقيقة**، بل إن الطبرسي ـ **الشيعي الإمامي** ـ صاحب «مجمع البيان» ذكر نزولها في علي، وحكى نزولها في عبدالله بن سلام وبراءته من اليهود، لأن السياق في الحقيقة يُساعد على هذا، ولو أراد الحق تبارك وتعالى أن يجعل الولاية التي يراد بها الخلافة لعلي في القرآن، لما أعجزه ذلك، فهل النبي ﷺ دون زكريا ـ عليه السلام ـ الذي أخبره عن موقع ابنه باسمه يحيي، وهو لا يزال في بطن أمه! فقال تعالى: ﴿فَنَادَتْهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَهُوَ قَآئِمٌ يُصَلِّي فِي ٱلْمِحْرَابِ أَنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَىٰ مُصَدِّقًۢا بِكَلِمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿٣٩﴾﴾ [آل عمران: **٣٩**].

وما يقال في القرآن، يقال في الحديث، ما أسهل أن يقول عليه الصلاة والسلام: الخليفة من بعدي علي، أو أبو بكر، أو عمر أو غير هؤلاء، إنما اكتفى بالنُّصح، ودل على فضائل كثير من أصحابه، وترك المسلمين يحتكمون إلى الشورى الواردة في القرآن الكريم، وكذلك كان.

وعلى كل حال، ليس غرضنا هنا مناقشة الآية في دلالتها، بقدر ما أردنا اختبار الإجماع الذي ادعاه الموسوي، فأنت ترى، ليس ثمة إجماع، ولا رائحة إجماع في نزول الآية في علي رضي الله عنه، وهو ما يجعل المرء يتساءل إن كان للموسوي إجماع يخصه، واتفاق يصطلح عليه وحده!

والخلاصة أن إجماعه دعوى شجاعة في التلبيس، وجرأة قبيحة على التدليس!!

وأرجو أن لا يصدق القارئ ما ذكره الموسوي على لسان مناظره «الوهمي» أنه بعدما عرض عليه الأدلة من القرآن، على غرار هذا النموذج الذي سقناه، وكلها نماذج مسلسلة بالعلل، ومع ذلك لا ينبس الشيخ الأزهري «ببنت شفة» بل

قال: «**جئت فيه بالآيات المحكمة، والبينات القيمة، فخرجت في عهدة ما أخذ عليك، ولم تقصر في شيء مما عهد به إليك، فالراد عليك سيء اللجاج، صلف الحجاج، يماري في البطل ويتحكم في الجهل**»(١).

قلت: مرحباً بجهل من هذا النوع، جهل يميز بين الإجماع والحديث الضعيف، فلا يجعل ما لم يصح أصلًا مما أجمع عليه الناس، فإذا سُمّي هذا عند شيخ الأزهر ـ كما أنطقه الموسوي ـ جهلًا، فهو أحسن من العلم الذي أثنى عليه، الذي يساوي بين الإجماعات والاتفاقات، وبين الانفرادات والواهيات، فوا عجباً! هل صحيح أن «**جامعة الأزهر**» عارية من هذه العلوم، حتى يكون أحد المتخرجين منها؛ بل شيخ الشيوخ فيها، لا يفرق بين هذه البديهيات؟!

الخلاصة أنا ندع للقارئ واسع النظر في تأمل هذه الأمور، والتساؤل عن الأسباب التي تدفع الموسوي إلى حشر نفسه في هذه المضايق، هل لأن الأدلة ضاقت عليه، فألجأته إلى هذا المستوى الذي لا يشرف أهل العلم، بل ولا طلبته، وهو وضع لا يحسد عليه!

وكرر الموسوي في مكان آخر نفس هذا الادعاء؛ حين قال عن سبب نزول الآية: «والصحاح ـ في نزولها بعلي ـ كذا ـ إذ تصدق بخاتمه وهو راكع في الصلاة ـ متواترة عن أئمة العترة.. على أن نزولها في علي مما **أجمع المفسرون** عليه...».

قلت: لأجل هذا ونحوه لا نقبل شهادة «الموسوي».

الخلاصة، وبناء على ما لمسناه من تصرفاته، ولم نتحامل عليه لعداوة سابقة، ولا خصومة ملفقة، ولكننا عرضنا بعض نقوله فرأينا أن يعرف منها القارئ عناوين، ولم نشأ التطويل! ومن يدري قد تحين المناسبة إلى ذكر المزيد! وأما التيجاني، فما أدري ماذا يرى؟ لقد قال يوماً عن المراجعات: «إن هذا الكتاب بالفعل من أعظم الكتب التي أثرت فيَّ شخصياً، وقد تتبعته بالبحث، **فوجدته ينقل بدقة أعني مؤلفه، وهو شرف الدين الموسوي، ينقل بدقة، وأمانة،**

(١) «المراجعات» (ص: ٥١ ـ ٥٢).

ولا يزيد ولا ينقص[١] فأنا أتحداك أمام الحاضرين إن جئتني بكذبة واحدة في كتابه فسوف ألعنه أمام الجميع، وألعن الشيعة معه»[٢].

وبينما ندع كل منصف يقرر الحكم الذي يستحقه الموسوي، ننتقل إلى التيجاني، واحد من آلاف ضحايا هذا السلوك غير المشرف، مع التركيز على جانب الرواية، ولا نتعرض لجانب الدراية، مرجئين ذلك لمناسبة أخرى ـ إن شاء الله ـ.

❀ ❀ ❀

(١) بلى! يزيد وينقص، يزيد الباطل إذا رآه يخدم قضيته، وينقص الحق، بل يعدمه إذا ضايقه!

(٢) «فسيروا في الأرض» (٢٨٧ ـ ٢٨٨).

الفصل الثاني: التيجاني الضحية والنموذج المستنسخ

تعرفنا فيما تقدم على الموسوي، أو الناسخ الذي على منواله نُسخت العديد من النسخ الإمامية، ورأينا كيف كان يتصرف في النقول للإيقاع بالفريسة، أو الضحية. وآن الأوان للتعرف على الضحية التي اتخذناها نموذجاً لضحايا الاستقطاب الشيعي الإمامي، وكيف هي أوجه التشابه التي تنسخ عليها هذه العناصر، مؤكدين على الجانب الأهم، وهو التصرف في النقول الذي يلجأ إليه القوم في ضعف الأدلة الصحيحة، وهو ما يحوجهم إلى ركوب المنهج الذي ركبوه، وأوقعوا به التيجاني وأمثاله من الضحايا.

وقبل ذلك نود أن نتعرف على هذا التيجاني؛ فمن هو؟

❐ بطاقة تعريف

ولد التيجاني في مدينة قفصة سنة **١٩٣٦م**، ونشأ كما قال في بيئة متدينة محافظة على تعاليم الدين الإسلامي، من ثم تهيأ له حفظ القرآن الكريم ولم يتجاوز عمره عشر سنوات، وكانت عناية والده به واضحة، لدرجة أنه كان كثيراً ما يصطحبه أثناء زياراته لأهل العلم والفضل، طمعاً في صقل مواهبه، وتهذيب نفسه؛ كي تتشرب المعاني التربوية، والآداب الإسلامية، وهو ما تم له في عنفوان شبابه، حتى ذكر في كتابه «**ثم اهتديت**» كيف أمّ الناس وهو صغير، وتقدموا بعد الصلاة معجبين ومحيين!(١).

(١) انظر «ثم اهتديت» (ص: ١١).

وتسميته بـ «التيجاني» كانت رغبة من والديه أملًا **وتبركاً بشيخ الطريقة التيجانية** التي كانت ولا تزال بعيدة المدى، وقوية الصدى، في الغرب الإسلامي بصفة عامة. من هنا فإن التيجاني نشأ من حيث التربية الصوفية على هذه الطريقة، كما أنه تربى على مذهب مالك، وهو المذهب الغالب، بل الأصلي في شمال إفريقيا، وأما المذهب العقدي، فالمذهب الأشعري هو المعروف والمتبع من قبل معظم علماء تلك البلاد.

إذن، يمكن القول أن التيجاني نشأ وتعلم في كنف المذهب المالكي فقهاً، والأشعري معتقداً، والتيجاني طريقة. ودرس في جامعة الزيتونة، إحدى أعرق الجامعات في العالم الإسلامي، ثم أكمل دراسته في باريس فحصل على شهادة الدكتوراه حول كتاب «**نهج البلاغة**» من جامعة «**السوربون**» الفرنسية. وأثناء دراسته رحل رحلة، اعتبرها مباركة سيق من خلالها إلى أن نفض يده من كل ما اعتقده ونشأ عليه منذ نعومة أظافره، واعتنق المذهب الإمامي الشيعي الجعفري! **فأشعري الأمس شيعي اليوم، ومالكي البارحة أصبح جعفرياً، وتيجاني الطريقة صار إمامياً!** وهذا التحول حصل في حياة التيجاني من خلال رحلة استبصار ـ كما قال ـ، فما هي قصة هذه الرحلة العجيبة؟!

❑ رحلة الاستبصار:

خلاصة الرحلة كما ذكر أنه لقي أحد الشيعة من العراق، وكان إمامي المذهب وجرت بينهما حوارات، اهتزت على إثرها قناعات التيجاني، وشكك في مسلماته وعانى بلا شك بين هذا وذاك، ولكنه بدأ يستسلم شيئاً فشيئاً، لا سيما وقد كانت عقيدته خاوية، محشوة بالأباطيل، كما هو شأن معظم المنتسبين إلى **الطريقة التيجانية. فأساس مصادرها المنامات، وعمدة أحكامها الخرافات، فأصول الفقه عندهم «رأى الشيخ»، «ورئي الشيخ»، وأحكامه بركة فلان وعلان و... إلخ.**

هذا وقد تكون طبيعة شخصية التيجاني المندفعة سهلت من عملية الاستنساخ هذه، قبل أن تجرى له عملية قطع آخر حبل سرة يربطه بالعقيدة الأم، فسقط على رأسه باكياً والإمامية من حوله يفرحون!! وتم ذلك على يد جراح

خبير، وطبيب كبير هو الإمام محمد باقر الصدر، الذي اقتلع آخر ذرات مذهبه القديم، وزرع بدله خلية الإمامية، ومن ثم عاد الرجل إمامياً يحمل كل مواصفات القوم! وبعبارة أخرى نُسخت نسخة جديدة من النسخ الإمامية! كان هذا قبل نحو ثلاثة عقود!

❑ احتفاء الإمامية بالتيجاني، أو عقيقته!!

تعددت صور الاحتفاء التي استقبل بها التيجاني من طرف الإمامية، لكن الجميع اتفقوا على حرارة ذلك الاحتفاء، وقدروه قدره، كلٌّ من موقعه، سواء كان من العوام وأشباههم، أو من العلماء ومراجعهم، أو السياسيين وكبارهم، فجميعهم وجدوا في «الإمامي التونسي» ورقة رابحة، وبطاقة ناجحة للأدوار المنتظرة منه، ومن أعمق العبارات التي تحمل الدلالة على الشهرة التي بلغها الرجل عند القوم، ما حصل له حين قصد السفارة الإيرانية من أجل تأشيرة السفر؛ فقال له القنصل: «**أنت تدخل عندنا بدون تأشيرة! أنت معروف في إيران أكثر مني ومن سعادة السفير**»(١).

وإذا كان **الحر بن يزيد** من أهم المستبصرين في التاريخ الإسلامي، كما قال صاحب «زبدة الأفكار»؛ ففي نظره أيضاً أن من هؤلاء المستبصرين «الدكتور محمد التيجاني السماوي التونسي، والذي يعتبر من خيرة المستبصرين في زماننا هذا**!**»(٢). وليس بينهما فرق عنده سوى أن الحر بن يزيد دافع عن الحق بالسيف، والتيجاني دافع عنه **بالقلم**(٣)**!!**

فهل يستحق التيجاني كل هذا؟ ربما بدا للقوم منه ما لم يبد لغيرهم! فلا يُرى عند الرجل ما يبوئه ما أُضفي عليه من عناوين، وما قيل فيه من أقاويل، وهذا التساؤل هجم على التيجاني نفسه، فقال مرة: «يا إلهي لماذا كل هذا

---

(١) «فسيروا في الأرض» (ص ١٨٩).

(٢) «زبدة الأفكار» (ص: ٧) عرض فيه صاحبه مقتطفات من كتب التيجاني! فهي زبدة الأفكار! أو خرافات الاستبصار!

(٣) نفسه (ص: ٨).

الاهتمام بشخصي الحقير من قبل **قائد الأمة** خصوصاً من بين الحاضرين السيد فضل الله وآية الله المشكيني ووزير التربية الأردني..»[١].

قلت: إن كنت لا تدري فتلك مصيبة وإن كنت تدري **فالمصيبة** أعظم!

نعم هو تعجب في محله من التيجاني، وأين يجيء فكر وعقل التيجاني، بالقياس إلى عقل حسين فضل الله؟!(٢) حتى يُقدمه قائد الأمة ـ الإمامية ـ بين يدي أمثال أولئك الذين ذكر وغيرهم؟ وهذا السيد التسخيري أحد الرموز العلمية عند الإمامية، ووجه من الوجوه العلمية المرموقة الذائعة الصيت في العالم الإسلامي يغبط التيجاني على كلمات ذكرها في حقه قائد الأمة الإيرانية، بل قال: «**تمنيت أن يقول فيَّ القائد رُبع ما قاله في التيجاني**»[٣]، ولم يخف التيجاني بدوره نشوته بما استقبله به السيد علي خامنئي قائد الثورة فقال: «**أحسست وأنا أعانقه وأقبله وكأني عانقت الدنيا بأسرها(!)**»[٤]. هذا التجاوب المتبادل قد يجد المرء نفسه عاجزاً عن تفسيره تفسيراً يليق بالمنطق العلمي، إذ يصعب تفسير ما يلقاه هذا الرجل من قبول، وما يحظى به من دعم ـ بكل معاني الدعم!!ـ لمجرد أنه انتقل إلى اعتناق المذهب الإمامي، فهذا تفسير سهل، ومنطق مرتجل، يحسنه تفكير خامل؛ فكثيرون هم الذين استبصروا وما عرفهم وزير ولا سفير!!

إذن، لا بد ثمة جواب قد تطاله التحليلات، أو بلوغه يظل من المستحيلات. أياً كان الأمر، فليس من الكياسة اللجوء إلى التحاليل الساذجة، وركوب الأجوبة الجاهزة!

وثمة عناصر عدة، وشروط مختلفة اكتملت لتجعل عملية الاستنساخ التي أجريت على التيجاني تتميز عن مئات، أو ألوف الحالات التي تحصل باستمرار، هنا وهناك وعلى مدى الأيام! بعض عناصر التميز في العملية الاستنساخية يعود إلى التيجاني وشخصيته، التي تجاوبت مع الهدف الذي يرمي إليه المُستنسِخون،

---

(١) «فسيروا في الأرض» (ص: **١٩٥**).
(٢) قد نختلف مع السيد فضل الله في مسائل وقضايا معينة، ولكن لا نبخس الناس أقدارهم.
(٣) (ص: **١٩٥**).
(٤) «فسيروا في الأرض» (ص: **١٩٥**).

فوجدوا أنه يُتقن الأدوار، ويُحسن التمثيل، بالحق والباطل، بالصدق والكذب، وهو أمر ملموس عند التيجاني، ومواصفات قريبة **من طبيعته وشخصيته! وقد اعترف هو نفسه أنه يجيد التمثيل، كما اعترف هو نفسه أنه يكذب! وقد يستغرب** القارئ هذا الاعتراف، ولذلك نعرض له هذا الأنموذج الذي ميز الشخصية التيجانية!!

❑ كذبة أو كذبتين من الجزائر!

وخلاصة اعترافه بالكذب أنه أثناء رحلته إلى الجزائر زار أسرة هناك، ولم يكن صاحب البيت موجوداً وكان ابنه الأكبر ـ سعيد ـ هناك، فلما تعرف على التيجاني ترجاه ـ فيما زعم التيجاني ـ إخفاء حقيقة هويته عند لقاء الوالد، كي تكون له مفاجأة سارة، ومن ثم فعليه **أن يمثل أول اللقاء بما يخفي حقيقة شخصه،** وكمساعدة على إجادة هذه التمثيلية، ولحبك خيوط المسرحية، ذكر له الابن أن والده على معرفة بشخص تونسي اسمه حسين، هذا كل شيء، وعلى التيجاني الباقي! وأرجوك يقول التيجاني: «أن تمثل على أبي ولا تتركه يعرفك لأنه لا يمضي يوم واحد إلا ويحدثنا عنك، فأنت شغله الشاغل» ثم أعلمني ـ يقول التيجاني ـ بأن له صديق تونسي[1] يسكن مدينة تبسة واسمه حسين. قلت: «**لا عليك فأنا أجيد التمثيل وعندي في ذلك أوسمة وشهادات!!**».

وهاك الحكاية من أولها كما أخرجها! التيجاني:

«وما هي إلا نصف ساعة جلب خلالها سعيد بعض الفواكه حتى دخل السيد عبد الجواد (الوالد) وسبقته زوجته وابنتها ـ التي خرجت طبيبة منذ أيام كما أخبرني سعيد ـ، وسلم علينا سلاماً بارداً وكأنه يريد أن يعلمني أن وجودي في بيته يسبب له إحراجاً كبيراً، فبادر ابنه سعيد يقول: الأخ من تونس وقد جاء يبحث عنك.

فقال عبد الجواد بمزيد من القلق: أهلًا وسهلًا.

قلت: أنا صديق حسين الذي يسكن في «**تبسة**»! وقد مررت عليه هناك!!

(١) كذا! والصواب في **النحو الواضح!**

واستضافني ثلاثة أيام!!! ولما علم بأني قاصد إلى «**تيارات**» أعطاني عنوانك ورجاني أن أتصل بك وأتعرف عليك.

ـ قال: ماذا يريد مني حسين؟ لقد أنجزت له كامل ما كلفني به.

ـ قلت: أنا لا دخل لي في ما كلفك به وما أنجزت له، وما جئتك لتنجز لي أي تكليف.

ـ قال: أعيدها مرة أخرى أهلًا وسهلًا.

ـ قلت: **ولكن ليس بإمكاني البقاء عندك حتى أعرف ما أنت عليه من عقيدة**، أقول لك هذا لأني خلال إقامتي عند حسين سمعت منه عجائب وغرائب.

ـ قال: مثل ماذا؟!

ـ قلت: هو يطعن في الصحابة ويشكك في عدالتهم وحتى عائشة أم المؤمنين لم تسلم من نقده وإساءته.

ـ قال: يا أخي أنا ما لي وعقائد حسين كل إنسان حر في ما يعتقده، وأنا شخصياً **لا أعتقد ولا أنتقد،** كل ما في الأمر، نحن نحب آل البيت ونواليهم، ولا شغل لنا في الصحابة وعائشة.

ـ قلت: نحن أولى بكم من ذلك، ولكن حب أهل البيت ليس على حساب الطعن في صحابة رسول الله ﷺ وانتقاصهم؛ لأن ما سمعته هذه الأيام من حسين خطير جداً؛ لأنه تشكيك في الدين الإسلامي.

قال متسائلًا: ليش (أي لماذا)، هو اللي (الذي) يشكك في الصحابة يشكك في الدين؟

قلت: طبعاً لأننا لم نعرف الدين إلا عن طريقهم وبواسطتهم ويكفيك أن الرسول ﷺ يقول: **خذوا نصف دينكم من عائشة،** ويقول أيضاً: **أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم**[1].

(١) وكلاهما ضعيف فتأمل!

فكيف يصح بعد كل هذه الأدلة، أن نطعن فيهم بدعوى محبة أهل البيت. هذه مؤامرة الشيعة على الإسلام فهم يريدون تهديمه فيتسترون بمحبة أهل البيت حتى لا يكشف أمرهم.

قال يسألني: أنت من تونس؟

قلت: بلى.

قال: ألم تسمع بالدكتور التيجاني؟!

قلت: أي دكتور؟ ثم استطردت، آه الذي كتب كتاباً يحكي عن قصة حياته، وأنه زار فريد الأطرش، ثم تعرف على شيعة العراق أهل الشقاق والنفاق.

كل ذلك والرجل واقف لم يجلس بعد، فلما حدثته على[١] التيجاني جلس فوق الزريبة التي فرشت على أرض الصالون والتفت إلى ولده قائلًا:

ـ سعيد برة جبلي (أي علي بـ) «سيجارة».

ويبدو أن سعيد[٢] تعود أن يأتي لأبيه «بسيجارة» يطلبها من جاره كلما غضب واسودت الدنيا أمامه.

وعرف سعيد توتر أعصاب والده، فخرج من الصالون، واتجه داخل البيت وأعلم أمه بأن الضيف الموجود هو الشيخ التيجاني، وقام الصياح داخل البيت، وأقبلت الزوجة وابنتها إلى الصالون، وسعيد يجري خلفهما وهم يقولون: يا بابا هذا الدكتور التيجاني. **وارتموا علي يسلمون**[٣]، **وقفز عبد الجواد على قدمي يحاول تقبيلها ومسكت رأسه فأخذ في البكاء وهو يقول: لا تمنعني فقد أقسمت أن أقبل حذاءك أمام زوجتي وأولادي**»[٤].

إن إخراج هاتين القصتين ـ أعني قصة سعيد وعبد الجواد، وقصة الخدعة التي

(١) كذا! فعليك بمستعجلات **لسان العرب!**
(٢) كذا!
(٣) كيف كان ارتماء الأم والبنت.
(٤) «فسيروا في الأرض» (ص: ١٣١ ـ ١٣٣).

صنعها التيجاني ـ وكلا القصتين جائز أن تكون من صنعه وإخراجه، تعكس طبيعة الخيال التمثيلي لدى الرجل، والذي هو جزء من شخصيته ويصاحبه في كل تصرفاته.

فجائز أن تكون هذه الأسرة حصل معها ما ذكر، وعندها يكون طبعاً كل ما قاله عن ذلك التونسي من إبداع خياله، كما **يجوز** أن يكون الكل من **بنات ـ أو نبات ـ** أفكاره، وأدخل قصة داخل قصة؛ كما هو معروف عند أهل الحَكْي القصصي!

إن التيجاني، بامتلاكه لشخصية من هذا النوع، وجد فيه الشيعة بغيتهم، واكتشفوا ضالتهم، فلا عجب أن ينصبوه **خليفة (أو وكيل) الشيعة الإمامية في القارة الإفريقية!** وبهذا يفسر بكاء السيد محمد باقر الصدر وهو يرى من خلال شخصية التيجاني خلية شيعية زرعت في تونس، **بلد الزيتونة إحدى أعرق وأقدم الجامعات السُّنية في العالم!**

كان ما سبق شيء مما تتميز به شخصية التيجاني، وله جوانب أخرى لا يجوز ونحن نعرض لعملية الاستنساخ التي تعرض لها أن نغفلها، وهي قسمة مشتركة بين كثير من ضحايا التشيع! وهذه بعض الجوانب الأخرى التي لا ينبغي تجاهلها بين يدي هذا الموضوع الخطير!!

❑ التيجاني والعثرات العلمية

نظرة واحدة على كتابات «التيجاني» تطلعك على أن الرجل كان ـ ولا يزال ـ ضحية ثقافة ضحلة، وشخصية رخوة من الناحية العلمية، مما جعله قابلًا للاختراق، ومؤهلًا ليتشكل كما يريد الإمامية!

وعندما قرأت كتابه «**ثم اهتديت**» في «البحرين» أول مرة، فاجأتني وأقلقتني(١) كثرة الأخطاء التي تناثرت بين سطور الكتاب، وهي أخطاء جعلتني أحكم ـ وسيتضح أني كنت مخطئاً في حكمي ـ أن هذا الكتاب لن يقوى على السير طويلًا، على الأقل بسبب «عرجته اللغوية» التي انتشرت فيه. ولذلك لم

---

(١) لا شك أن الأخطاء إن كانت كثيرة ـ وهي عند التيجاني كذلك ـ تشوش على القارئ وتتعبه، ولا يصبر على ذلك إلا من يشفق عليه إشفاق الطبيب على المريض ولو صدر منه ما يقلق ويعيب!

أُعره ـ بادئ ذي بدء ـ كبير اهتمام، وإن أشفقت لصاحبه، الذي رأيت فيه رقماً جديداً من أرقام «تيجانية» أخرى، شبيهة به، انتهت إلى ما انتهى إليه. فألقيت الكتاب جانباً وهذا في حدود سنة (١٩٩٠ هـ). مع أنَّا من يومها لا زلنا نسمع هنا وهناك، أن بعض المغاربة يعودون من الخارج بمجموعة من الأفكار الغريبة عن الوسط السُّني، وينشرونها بين الناس. إلا أني فوجئت بالتيجاني ينشط رغم ذلك، وينشر عدة كتب عرفت ستة عناوين منها إضافة إلى «**ثم اهتديت**». وهي: «**لأكون مع الصادقين**» و«**فاسألوا أهل الذكر**» و«**الشيعة هم أهل السنة**» و«**كل الحلول عند آل الرسول**» و«**اتقوا الله**»، وهذه كلها وقفت عليها[١]. وكتاب «**اعرف الحق**» رأيته أشار إليه في أحد كتبه ضمن جريدة مصادر ذلك الكتاب[٢]. مع الإشارة إلى أن بعض هذه الكتب طبع أكثر من مرة. وقد لاحظت ـ وكل قارئ قد يلاحظ ذلك ـ أن التيجاني بذل جهداً في تحسين لسانه للتقليل من عثرات قلمه، ومع ذلك فلا زال من الأخطاء الشيء الكثير! وبذكرنا هذه الأمور لا نريد التشهير بالعيوب، بقدر ما نحب أن نعطي صورة عن «التيجانيين» الذين تنقض عليهم الكماشة الجعفرية، ومن ثم يُستنسخون. وهذا النوع من الأخطاء متشابه في كثير من كتابات ضحايا «التشيع»، ومع ذلك سنكتفي بضرب أمثلة للأخطاء التي تعكس لماذا يقع «التيجاني» وأمثاله فيما وقعوا فيه.

ـ الأخطاء اللغوية والنحوية:

مع أن اللغة العربية، بها يقرأ التيجاني، وبها يكتب وبها يحاضر، إلا أن قلمه كثير التعثر فيها، فهو يخل بالكثير من القواعد البلاغية والنحوية والإملائية

---

(١) وأخيراً وقفت على كتاب بعنوان «**فسيروا في الأرض**»، وهو عبارة عن أسفار قام بها التيجاني في مختلف أنحاء العالم، ومعظمها في صورة سفير إمامي بلا حقيبة!!

(٢) ثم اقتنيته من معرض الكتاب الأخير الذي يقام بالدار البيضاء كل عامين. ولأول مرة في عهد الحكومة الاشتراكية، تكتسح المعرض مجموعة من دور الكتب الشيعية، وينشط فيها مجموعة من المغاربة المستنسخين، تحت عين وبتوجيه عمائم إمامية غير خافية، وها نحن على أبواب المعرض من جديد، وأخشى أن يستفحل الأمر لا سيما مع الزيارة الأخيرة إلى إيران **لوزير الثقافة الاشتراكي**، الذي منع المصحف برواية حفص الذي تطبعه المملكة العربية السعودية (الوهابية!)، غيرة على رواية ورش التي يقرأ بها المغاربة، ولا يغار **معاليه** على العقيدة الأشعرية وهو **أشعري!**

أيضاً! وإذا كان هذا حال القلم، فكيف بلسانه في محاضراته التي يحكي عنها، فضلًا عن المناظرات التي يتباهى بها، فهذا وهابي اعترف لأول مرة بكيت وكيت، أو عندما ناظره جماعة من الجزائريين مرة واحدة، وخاصموه فخصمهم، وجادلوه فجدلهم ثم ـ كما قال ـ «أطرق الجميع رؤوسهم، وابتهج صديقي صاحب البيت قائلًا: ألم أقل لكم **إن الأخ التيجاني باحث موضوعي ومنطقي**»[١] **أنعم وأكرم! لكن بأي لغة كان ذلك؟! لغة يخل بأبسط قواعد كتابتها وإملائها؟!**

ورغم أن هذه الأخطاء كثيرة وتعد بالعشرات، بل والمئات فلنقبض بعضاً منها من كتابين: «ثم اهتديت» وهو أول كتبه و«كل الحلول» وهو من آخرها؛ حتى يتضح أن اللحن لصيق وعريق عند «التيجاني».

ـ أمثلة من «ثم اهتديت»:

مع أن هذا الكتاب لا ينسى التيجاني الافتخار به في كل مناسبة، فكثيرة هي الأخطاء في هذا الكتاب، رغم صغر حجمه. وعندما بدأت أقرأه لأول مرة، كانت الأخطاء المتراكمة تنغص علي مثل ما تنغص علي رؤيتي لضحية يفترسها أخطبوط «**الإمامية الجعفرية**»، فقبضت عينة مما بين الصفحة (٨٤) والصفحة (١٠٠). منها قوله: «خصوصاً أن **كثير** من الصحابة» والصواب «كثيراً» وقوله: «فما أعظمه من إمام يقول كل **المؤرخون**» والصواب «المؤرخين» فالمضاف إليه يجر في لغة العرب! وأنت أحق أن يقال لك: ما بال مضاف النحويين يجر وعندك لا يجر! وجمع المذكر السالم يجر وينصب بالياء ويرفع بالواو. وقال: «إن زعيم قريش **أبو سفيان**» «وأبو سفيان» ليس خبر «إن» حتى ترفعه، بل هو بدل اسمها، واسم «إن» ينصب إن كنت تعلم[٢] فقل «أبا سفيان» (ص ٨٥)، ومثله قوله: «لأنه سبحانه لطيفاً» (ص ٩١) والصواب: لطيف.

ونكتفي بهذه الأمثلة، مع أن ما تركناه كثير، وكثير جداً رغم صغر حجم

---

(١) «الشيعة» (ص: **٣١١**).

(٢) أقول هذا لأن «التيجاني» كثير الخطأ في إن وأخواتها، وكان وأخواتها، لا سيما إذا كان ثمة فاصل بين إن واسمها، عندها يضيع التيجاني وهذا عجيب! ولا تتهم الطباعة، فهي غير بارعة في مثل تلك الأخطاء!

الكتاب. وكذلك الكتب التي تلت «ثم اهتديت». واستمر «التيجاني» على هذا النحو يكتب بقلم يسيل بالأخطاء النحوية واللغوية مختلطة بمداده. ومن لباقة بعض كبار مروضيه، قائد الثورة، أو غيره أن أخبره بطبع أحد كتبه، ثم ضم جملة مؤدبة بأدب التقية، مضمونها: أن الطبع سيتم بعدما **تصحح الأخطاء المطبعية!** قلت: أي مطبعة هذه لا تنتج إلا الخطأ النحوي، والإملائي بالدرجة الأولى؟

ولنأخذ مزيد أمثلة من أخطائه، نقبضها هذه المرة من آخر كتبه، ليتأكد أن اللحن مختلط بلحم التيجاني ودمه وفكره.

ـ أخطاء إملائية ونحوية ولغوية من كتاب «كل الحلول»:

وهو كتاب كسابقه كثير الأخطاء، مع أن «التيجاني» جهد فيما يبدو، وتعب لتحاشي هذا العيب الواضح بل الفاضح! لا سيما بعد تلك النصيحة الإمامية المهذبة! ومع الأسف ليس في الإمكان أفضل مما كان!! فقواعد الإملاء التي يتعلمها الأطفال في أوائل سنوات تعليمهم، لا يحسنها؛ فهو يكتب مثلًا «الثقاة» بتاء مربوطة كما في (ص: ١٣) والصواب «الثقات» و«آدم» هكذا بالمد يكتبها بهمزة دون مد، فيكتب «أدم» (ص: ٢٧)، وكذلك عندما يكتب «أراء» (ص: ٤٧) مع أنه يريد جمع رأي «آراء». ويكتب «أذان» مع أنه لا يقصد صوت المؤذن؛ وإنما يريد جمع أُذن فكان عليه أن يكتب «آذان» (ص: ٦٤).

وليس هذا فحسب، فمرض القلم اللغوي التيجاني يُعدي؛ كما تلاحظ في النصوص التي يستشهد بها، تكون في الأصل صحيحة الرسم، سليمة الجسم، ثم سرعان ما تنتقل إليها عدوى الخطأ من قلم «التيجاني». من ذلك قول علي: «رحم الله امْرَءاً» (ص: ١٨) والصواب «امرأ» الهمزة فوق الألف. بل والأحاديث النبوية تسلط عليها قلم التيجاني! قال ﷺ لعلي رضي الله عنه: «**لأن يهدي الله بك رجلاً واحداً خير لك من الدنيا وما فيها**» فكتب التيجاني همزة لأن فوق الياء هكذا «لئن». (ص: ٦٥).

وأخطر من ذلك أن **أخطاءه امتدت إلى القرآن الكريم**، وهذا من أفحش العيوب. فقد أراد التيجاني شكل الآيات حتى يقدم خدمة للقارئ **وهو مشكور في نيته، ولكنه غير معذور في جرأته** على نقد غيره دون أن يتأهل. أتريد أن تطير ولم تُريِّش بعدُ كما قال الذهبي؟!

قال تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩] فشكَّلها التيجاني «حياةً» وهذا الجنس من الأخطاء من أكثر أخطائه. وكذلك في الحديث: «**اذهبوا إلى الحبشة فإن بها ملكاً لا يظلم عنده أحد**» فشكلها هكذا «أحداً» (ص: ٦٧) وحاشا رسول الله ﷺ من هذا اللحن، والصواب «أحدٌ» بالرفع لأنه نائب فاعل «**يُظلم**». ومن ذلك أيضاً قوله «حتى طمع فيها بعد ذلك الطلقاء والفاسقين» (ص: ١٠٧) وصوابه و«الفاسقون» لأن «الطلقاء» فاعل طمع، وهو مرفوع والمعطوف يتبعه في شكله. ومن ذلك أيضاً «تصورنا أن ذلك أمراً ميسوراً» (ص: ١٠٩) وأمر هنا خبر «أن» فهو مرفوع و«ميسور» نعت مثله. والتيجاني شغوف بكسر ما هو مرفوع! فالمبتدأ عنده ليس مرفوعاً كما هو عند النحاة، بل له رأي آخر كما في (ص: ١٠٩) حيث قال: «فالشعبين توأمين لا يفرقهما..» والصواب «فالشعبان توأمان» مبتدأ وخبر.

ولا نريد أن نزيد من هذه الأخطاء النحوية فهي كثيرة جداً. وما ذكرناه غيض من فيض وسبق وذكرنا أنها بالمئات!

أما الأخطاء التعبيرية فحدث ولا حرج أيضاً، وتراه يدشن تعابير ركيكة وغير مناسبة كقوله «شملت رحمة الخالق لعباده» (ص: ٤٨). وشمل مُتعدّ بنفسه بلا حاجة إلى «لام» فنقول: «شملت رحمة الله الخالق عبادَه». ومن أخطائه في التعبير أيضاً قوله «وها أنا نيفت على الخمسين» (ص: ١٠٩) فهلا قلت «وها أنا ذا نيفت»؟! وهذه التعابير الركيكة تقوده أحياناً إلى التعبير بخلاف ما يريد. كقوله: «وعلى هذا الأساس المتين، لا يمكن للباحثين أن يقنعوا بالأقوال التي تفترض ظهور الشيعة **إلا بعد** مقتل **أبي عبدالله الحسين** عليه السلام» أي أن الشيعة ظهروا بعد استشهاد الحسين، وهذا عكس ما أراد التيجاني أن يقول تماماً! وهو ما يذكرني بما قالوا في بعض رواة الحديث «يسمع غير ما روى، ويكتب غير ما سمع، ويروي غير ما كتب». وأختم كي لا أطيل ـ وقد أطلت ـ بقول التيجاني: «كنت في شبابي يعجبني أن أكتحل في عيني! كل أربعاء» (ص: ٦٤) ولست في حاجة إلى ذكر العين؛ فمعلوم أن الاكتحال لا يكون في الأذن أو الفم أو الأنف، فهل تقول: وشربت من فمي؟! سبحان الله!!

إن ضعف التيجاني العلمي عامة، واللغوي خاصة، من العوامل المؤثرة في

تشيعه، وتشيع أمثاله، لأنه يفهم ما لم يكتب ويكتب غير ما يفهم. ولذلك ذكر مسألة الصحيفة التي أقام الدنيا وأقعدها من أجلها، وأجلب على البخاري بخيله ورجله بسببها، متهماً إياه أنه «أبتر[١] الكثير من خصائصها»[٢] وهي الصحيفة التي سئل علي ﷺ عن مضمونها فقال: «**العقل**، وفكاك الأسير ولا يقتل مسلم بكافر»[٣] فقال التيجاني: «فهو دليل بأن في الصحيفة أشياء كثيرة تخص العقل البشري والفكر الإسلامي»[٤] وهذا معنى لا وجود له في النص إنما فهم «التيجاني» خلاف ما هو مكتوب، إذ العقل الوارد في النص ـ كما ظاهر ـ يتعلق بأحكام الدية ولا علاقة له بالفكر الإسلامي ولا الفكر اليوناني، أما الفكر التيجاني فبلى!

ـ «التيجاني» لا يعرف المصادر والمراجع التي يقرؤها:

من عادة «التيجاني» الإكثار ـ كناسخه الموسوي ـ في تخريجاته للنصوص التي ترد في كتبه، وعند التأمل تجده لا يحسن استثمارها، أو لا يعرف حتى صاحبها، فينسب بعض الكتب إلى أناس ماتوا منذ قرون، فيوقظهم وينسب إليهم مصنفات طبعت في هذا العصر! كما حصل في كتاب أبي الحسن الندوي: «**ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين**»، وأبو الحسن ـ رحمه الله ـ من خيرة علماء ودعاة هذا العصر؛ بل زعم التيجاني أنه راسله، وشكا له سوء استقبال لقيه بالهند، ومع ذلك نسب التيجاني كتابه إلى النووي الذي توفي بدهر، وهذا خطأ حصل بعد عزو في (ص ٩٣)، وتكرر عندما ذكر الكتاب ضمن المصادر (ص: ٣٤٤). كما نسب للإمام مالك كتاباً سماه «الهداية بشرح البداية» كما في (ص: ٣٤٥) وهذا سر لا يعلمه إلا صاحب «ثم اهتديت». كما أنه فيما يبدو لا يميز بين ابن حجر العسقلاني صاحب الفتح أمير المؤمنين في الحديث، وابن حجر الهيتمي صاحب الصواعق الذي يتكئ عليه الشيعة قاطبة، ويعولون عليه في احتجاجاتهم!! وظن أنه إذا قال ابن حجر الشافعي فقد حل المشكلة، ولا يدري أن كليهما شافعي!

(١) يريد «بتر» أي قطع ولكن...
(٢) «الشيعة» (ص: ٥٦).
(٣) نفسه.
(٤) نفسه (ص: ٥٧).

وعلى كل حال فحيرة الرجل ـ وهذا طبيعي ـ أمام مصادر متعددة المباحث مختلفة المواضيع بادية في كتابه «الشيعة»، وعندما أراد ترتيبها حسب المواضيع أتى بالعجب العجاب، ولكنه استوعب الدرس، فتخلى عن ذلك للترتيب الأبجدي فيما بعد، وحق له أن يفعل! لأنك إذا ألقيت نظرة على الترتيب الذي جعله حسب المواضيع تجد ما يلي:

ـ أولًا: جعل كتاب «التلخيص» للذهبي ـ وهو مختصر كتاب «المستدرك» للحاكم ـ كما تقدم ـ، ضمن كتب السيرة، مع أنه جعل «المستدرك» ضمن كتب الحديث! فإن كان الأصل من كتب الحديث، فكيف يتحول الفرع إلى سيرة؟! أم أن التيجاني احتار ففرقهما حتى يتأكد أن أحدهما في مكانه المناسب لموضوعه!؟

ـ ثانياً: «كتاب إعلام الموقعين» من أحسن كتب علم الأصول لا سيما على مذهب الإمام أحمد، جعله التيجاني من كتب السيرة، وكذلك جعل كتاب «تذكرة الحفاظ» للذهبي من كتب السيرة، فهل رسول الله ﷺ من الحفاظ؟! هو أجلُّ من ذلك ـ بأبي وأمي ـ، ولا ترجمة له هناك فكيف يكون الكتاب مصدراً من مصادر السيرة!! ومثل ذلك قل في «سير أعلام النبلاء»، وغيره من الكتب التي أدخلها ضمن موضوع السيرة وهي ليست كذلك. كما أنه جعل أحد أهم كتب الحديث وهو «فتح الباري» ضمن كتب مختلفة؛ ومكانه: كتب الحديث! ونفس الشيء، فـ: «المعجم الكبير للطبراني» كله أحاديث. وأغرب من هذا، إدخاله كتاب «فيض القدير» للشوكاني وهو تفسير، أدخله التيجاني ضمن كتب مختلفة. وهذه فضيحة من فضائح الخروج عن برنامج الاستنساخ!! إذ لو قرأ التيجاني كتاب «فيض القدير» ـ بنفسه، وبعينه!ـ لما تردد في معرفة أنه كتاب تفسير صرف!!

ـ ثالثاً: وتبدو حيرته أيضاً في أسماء الكتب، فيكتب صحيح ابن ماجه وصحيح أبي داود وكل هذه سنن، وهذا الخطأ ـ من الناسخ ـ أي تبع فيه الموسوي الذي يقول: الصحاح الستة، وهو تعبير خاطئ، وإنما يستعمل لحاجة سبق بيانها. كما يقول التيجاني: «سنن أحمد» و«مسند أحمد» والصواب الثاني. والفرق واضح؛ لأن في **السنن تأتي الأحاديث مرتبة حسب المواضيع الفقهية،** كالطهارة والصلاة والزكاة، ونحو ذلك. وعندئذ تكون بعض أحاديث الكتاب

برواية أنس بن مالك مثلًا، ويليها ما هو من رواية عبدالله بن عباس وهكذا. وأما المسند فتكون **الأحاديث مرتبة على مرويات الصحابي وليس بحسب الموضوع!**

فعلى كل حال إذا عرفت هذا، سهل عليك إدراك سر سقوطه هو وأمثاله عند أول شوط يقفون فيه وجهاً لوجه مع من يعرف كيف يأخذ بتلابيبهم، ويصرفهم حيث يريد، و«التيجاني» كانت أحواله تؤهله ليصطاده أي فكر، نظراً لما ضربنا له بعض الأمثلة، من تدنٍّ في اللغة بمختلف علومها، بما فيها ضوابط الإملاء والرسم، ناهيك عن أول قواعد النحو، فما بالك بالبلاغة والفصاحة، فحدث ولا حرج، وإذا تعجبت من هذا زاد عجبك من إقناع التيجاني لمن يناظره ـ كما يزعم ـ بل جادل مرات مجموعة من المناظرين، فجدلهم، إذن؛ فـ: «إذا غنى رب البيت فلا تعجب من رقص من في البيت!» وعندما ذكر التيجاني أن وكيل الجمهورية قال له: «أنا أومن بكل ما في هذا الكتاب يا حضرة الدكتور!»(١) قلت: إن صح ما زعم التيجاني، فاللغة العربية في تونس مهددة بالانقراض(٢)!

هذه باختصار جوانب كان لها كبير أثر في سقوط التيجاني فيما سقط فيه، وهذه الجوانب الذاتية استثمرتها أيادٍ خبيرة في القرصنة، ومن ثم عين الرجل سفيراً للمذهب الإمامي، وهكذا نبتت عقائد الشيعة في بلد الزيتونة، وهو فتح تأثر له رموز الإمامية، وذرفت له دموع الكبار فيهم، بل قال التيجاني أن السيد محمد باقر الصدر بكى تأثراً عندما بلغه احتفال **التيجاني ومن معه من المستبصرين لأول مرة بعيد الغدير(٣)!**

❑ أسباب استبصار التيجاني

عقد التيجاني في كتاب هدايته فصلًا تحت عنوان «أسباب الاستبصار»، سنأتي على ذكر بعضها، واشترط ـ كما اشترط ناسخه ـ أن لا يعتمد إلا ما صح عند أصل السنة، وعند الإمامية، فقال أول الفصل:

«آليت على نفسي عند الدخول في هذا البحث أن لا أعتمد إلا ما هو

(١) «كل الحلول» (ص: ٣٣٨).
(٢) نفسه.
(٣) «ثم اهتديت» (ص/١٨٩).

موثوق عند الفريقين، وأن أطرح ما انفردت به فرقة دون أخرى»(١) اهـ. وأكد هذا الشرط في جواب على سؤال سائل فيما زعم قال له: «عندما كتبت (ثم اهتديت) وأخرجت فيه الأحاديث، هل كنت متأكداً من صحة الكتب التي نقلت منها تلك الأحاديث، كالبخاري، ومسلم، وابن قرطبة!...»(٢).

وهذا الشرط الذي اشترطه، وإن كان من البديهيات، ما استطاع الوفاء به(٣)، وخرقه في أول اختبار له في الفصل نفسه، فعند ذكر الأسباب قال:

«١ ـ النص على الخلافة، (ويعني خلافة علي ﷺ، فقال أن) النص فيها **واضح** وهو حديث: **«من كنت مولاه فهذا مولاه»**.. فعقد لعلي موكب التهنئة **حتى أن أبا بكر نفسه وعمر كانا من جماعة المهنئين للإمام يقولان: «بخ بخ يا ابن أبي طالب أصبحت وأمسيت مولى كل مؤمن ومؤمنة»**.اهـ.

ودون خوض في مدى صلاحية هذا النص لما احتج له، وإن كان التيجاني رآه واضحاً جلياً، «لكن بعيون الموسوي الناسخ»، نريد أولًا اختبار الشرط الذي آلى على نفسه الأخذ به وهو في طريقه إلى الاستبصار. فقد أحال على «مسند الإمام أحمد بن حنبل ج٤ ص ٢٨١، سر العالمين للإمام الغزالي ص ١٢، تذكرة الخواص لابن الجوزي ص ٢٩، الرياض النضرة للطبري ج٢ ص ١٦٩، كنز العمال ج٦ ص ٣٩٧، البداية والنهاية لابن كثير ج٥ ص ٢١٢، تاريخ ابن عساكر ج٢ ص ٥٠، تفسير الرازي ج٣ ص ٦٣، الحاوي للفتاوى ج١ ص ١١٢»(٤). وهذه المصادر كما عرفنا من الموسوي الناسخ عند غربلتها ليس فيها ما يعتمد عليه، نظراً لعدم ذكرها السند، سوى مسند أحمد وابن عساكر وابن كثير مع أن ابن كثير نفسه يسوق الحديث عمن قبله.

ونحب أن نصارح التيجاني ـ فهو يحب أن يُصارح الناس كما يزعم مراراً،

---

(١) «ثم اهتديت» (ص/١٤٧).

(٢) «اعرف الحق» (**١٢٣**)، تحت عنوان «صحة أسانيد التيجاني». والكتاب عبارة عن محاضرة، رأى أحد أصحاب حل وعقد التيجاني «نشرها لتعم الفائدة»، وأدرج هذا السؤال تحت عنوان **صحة أسانيد التيجاني**، فتأمل**!!**

(٣) لأنك عرفت ناسخه الموسوي خرقه بامتياز**!**

(٤) «المراجعات» (ص: ١٩٨).

وجعل الصراحة أول فصل في بعض محاضراته[١] ـ ونقول لك: لقد قرأت بعيون الموسوي الذي غلّطك فغلطت، وكذبك فكذبت! كيف ذلك؟

إن الذي يعتمد عليه الموسوي لتسويق الدليل ليس «**من كنت مولاه فعلي مولاه**» لعلمه، كما يعلم غيره، أن هذا النص ليس فيه مَعَضٌ ولا مُسْتَمسَك! ولذلك حاول البعض ـ ومنذ زمن ـ أن يُلصق بالحديث ما يجعله يؤدي المراد، ويحقق المقصود! فلما رأوه قاصراً عن المراد في معناه، راموا دعمه بالزيادة في لفظه ومبناه! ومن تلك الزيادات ما ذكر التيجاني أنه «**عُقد لعلي موكبُ تهنئة حتى أن أبا بكر نفسه، وعمر**[٢] كانا من جماعة المهنئين..إلخ».

إن هذه الزيادات قرأها التيجاني بعيون الموسوي، فهو الذي دلس عليه، وأراد أن يدلس على غيره، ففي المراجعات «قال أبو بكر وعمر لعلي» حين سمعا رسول الله ﷺ.. إلخ. وذكر الموسوي أن الإمام أحمد روى نحو هذا، وأحال على الجزء والصفحة التي اعتمدها التيجاني، ومن تدليس الموسوي أنه قال: «وأخرج الإمام أحمد من حديث البراء بن عازب من طريقين»[٣] وهو تدليس آخر لم يفطن له التيجاني، وكيف يفطن له خريج السوربون! ولم يفطن له خريج بل شيخ **جامعة الأزهر** نفسه؟! المهم أن التيجاني عجز عن الوفاء بما اشترط حين روى هذه الرواية، وأضاف ما أضاف، وهي رواية منكرة! أما أنه تصرف، **فلأن ذكر أبي بكر لا وجود له في رواية المسند ولا ابن كثير ولا ابن عساكر**، فهي من كيس التيجاني، وهذا لا يجوز!

ففي المسند جاء بعد الحديث في علي رضي الله عنه «فلقيه **عمر** بعد ذلك فقال له: هنيئاً يا ابن أبي طالب أصبحت.. إلخ الكلام» إذن فزيادة **أبي بكر**، وأن النبي ﷺ عقد موكب تهنئة، ذلك من **سراب الطريق إلى الاستبصار**!! أو ضريبة ذلك الطريق السيار!

على أن ذكر عمر ليس صحيحاً أيضاً؛ لأن مدار الرواية على **علي بن زيد** وهو ضعيف لا يحتج به، إضافة إلى تشيعه، بل اتهم بالرفض؛ مما يدل على

---

(١) «اعرف الحق» (١٣).
(٢) كذا!
(٣) «المراجعات» (ص:).

نكارة هذه الزيادة التي روى الحفاظ الثقات الحديث بدونها، **فحديث الغدير متواتر كما قال علماء السنة** كالذهبي، وابن كثير، والسيوطي وغيرهم، وليس فيه هذه الزيادة المنكرة. وإليك أقوال علماء الجرح والتعديل في علي بن زيد هذا، المتفرد بهذه الزيادة، والذي عمي واختلط، مما يجعل الغلط في روايته يتفاقم، قال الفلاس: كان يحيى القطان **يتقي الحديث عن علي بن زيد**، وروي عن يزيد بن زريع، قال: كان **علي بن زيد رافضياً**، وكان ابن عيينة **يضعفه**، وقال أحمد: **ضعيف**، وقال البخاري وأبو حاتم: **لا يحتج به**، وقال حماد بن زيد: أخبرنا **علي بن زيد وكان يقلب الأحاديث**. .إلخ.

إذن، فراوٍ مثل هذا لا يقبل منه أن **ينفرد**، فضلًا عن أن يخالف الرواة الثقات، فهل وفّى التيجاني بوعده؟ كلا! وهيهات أن يثبت صواب مذهبه إلا على حساب مثل هذه المراوغات!!

لقد خدعه الموسوي مرة أخرى، ولم ينتبه! وبقي تساؤل مقبول: أين الطريق الأخرى التي أشار إليها الموسوي فقال عن أحمد (٢٨١/٤) من طريقين؟ فربما يكون فيها إنقاذ ماء الوجه؟!

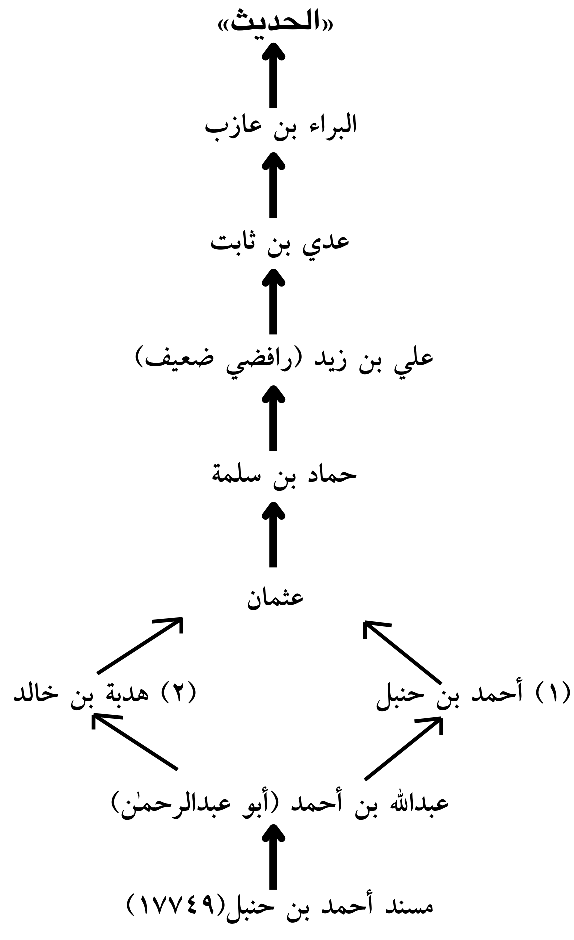
والجواب: لا تفرح لقول الموسوي، وقد مثلنا لك فيما مضى الموسوي؛ ولا حيلة لنا إذا كشفت هذه الحقائق أمامنا. لعل القوم يستبيحون مثل هذه المراوغات بل الافتراءات نصرة للمذهب، والتيجاني على الدرب. ربما يأخذون بالمثل «الغاية تبرر الوسيلة»، أياً كان الأمر، فقد نتأمل ونحسن الظن، لكن أبداً لن نزور أو نسكت عن الزور! وفيما يخص هذا الحديث، فلم يخرجه الإمام أحمد من طريقين كما قال الموسوي! أخرجه من طريق، وأخرجه ابنه عبدالله راوي المسند من الطريق نفسها. فإن سلمنا أن الموسوي لا يميز روايات أحمد في المسند عن روايات ابنه ـ وهي زيادات ـ فهل يخفى عليه أن الروايتين كلتيهما من طريق **علي بن زيد** الذي عرفت حاله؟! ربما! **مسكين التيجاني مزقته كمّاشة خطيرة!**

على كل حال هاك الحديث كما في المسند بروايتين، ومن طريق واحدة:

جاء في مسند أحمد (١٧٧٤٩) وهو من رواية ابنه عبدالله: «حدثنا عفان، حدثنا حماد بن سلمة، أخبرنا **علي بن زيد**، عن عدي بن ثابت، عن البراء بن

عازب، قال: كنا مع رسول الله ﷺ في سفر فنزلنا بغدير خم، فنودي فينا: الصلاة جامعة، وكسح لرسول الله ﷺ تحت شجرتين فصلى الظهر وأخذ بيد علي ـ رضي الله تعالى عنه ـ فقال: «**ألستم تعلمون أني أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟**»، قالوا: بلى! قال: «**ألستم تعلمون أني أولى بكل مؤمن من نفسه؟**». قالوا: بلى! قال: فأخذ بيد علي فقال: «**من كنت مولاه فعلي مولاه اللهم وال من والاه وعاد من عاداه**». قال: **فلقيه عمر** بعد ذلك فقال: هنيئاً يا ابن أبي طالب أصبحت وأمسيت مولى كل مؤمن ومؤمنة». قال أبو عبدالرحمٰن: حدثنا هدبة بن خالد، حدثنا حماد بن سلمة، عن **علي بن زيد** عن عدي بن ثابت، عن البراء بن عازب عن النبي ﷺ نحوه».

إذن الحديث له طريق واحدة كما هو مبين في الرسم التالي:



فرواية أحمد التي يقال في مثلها رواه أحمد هي الأولى (١)، والرواية الثانية (٢) يقال فيها من زيادات عبدالله في المسند، وهي **عن غير والده** كما هو ظاهر، هذه واحدة! ولو سلمنا وكانتا لأحمد، فهما من طريق واحد ضعيف منكر (**حماد بن سلمة ← علي بن زيد ← عدي بن ثابت ← البراء بن عازب ← الحديث**)، فما هذا المنكر يا تيجاني؟!

إذن، أخفقتَ في أول تجربة، فلا أبو بكر كما أضفت لرواية المسند هنّأ علياً، ولا عمر، ولا أحد! اعتمدت على مروضك فخدعك في الطريق إلى الاستبصار، فإذا كانت هذه بدايتك فنهايتك... الله أعلم.

هذا إذن، حال ووزن السبب الأول في الاستبصار فماذا بعد؟

٢ ـ خلاف فاطمة مع أبي بكر:

«وهذا الموضوع أيضاً **مجمع على صحته من الفريقين...**»(١) **كذا قال، فما هو المجمع عليه؟! إن كان خلاف الصديق** رضي الله عنه وفاطمة البتول ـ عليها السلام ـ في مسألة الميراث فهذا مسلَّم، وهذا لا حجة فيه على أحقية علي في الخلافة؛ ولذلك احتاجوا إلى دعم وتقوية الرواية، ومن ثم ساق معها التيجاني الزيادات التي زعم ـ كما هو شرطه ـ فيها الصحة؛ بل زعم الإجماع على ذلك! إنها تلك الزيادات التي تدخل على الروايات لتلوي المعاني عن حقائقها، فلأسلاف الموسوي الناسخين نصيب فيها، وللموسوي نصيب آخر، وجاء التيجاني **فعصب ما بقي من التركة!**

أما خلاف الصدِّيق وغيره من الخلفاء الراشدين لفاطمة رضي الله عنها فمشهور، وجميعهم لم يعطها شيئاً، بما فيهم علي رضي الله عنه، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «**نحن معشر الأنبياء لا نورث ما تركناه فهو صدقة**». وحيث إن فاطمة أخذت بظاهر القرآن، ولم يكن لها علم بهذا، فقد وجدت على الخليفة الأول، والصديق الأكبر، الذي كان على استعداد أن يُعطيها من حر ماله، ما يضاعف ما حسبته ميراثاً، في أي صورة من الصور التي تحل؛ إلا أن يكون ذلك على صورة ميراث أو صدقة، فلا يحل لآل البيت شيء من ذلك، ولم يدخر أبو بكر جهداً في ملاطفتها عليها السلام، وماتت

(١) «ثم اهتديت».

سيدة نساء أهل الجنة، كما بشرها بذلك والدها ﷺ بعده بنحو ستة أشهر. هذا باختصار ما حصل بين الصديق وفاطمة الزهراء عليها السلام. ومما لا يفوت ذكره أن عائشة رضي الله عنها، بنت أبي بكر لم ترث شيئاً، لنفس السبب، فهل حابى بنته حتى يتهم؟!

وحيث إن هذه القصة ليس فيها ما يفيد سبباً لاستبصار، ولا أرجحية لعلي رضي الله عنه، من الصحابة الأبرار، كان لا بد من دعمها ببعض التوابل الإمامية، حتى تنطلي على التيجانيين. ولذلك زاد التيجاني قائلًا: «**أن أبا بكر تعمد إيذاء الزهراء وتكذيبها لئلا تحتج عليه بنصوص الغدير وغيرها على خلافة زوجها وابن عمها علي، ونجد قرائن عديدة** على ذلك منها ما أخرجه المؤرخون من أنها ـ سلام الله عليها ـ خرجت تطوف على مجالس الأمصار وتطلب منهم النصرة والبيعة لابن عمها، فكانوا يقولون: «يا ابنة رسول الله قد مضت بيعتنا لهذا الرجل، ولو أن زوجك وابن عمك سبق إلينا قبل أبي بكر ما عدلنا عنه»، فيقول علي كرم الله وجهه: «أفكنت أدع رسول الله ﷺ في بيته لم أدفنه، وأخرج أنازع الناس سلطانه»، فقالت فاطمة: «ما صنع أبو الحسن إلا ما كان ينبغي له، ولقد صنعوا ما الله حسيبهم وطالبهم»» اهـ[1].

مسكين التيجاني، يسوق هذا النص من النصوص التي كانت سبباً في استبصاره، ويعتمده حجة، أو قرينة حجة، تعطي علياً رضي الله عنه أسبقية في الخلافة، وعناصر الوضع قائمة، وآثار الصنع لائحة، ولذلك، وبينما ينتظر القارئ أن يحيله التيجاني على ما يثبت الصحة التي تعهد بها، أحاله على عدم! ونقض الشرط الذي أبرمه قبل أن يجف مداد قلمه! **ثمة حقيقة لا شك فيها؛ وهي أنه يستعصي على الإمامي ـ أي إمامي ـ أن يتخفف من هذا الأسلوب، لأنه جزء من طبيعته، فلا يستطيع أن يصف حقاً يدعيه إلا بباطل يفتريه، أو يدلسه ويخفيه!** وهكذا حصل هنا من الموسوي الذي نسخ التيجاني على منواله، وساق هذا الرجل المسكين الذي لم يستطع أن يقول: يا أستاذ، هذه أباطيل، ونحن شرطنا أن نكون «**مع الصادقين**»!

(١) «ثم اهتديت» (ص: ١٥٠).

ثم قال التيجاني: وبالمناسبة أذكر هنا **طريفة** ذكرها بعض المؤرخين ولها علاقة بموضوع الإرث... إلخ وذكر دخول عائشة وحفصة على عثمان ـ من أجل الإرث زعموا:

وكان عثمان متكئاً فاستوى جالساً وقال لعائشة:

«أنت وهذه جئتما بأعرابي يتطهر ببوله، وشهدتما أن رسول الله ﷺ قال: «**نحن معشر الأنبياء لا نورث**» فإذا كان الرسول ﷺ لا يورث فماذا تطلبان بعد هذا، وإذا كان الرسول يورث لماذا منعتم فاطمة حقها؟ فخرجت من عنده غاضبة وقالت: اقتلوا نعثلاً فقد كفر»[1]. لكن ما قيمة هذه القصة الطريفة التي أدخلها ضمن أسباب هدايته؟! أحال على شرح نهج البلاغة، الذي هو شرح **بلا سند،** لكتاب ينسب إلى صاحبه **بلا سند!** فلا جرم تكون طريق المستبصرين كذلك بلا سند! ونحن هنا طبعاً لا نجبر التيجاني على تبني موقفنا من هذه الحقائق، بقدر ما نسجل خرقه للصدق الذي وعد به، والشرط الذي أخذ على نفسه، من الاحتجاج بما صح عند الفريقين، فأين الوفاء؟!

❑ الأحاديث الواردة في علي توجب اتباعه

هذا سبب آخر، أو طعم آخر، جعل التيجاني يفقد به عقيدته، ويخسر مذهبه، إنها تلك الأحاديث الصحاح التي أخرجتها صحاح أهل السنة والجماعة وأكدت صحتها. والشيعة عندهم أضعافها ولكن ـ وكالعادة ـ سوف لا أستدل ولا أعتمد إلا الأحاديث المتفق عليها من الفريقين، ومن هذه الأحاديث:

- **حديث «أنا مدينة العلم وعلي بابها».**

وها نحن أمام اختبار جديد في مدى وفاء التيجاني بشرطه، والتزامه بوعده؛ «فالمؤمنون عند شروطهم»[2] كما في الحديث. وليس من سمتهم الإخلال بالعهد ﴿إِنَّ ٱلْعَهْدَ كَانَ مَسْـُٔولًا ﴿٣٤﴾﴾ [الإسراء: ٣٤] كما في القرآن الكريم.

---

(١) «ثم اهتديت» (ص: **١٥٣**).

(٢) وهو **ضعيف بهذا اللفظ، صحيح بغيره.**

من روى الحديث؟ قال التيجاني: «مستدرك الحاكم ج٣ ص ١٢٧، تاريخ ابن عساكر ج٧ ص ٣٥٧، أحمد بن حنبل في المناقب»[١].

لقد وضع التيجاني رحله على ظهر حصان أعرج! فالحديث ضعيف جداً! بل ذهب بعض أهل العلم إلى الحكم عليه بالوضع! والتيجاني جعله من أسباب استبصاره اعتماداً على **ما هو صحيح عند أهل السنة كما قال**، ولكن الحق الحق، هذا ما أوهمه أصله في الاستنساخ، فالموسوي هو الذي حكى هذه الرواية، ولقنها التيجاني فرددها دون استيعاب؛ فالمخدر الإمامي أدى دوره كما ينبغي. وبدوره التيجاني يحسب أن هذا الأسلوب ينفق عند غيره، ولكن هيهات!

أما الموسوي فقال في إسناد الحاكم الذي اعتمده التيجاني، ـ وبالتالي ابتلع الطعم! ـ: «وأخرجه الحاكم في مناقب علي ص ٢٢٦ (١٢٦) من الجزء الثالث من صحيحه المستدرك **بسندين صحيحين**: أحدهما عن ابن عباس من طريقين **صحيحين**، والآخر عن جابر بن عبدالله الأنصاري، وقد أقام على **صحة طرقه أدلة قاطعة**»[٢].

قلت: من هنا أُتِيَ التيجاني، دوَّخه الموسوي بالتصحيحات! وزرع له ما شاء!! هذا شيء يحز في النفس، أن يُفْترس المرء على هذا النحو، ومن أين للتيجاني أن يخالف فيما زوِّر، فما عليه إلا أن يُسَلِّم ويستبصِر! هاهنا تصحيح متكرر، «**إسنادين صحيحين**» وأقام على صحة طرقه أدلة قاطعة[٣]!

وإليك كشفٌ للخطة، وفضحٌ للخيانة! وها هو الحديث كما جاء في المكان الذي أحال عليه الموسوي نفسه:

الإسناد الأول: (**أبو الصلت ← أبو معاوية ← الأعمش ← مجاهد ← ابن عباس ← الحديث**.

أبو الصلت قال الذهبي: **لا والله لا ثقة ولا مأمون**، وقال العقيلي: **رافضي**

---

(١) «ثم اهتديت» (ص: ١٥٣ ـ ١٥٩).
(٢) «المراجعات» (ص: ١٦٥ ـ ١٦٦).
(٣) نفسه.

خبيث، وقال الدارقطني: **رافضي خبيث متهم بوضع حديث** «الإيمان إقرار القلب»!!

قلت: وهكذا تبين أن الطريق الأول لإسناد ابن عباس **موضوع (مكذوب)**، وقال الموسوي: هو **صحيح**، وابتلع ذلك وهضمه التيجاني، ولم يتبين ما يتناول من طعام!

الإسناد الثاني: أحمد بن عبدالله ← عبدالرزاق ← الثوري ← عبدالله بن عثمان ← عبدالرحمٰن بن عثمان ← جابر ← الحديث.

وأحمد **كذاب!** نقل الذهبي عن ابن عدي أنه «**كان بسامرا يضع الحديث**»، وذكر من موضوعاته هذا الحديث!! وحسبك هذا لتبين أن التيجاني ـ كنسخته المثال الموسوي، أي الناسخ والمنسوخ ـ لا يستطيع أن يحتج إلا بالضعيف، وليس هذا فحسب بل لا ينبيان على الصدق أبداً!

● **حديث الدار يوم الإنذار!**

«إن هذا أخي ووصيي **وخليفتي من بعدي** فاسمعوا له وأطيعوا». قال التيجاني: «هو أيضاً من الأحاديث الصحيحة التي نقلها المؤرخون عن بداية البعثة النبوية وعدوها من معجزات النبي [ﷺ]»[(١)].

قلت: لو نطق عاقل، وقال هذا باطل دون أن يلتفت إلى أي شيء لم يكن قوله بعيداً عن الصواب! لأن علياً لم تحقق له الخلافة بعد النبي ﷺ، وتراخت حتى بعد مقتل الخليفة الثالث شهيداً، فاختار المسلمون علياً بناءً على أنه أفضل الصحابة، ولم يذكروا هذا الحديث الذي لقنه الإمامية للتيجاني، وأفهموه أنه **عند أهل السنة من دلائل النبوة! والرجل ضحية! لم يُبادر ويسأل نفسه: إذا كان الحديث كما تعلم في درس الاستنساخ من دلائل النبوة لماذا لم يُذكر في «دلائل النبوة» للبيهقي، أو للأصبهاني وغيرهما حتى تُدعم حجته، وتقوى شبهته؟**

---

(١) «ثم اهتديت» (ص: ١٦٢).

إن الذي حصل للتيجاني هنا، هو ما حصل له منذ بداية القصة! يوم أن اغتصبوا منه عقيدة كانت ضعيفة خافتة، أو مريضة متهافتة، من كثرة ما فيها من خرافات الرؤى، وباطل المنامات، فجُبَّت منه، وزرعت بدلها عقيدة إمامية، فبات يردد ما قالوا، وينطق بما به نطقوا، وصار يحاكي الموسوي ويصدقه، ومن ثم أصيب في مقتل.

وهنا، ما دام الموسوي زعم أن الشيخ الأزهري طلب منه الحجة على خلافة علي، وفاء عليه بالأحاديث التي يحتج بها، هنا اعتقد أنها صحيحة فعلًا كما قال الموسوي، واعتقد أن الشيخ الأزهري سلم بها، واعترف بقوتها ضمن مسرحية مفضوحة لا نظير لها!

ولئن قال الموسوي هناك «نص الدار يوم الإنذار» فقد قال التيجاني هنا «حديث الدار يوم الإنذار»، وقال الموسوي عن الحديث أنه «في صحاح أهل السنة» قال التيجاني: «هو أيضاً من الأحاديث الصحيحة» كما سبق، وهكذا يمزق عقل هذا الضحية بمبضع خبراء في التصرف في النصوص!

إن حال الرجل يستدعي الشفقة عليه، وإبطال مفعول المخدر، عله يفيق من الغفلة، وهو ما نفعله، ببيان ما فعل به الموسوي في الرواية، فإن الموسوي لما زعم أن شيخ الأزهر طالبه بصحة الحديث دمغه ـ الضمير يعود على التيجاني ـ بقوله: «لولا اعتباري صحته من طريق أهل السنة ما أوردته هنا»[(١)]، وزعم الموسوي أن الرد جاء بالاعتراف له بصحة الحديث، ونسب إلى شيخ الأزهر قوله: «راجعت الحديث في ص: ١١١ من الجزء الأول من مسند أحمد، ونقبتُ عن رجال سنده، فإذا هم ثقات أثبات حجج، ثم بحثت عن سائر طرقه، فإذا هي متضافرة متناصرة، يؤيد بعضها بعضاً وبذلك آمنت بثبوته»[(٢)].

قلت: وصدَّق التيجاني هذه المراوغة، وظن أن ما انطلى عليه ينطلي على القارئ. والحقيقة الواضحة أنه لم يصدق ـ مع الأسف ـ أيٌّ من الموسويين، **لا**

---

(١) «المراجعات» (ص: ١٢٦).

(٢) نفسه (ص: ١٢٧).

المشرقي، ولا المغربي! لأن المنهج صادر من مكواة ـ لا مشكاة ـ واحدة، وإليك الرواية كما هي في مسند أحمد (١١١/١)، أي نفس المكان الذي أحال عليه الموسوي:

«حدثنا عبدالله، ثنا أبي (أحمد بن حنبل)، ثنا أسود عن عامر، ثنا شريك عن الأعمش عن المنهال عن عباد بن عبدالله الأسدي عن علي ﷺ قال: لما نزلت هذه الآية ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ ﴿٢١٤﴾﴾ [الشعراء: ٢١٤] قال جمع النبي ﷺ من أهل بيته، فاجتمع ثلاثون، فأكلوا وشربوا، قال لهم: من يضمن عن ديني ومواعيدي ويكون معي في الجنة ويكون خليفتي في أهلي، فقال رجل لم يسمه شريك: يا رسول الله أنت كنت بحر من يقوم هذا، قال ثم قال الآخر، فعرض ذلك على أهل بيته فقال علي ﷺ: أنا».

وقبل مناقشة السند، نقف عند عبارة «**وخليفتي من بعدي**» التي زعم الموسوي أنها في المسند، ـ وهي محور الرواية عنده ـ وراوغ بذلك الشيخ الأزهري فيما زعم، والتيجاني كما فُهم، فهي عبقرية تزوير النصوص التي احترفها كثير من الإمامية، وتنفق في سوق التيجانيين! فتشوش لهم الأفكار، وتسوقهم بعصاها إلى الاستبصار!!

أين التيجاني الذي لا يحتج إلا بالصحيح؟! دعك من هذا، هذه دعابة للتنويم! فما وفى، ولا يستطيع إلا أن يهديه الله للحق الذي ضيعه في عملية استنساخ كبيرة، ورحلة سطو خطيرة!!

فأما السند الذي قال الموسوي ومن بعده شيخ الأزهر، أن رجاله ثقات، هاك ما قيل في رواته:

ـ شريك بن عبدالله القاضي، وهو شيعي ـ لا بأس فالاعتماد على الحفظ والضبط ـ ولكنه **اختلط فساء حفظه،** قال يحيى القطان: رأيت تخليطاً في أصول شريك، وقيل له: زعموا أن شريكاً إنما خلط بأخرة! قال: **ما زال مخلطاً،** وقال ابن المبارك: ليس حديث شريك بشيء، وقال الجوزجاني: **سيء الحفظ مضطرب الحديث** مائل (يقصد التشيع، ولا نلتفت إلى كلامه من هذه الناحية، لا

سيما وهو مائل للناحية الأخرى ـ النصب ـ، وإنصاف الناس يحبه رب الناس)، وقال إبراهيم بن سعد: أخطأ شريك في أربعمائة حديث.

قلت: هذا عن شريك**!**

ـ عبّاد بن عبدالله السدي: قال البخاري: **فيه نظر،** وهو جرح شديد في اصطلاحه كما هو معروف. وقال ابن المديني: **ضعيف الحديث،** وذكر له الذهبي حديثاً وتعقبه: هذا كذب على علي، وهو **مجهول العين** لم يرو عنه غير المنهال، فأنى يكون ثقة من هذا حاله؟

وبعد، فمن حق القارئ أن يأخذ نفَساً علّه يجد تفسيراً «أو تبريراً» لمثل هذه التصرفات، إن الذي عنده الصحيح، لا يحتاج إلى الضعيف، ومن عنده جديد الحديد، لا يعول على رديء الصديد**!!**

وللقارئ أيضاً، بل عليه واجب التأمل، إن كان من حقه تصديق ما نسبه الموسوي للأزهري في شأن هذا الحديث، وأنه قال له عن رجال سنده أنهم «**ثقات أثبات حجج**»**!!** في أي كتب التراجم وجدهم ثقات أثباتاً**؟!**

مسكين تيجاني... مسكين...

سلمنا أن يكون شيخ الأزهر عارياً من مقدمات علم مصطلح الحديث، ولا يميز بين الراوي «الثقة الثبت الحجة» و«الضعيف المختلط المجهول العين»، إن مثل هذا، ولو أنه يمزق العقل، وينخس الضمير، فتنزلًا نقول: إن غاب هذا عن شيخ أزهري، فلا يخفى عليه أن حديث المسند ليس فيه «**خليفتي من بعدي**» ـ وهي محل الحجة في نظر الموسوي ونُسخه**!**ـ وزعم الموسوي أنه أخبره أنه رجع إلى المسند في الجزء والصفحة التي أرشده إليها، ووجد الأمر كما قال الموسوي، ولذلك آمن بثبوت الحديث**!!** وأما نحن فنقول:

أما أن الموسوي حرَّف: **فنعم،** وأما أن التيجاني تبعه، وسلك مسلكه ـ بعلم أو بغير علم ـ: **فنعم،** فالموسوي في مراجعاته**!** والتيجاني في هدايته**!!** وأما أن شيخ الأزهر أقر وسلم: **فالله أعلم!!!**

● **حديث السفينة:**

«إنما مثل أهل بيتي فيكم مثل سفينة نوح في قومه، من ركبها نجا ومن تخلف غرق»[(١)].

«وإنما مثل أهل بيتي فيكم مثل حطة في بني إسرائيل من دخله غفر له»[(٢)].

لقد صدق التيجاني بهذه الأحاديث الممزقة فلم تعلمه سوى الخرافات! وفعلًا فيبدو الأمر جلل! «سفينة» من إبداع أحد المخرفين المهووسين بالإمامة! ونفقت الحكاية على التيجانيين في هذا العصر، حتى أبى أحدهم إلا أن يسمي كتابه «وركبت السفينة»[(٣)] ليُكتب له سبق في كتب الخيال العلمي، أو الوهمي! إنها صور من خداع الصور والروايات!! وصدق بحقيقة السفينة الأنطاكي صاحب «لماذا اخترت مذهب الشيعة» فزعم أن الحديث متفق عليه! قلت: غشكم غشّاش! **فمن اتفق مع من على تصحيحه؟!** وأما التيجاني، ففخور بهذا الركوب، إذ قال: «وأنا أفخر بأني اتبعت المذاهب الصوفية، واتبعت الوهابية، واتبعت المذاهب المتعددة، ولكني في النهاية **ركبت سفينة نوح، التي نص عليها رسول الله ﷺ**»[(٤)].

إنه الموسوي الخبير في ليِّ الأعناق، هو الذي غرر بالقوم في حديث السفينة، وقال:

«أخرجه الحاكم بالإسناد إلى أبي ذر ص ١٥٠ من الجزء الثالث من صحيحه المستدرك»[(٥)].

وحيث عرفنا الموسوي، وأسلوبه في التخريج، ولم يذكر لنا الذهبي وموقفه

---

(١) «ثم اهتديت» (ص: ١٧٤).
(٢) نفسه.
(٣) السيد «مروان خليفات»، وذكر أن كتاب **المراجعات،** ثم كتاب **ثم اهتديت** مما جعله يستبصر!.
(٤) (ص: ١٣٤ ـ ١٣٥).
(٥) «المراجعات» (ص: ٢٨).

من تصحيح الحاكم؛ فلا بد وراء ذلك سر، من غاب عنه خطا خطوة من خطوات الاستبصار! ولهذا، نختبر أولًا صدق الرواية، لنرى هل صدق الموسوي؟

الحقيقة أن هذا الحديث مسلسل بعلل، تستحق أن تعلق في عنق الذي التوى بها عنقه، وأوسمة ينال بها الموسوي شهادة استحقاق، جزاء قدرته بهذا النحو على لي الأعناق. وإليك سند الحديث:

محمد بن إسماعيل الأحمسي ← مفضل بن صالح ← أبو إسحاق ← حنش الكناني ← أبو ذر الغفاري.

قلت: **مفضل بن صالح**: قال الترمذي: ليس عند أهل الحديث بذاك الحافظ، وقال البخاري: **منكر الحديث**، وقال أبو حاتم بن حبان: يروي **المقلوبات عن الثقات، فوجب ترك الاحتجاج به.**

ـ **وأبو إسحاق** السبيعي مدلس، ولم يصرح هنا بالسماع من شيخه (حنش)، بل روى عنه بـ (عن) والمدلس لا يقبل منه، هذا كما هو معلوم.

ـ **وحنش الكناني**: وثقه أبو داود، وقال أبو حاتم: صالح(١)، لا أراهم يحتجون به، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال ابن حبان: لا يحتج به تفرد عن علي بأشياء؛ لا يشبه حديثه الثقات.

وهكذا، تبين أن الموسوي مرة أخرى فعل ما فعل، إذ مستبعد جداً أن يكون سند مثل هذا لوى عنقه! ولكنه يتصرف بعبارات «يتقن التمثيل بها حقاً» فوقع من وقع!

ولو فرضنا أن الموسوي لم ينتبه إلى ما في الإسناد من عيوب، تخرج الحديث عن الصحة، وتنزل به إلى حضيض الضعف، وبالتالي تجعل الموسوي يتركه ـ والتيجاني يتبعه ـ لأنه شرَطَ أن لا يستدل إلا بالصحيح، قلت: لو فرضنا

---

(١) ومعلوم في الحديث وعلومه أن الصلاح والتقوى شيء، والضبط وإتقان الرواية شيء آخر حتى قال القطان: لم أر الصالحين في شيء أكذب منهم في الحديث، يعني عدم اعتنائهم بالضبط جعلهم يخطئون كثيراً رغم تقواهم، وصلاحهم، ولا يقصد الكذب العمد فهو ينافي الورع كما لا يخفى!

هذا، فكان على الموسوي ـ والتيجاني معه ـ أن يشير إلى كلام الذهبي المتعقب كلام الحاكم؛ ففيه: «**مفضل واه**»! وهو في نفس الصفحة التي نقل منها الموسوي الحديث!!

هذه الحقائق نضعها بين يدي القارئ وكل مستبصر ـ حقيقة ومجازاً ـ، إنها ليست بياناً لتصرفات قوم غابرين بل لأناس لنا معاصرين، وها نحن يلتقي حكمنا فيهم ـ **بناء على ما خطت أيديهم ـ مع حكم أسلافنا على أسلافهم لتتضح وحدة المنهج القويم.**

غرقى السفينة الوهمية كثيرون!

أجل هذه السفينة التي ربانها الموسوي في هذا العصر، غرق فيها كثيرون، ولا يزال الغرقى يتضاعفون... فهذا الشيخ أحمد أمين الأنطاكي[١] يقول في مقدمة كتابه «في طريقي إلى التشيع»: «إن سبب تشيعي هو قول النبي ﷺ المتفق على صحته! لدى المذاهب الإسلامية كلها!!: «مثل أهل بيتي فيكم مثل سفينة نوح، من ركبها نجا، ومن تخلف عنها غرق»[٢]».

ولا بأس هنا من التوقف لأتوجه إلى الأخ الأستاذ إدريس الحسيني المغربي ـ أحد ضحايا هذه السفينة الوهمية أيضاً ـ وهو يوجه اللوم والعتاب[٣] ويقول: «كنا دائماً **نعتقد أن المسلمين، مهما كانت طرائقهم، لا يكذبون**، وربما حملنا جهالاتهم على الاشتباه، وربما حملناها على سبعين محمل وإن كانوا لا يحملون أفكارنا إلا على محمل واحد...»[٤].

نعم أخي الكريم، أكون سعيداً أن أحمل كلام الموسوي، والتيجاني، وأنت وكثيرين على محمل يحفظ لنا وحدتنا، مهما تباينت الآراء، شريطة أن لا يكون ذلك على حساب المنهج، وإلا دخل علينا الدخيل وآخينا العدو والعميل!! فما هو المحمل الذي يناسب قول الأنطاكي ـ هنا مثلاً والأمثلة كثيرة

(١) وهو الأخ الأكبر لصاحب كتاب «لماذا اخترت مذهب الشيعة».
(٢) «وركبت السفينة» (ص: ٤٠٥).
(٣) لا أدري من يقصد.
(٤) «هكذا عرفت الشيعة» (ص: ٨).

جداً ـ في الحديث الذي عرفنا حاله من الضعف والوهن ومع ذلك يصدع بقوة قائلًا أنه **متفق على صحته لدى المذاهب الإسلامية كلها**، وتأمل معي أيها الأستاذ جملة «المذاهب الإسلامية كلها»، وبينما أدعك تفكر في المحمل ـ من المحامل السبعين، ولا مانع من الزيادة**!** ـ الذي **يحفظ لنا الحق** ـ فلا وحدة مع الكذب**!**ـ، وأتابع مع القارئ أن السيد الأنطاكي حصل له ما حصل بسبب خداع التصوير، فقد استلم بيانات وحقائق الروايات من قلم الموسوي، وصرح نفسه بعد سطور قليلة من ذكر «حديث السفينة» قائلًا:

«كنت أنا وأخي... وأخذنا التحير إلى أن جاء وقت من الأوقات ونحن في حلب، كان رجل في فندق يدعى عبدالقادر ومعه كتاب «**المراجعات**» تأليف المغفور له السيد شرف الدين و... إلخ»(١). وذكر كيف أعجب هو وأخوه بالكتاب ورأى أن ما يجيب به الموسوي «هو الحق المبين ولم يبق عندي أدنى شبهة»، وذكر كيف أن حديث السفينة هذه كان الحجر الأساس الذي بنى عليه توجهه الجديد، وبعبارة أخرى: ركب سفينة الغرق**!!**

الخلاصة أن كوكبة المستبصرين كانوا ضحايا مراوغات لتضليل الأتباع، وعبقرية في الخداع، موسوية الحيلة والاختراع، فحسبوا أن الحديث صحيح، وأن السفر تحقق، والمنادي صدق، فركبوا السفينة وغرق من غرق**!! إن ابن نوح لم يركب سفينة الحق فغرق، وركب المستبصرون سفينة الموسوي فغرقوا.**

ـ من سره أن يحيى حياتي:

قال رسول الله ﷺ ـ زعم التيجاني ـ:

«من سره أن يحيى حياتي، ويموت مماتي، ويسكن جنة عدن غرسها ربي، فليوال علياً من بعدي وليوال وليه، وليقتد بأهل بيتي من بعدي، فإنهم عترتي خلقوا من طينتي، ورزقوا فهمي وعلمي، فويل للمكذبين بفضلهم من أمتي، القاطعين فيهم صلتي، لا أنالهم الله شفاعتي»(٢).

---

(١) «وركبت السفينة» (ص: ٤٠٥ ـ ٤٠٦).

(٢) «ثم اهتديت» (ص: ١٧٦).

فهذا كما قال التيجاني «من الأحاديث الصريحة التي لا تقبل التأويل ولا تترك للمسلم أي اختيار بل تقطع عليه كل حجة، وإذا لم يوال علياً ويقتد بأهل البيت عترة الرسول ﷺ فهو محروم من شفاعة جدهم ﷺ»(١).

وليس من شرط هذا الكتاب الوقوف عند الهفوات الاستدلالية المبنية على الحجج الواهية نقلًا وعقلًا، لأن الغرض الأساس، تسليط الضوء على نسخ إمامية ـ والتيجاني نموذج متميز فيها ـ اعتقلت على حين غرة، وسيقت وفق خطة محكمة، واستنسخت كما أريد لها، وأصبحت تتحرك بدورها وتلعب الأدوار التي كانت يوماً ما ضحية لها، وكان أهم خدعة تعرضت لها التلاعب بالنصوص دراية ورواية، والثاني أكثر.

ولا بأس أن نقف مع جانب الدراية الذي قرر فيه التيجاني، بل جعله «لا يقبل التأويل»! فنقول عن محتويات النص:

ـ آل البيت من أبناء الرسول ﷺ من طريق فاطمة عليها السلام هم من طينته قبل وبعد الحديث، وهو أمر مسلّم لا يحتاج إلى بيان، ودخول نسائه ﷺ في آله لا شك فيه أيضاً، كما هو مبين بلا لبس في القرآن!

ـ «رزقوا فهمي»، فيه تفصيل، فلا نعتقد أن رسالة النبي ﷺ مصدرها فهمه بل ﴿إِنۡ هُوَ إِلَّا وَحۡيٞ يُوحَىٰ ۝٤﴾ [النّجم: ٤]، ولا نعتقد أحداً يوحى إليه بعد رسول الله ﷺ، لا أبو بكر ولا علي ـ رضي الله عنهما ـ، ولا نعتقد أن رُمّانة(٢) علم قسمها عليه الصلاة والسلام مع علي، ولا مع غيره بالسواء، بل هذا ضلال وافتراء. أما إن كان التيجاني نسخ على أن يعتقد هذا، فلا يشك القارئ أن الحديث الذي بين أيدينا لا يفهم هذا الفهم.

ـ «ويل للمكذبين لفضلهم» نعم ويل لهم، ثم ويل لهم، ثم ويل لهم..

ـ «لا أنالهم الله شفاعتي» فيها تفاصيل محلها موضوع الاعتقاد!

---

(١) نفسه.

(٢) هذه الرمانة الخرافة سيأتي الكلام عنها فلا تستعجل!

وبإجمال واختصار، كل من وقع في معصية من المعاصي، ولم يتب منها، ومات لا يشرك بالله ﷻ، مآله الجنة بعد حساب وعقاب، أو حساب دون عقاب، الأمر لله سبحانه الذي ﴿لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ١١٦] و﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ﴿٢٣﴾﴾! [الأنبياء: ٢٣].

ونعود بعد هذا إلى النص **الصريح والصحيح** في عين التيجاني، والموسوي والمستبصرين... لقد أحالنا كالعادة طبعاً على جملة مراجع، حين رجعنا إليها وجدنا الحديث كما يلي:

القاسم بن أبي شيبة ← يحيى بن يعلى الأسلمي ← عمار بن زريق ← أبو إسحاق ← زياد بن مطرف ← زيد بن أرقم ← الحديث.

ولسنا في حاجة إلى التذكير بصحة الحديث، بالنسبة للتيجاني كما بالنسبة للموسوي، فكلاهما لا يحتج إلا بما صح. **وهذه حقائق الصحة، وأدلة الصدق** المقصودة عند الرجلين نضعها بين يدي القارئ:

ـ **القاسم بن أبي شيبة**: وهو ابن محمد بن أبي شيبة، قال محمد بن عثمان بن أبي شيبة: سألت يحيى عن عمي القاسم؛ فقال لي: عمك **ضعيف!** يا ابن أخي، ذكر هذا الذهبي في ترجمته في الميزان وقال: ومن **بلايا القاسم** ما روى.. وذكر هذا **الحديث** الذي احتج به الموسوي والتيجاني والمستبصرون والمستنسخون..

ـ **يحيى بن يعلى الأسلمي**: قال البخاري: **مضطرب الحديث**، وقال أبو حاتم: **ضعيف**.

ولنفترض أن الموسوي لم يرجع إلى «الميزان» ليقف على هذه الحقائق، وتبعته نسخته التونسية، وسائر النسخ، ـ مع أن الموسوي يقيناً رجع إلى الميزان، كما سيأتي بعد قليل ـ إن شاء الله ـ فقد رجع إلى المستدرك والذي معه تلخيص الذهبي، وهناك تعقب الذهبي الحاكم فقال: «أنى له الصحة والقاسم **متروك** وشيخه **ضعيف**، واللفظ ركيك فهو إلى الوضع أقرب**!**».

ومرة أخرى أتوجه إلى أخي الأستاذ الصحفي صاحب «**شيعني الحسين**»:

أي محمل من المحامل السبعين ـ أو المائة والتسعين ـ يجب أن نحمل عليه صنيع الموسوي والتيجاني و..إلخ. الموضوع هنا موضوع عقائد، وليس من نوافل العلوم؛ مع أن الصدق لازم دائماً، والكذب والغش محرم في الصغائر والكبائر معاً. إلا أن المسؤولية تتعاظم حين يعظم الموضوع كما هنا، فالأمر أمر عقيدة، وأنت نفسك كتبت في طرة كتابك ـ وبحق ـ «**الانتقال الصعب في مجال المعتقد**»، فالتلاعب بالنصوص، وخداع العقول، لا يقل خطورة عن خداع اللصوص، فلا نجد بداً من تسمية الأمور بأسمائها ولو جرحت**!** وذكر الوقائع كما هي وإن آلمت**!!**

ترى لو كان المحاور ـ الموسوي أو غيره ـ وجد الحجة فيما هو صحيح حقاً وصدقاً؛ فما أغناه عن الكذب، وهو ما يتطلب شجاعة في المراجعة، وجرأة في التأمل**!!**

أياً ما كان الأمر، فهذا الحديث موضوع أو قريب منه، وليس صحيحاً عند أهل السنة، كما صور الموسوي، ونسخه المنتشرة في العالم، ومنها النسخة التيجانية، وبهذا يتبين عدم وفاء التيجاني بشرطه، وعدم جديته في بحثه.

❏ التيجاني بحث الحديث بنفسه

نعم ـ كذا قال ـ فقد استراب في صحة الحديث أول الأمر، وندعه هو نفسه يروي عن نفسه**!** فقد قال: «خلال البحث **الذي قمت به** شككت في البدء في صحة هذا الحديث، واستعظمته لما فيه من تهديد ووعيد لمن كان على خلاف مع علي، وأهل البيت، وخصوصاً أن هذا الحديث لا يقبل التأويل، وخفت الوطأة عندما قرأت في كتاب الإصابة قول ابن حجر العسقلاني بعدما أخرج الحديث قال: «قلت في إسناده يحيى بن يعلى **المحاربي** وهو واهي» وأزال ابن حجر بهذا القول بعض الإشكال الذي علق بذهني إذ تصورت أن يحيى بن يعلى **المحاربي** هو واضع الحديث وهو ليس بثقة، ولكن الله سبحانه وتعالى أراد أن يوقفني على الحقيقة بكاملها، وقرأت يوماً كتاب «مناقشات عقائدية في مقالات إبراهيم الجبهان». وأوقفني هذا الكتاب على جلية الحال، إذ تبين أن يحيى بن يعلى المحاربي هو من الثقات الذين اعتمدهم الشيخان مسلم

والبخاري، وتتبعت بنفسي فوجدت البخاري له أحاديث في باب غزوة الحديبية في جزئه الثالث في صفحة عدد ٣١، كما أخرج له مسلم في صحيحه في باب الحدود من جزئه الخامس في صفحة عدد ١١٩، والذهبي نفسه ـ على تشدده ـ أرسل توثيقه إرسال المسلمات، وقد عده أئمة الجرح والتعديل من الثقات واحتج به الشيخان فلماذا هذا الدس والتزوير، وتقليب الحقائق، والطعن في رجل ثقة احتج به أهل الصحاح؟

ألأنه ذكر الحقيقة الناصعة في وجوب الاقتداء بأهل البيت، فكان جزاؤه من ابن حجر التوهين والتضعيف، وقد فات ابن حجر **أن من ورائه علماء جهابذة يحاسبونه على كل صغيرة وكبيرة ويكتشفون تعصبه وجهله لأنهم يستضيئون بنور النبوة ويهتدون بهدي أهل البيت»اهـ**[1].

قلت: نبدأ مع التيجاني من حيث انتهى. فنقول أن الجهابذة الذين أشار إليهم التيجاني ـ سواء أراد بهم نفسه، أم نسخته الأصل ـ لم ينتبهوا إلى كبيرة لا صغيرة**!** وهي أن الحديث لا وجود **ليحيى بن يعلى المحاربي** في سنده أصلًا**!** فلا يؤثر في الحديث سواء وثق، أو ضعف**!** فالذي في المستدرك ـ كما سبق ذكره ـ يحيى بن يعلى **الأسلمي**، وقد عرفت ضعفه**!!**

والتيجاني لم ينتبه إلى هذا نظراً لأنه تحت تأثير المنوم الموسوي، فهو الذي استغل وهَم الحافظ ابن حجر حين علق الحديث وأراد أن يقول: فيه يحيى بن يعلى الأسلمي وهو واهي، فقال **المحاربي** بدل **الأسلمي**، فحكمه صحيح بالنظر إلى اسم الراوي، وإنما انتقل ذهنه لما أراد ذكر لقبه، وبدل أن يصحح الموسوي هذا السهو ويقول «انتقل ذهن ابن حجر من الأسلمي ـ الذي هو في إسناد الحديث ـ إلى المحاربي وهو الثقة»، استغل ذلك وانتقد ابن حجر في الراوي الذي لا وجود له في السند أصلًا**!** ليعمي على ضعف الحديث المروي، وابتلع الطعم التيجاني وسلك مسلكه**!** ولكن ليست كل العقول تيجانية**!!**

وأما قول التيجاني «خلال البحث الذي قمت به».. و«تتبعت بنفسي

(١) «ثم اهتديت» (ص: ١٧٦ ـ ١٧٧).

فوجدت. . .إلخ» فدعك من هذا، وهو كلام فارغ حتى لا نعبر بعبارة أخرى، فهذه وصفة تيجانية رقاك بها الموسوي، واشتريتها من صيدلية «المراجعات»؛ حيث فيها العبارات بحروفها من قوله «أن يحيى بن يعلى المحاربي..» وحتى قوله «والذهبي ـ نفسه ـ على تشدده ـ أرسل توثيقه إرسال الموسوي» وعده (الراوي) الإمام القيسراني وغيره ممن احتج بهم الشيخان وغيرهما» والتيجاني نقل المضمون هكذا كما تقدم «وقد عده أئمة الجرح والتعديل من الثقات واحتج به الشيخان» فهو أجرى بعض «الرتوشات» وحسب أن هذا السطو لا ينكشف، وإذا تبين السبب بطل العجب!!

فصاحب «لأكون مع الصادقين» غير صادق في نقوله ـ شأنه شأن نسخته الأصلية ـ والموسوي هو الذي بين أن المحاربي أخرج له البخاري ومسلم في الموضعين اللذين ذكر، لأنه أخذ ذلك بدوره من «القيسراني»، وأما التيجاني فلم يشر إليه، فكيف وقف على أنه مروي له في المكانين المذكورين؟ ولو بحث التيجاني حقيقة في صحيح البخاري فلم يقفز إلى الجزء الثالث منه، وفي مسلم كيف وصل إلى الجزء الخامس؟! قل الحقيقة لتكون فعلاً «مع الصادقين»!

الرجل فعلاً وقع فريسة، ولا حول ولا قوة إلا بالله! ثم متى كنت إذا أعوزك حديث، ترجع إلى الإصابة، مع أن طرق البحث مغايرة، ويدل عليه أيضاً كتابك؟!

❊ ❊ ❊

حوارات ـ أو مراجعات ـ التيجاني بين الحقيقة والخيال

كثيراً ما تجد في كتب التيجاني حوارات يزعم أنه أجراها مع غيره، وغالبها ينتهي ـ كما يقول هو ـ إما بأن يسلم له الغير بأن كل ما قاله هو الحق، أو يوهمك بقوة حججه، ونحو ذلك!

فهذا السيد وكيل الجمهورية ـ بتونس ـ يستقبله «بالأحضان على الباب ويقول: أنا أؤمن بكل ما في هذا الكتاب ـ «ثم اهتديت» ـ يا حضرة الدكتور! واغرورقت عيناي بالدموع ولم أصدق أذناي!! فقال: تفضل سنكتب لك الحكم، ولو أنك صرفت الملايين لشهرة كتابك ما شهرته كما اشتهر الآن، فقد كلمني بعض أصدقائي من تونس العاصمة يطلبون مني كتابك الذي سمي **سلمان رشدي القفصي**»[(١)].

أو أن يعترف الحاضرون أن «هذا دليل ما بعده دليل»[(٢)]، ونحو ذلك من الصور التي يرويها التيجاني كخرافة لتنويم القارئ مقتفياً في ذلك أسلوب

---

(١) نسبة إلى قفصة مدينة التيجاني، وتشبيه كتاب «ثم اهتديت» بكتاب «آيات شيطانية» صحيح من أوجه كثيرة، منها:
ـ كلاهما **جاهل** بما انتقده، سلمان رشدي جاهل بالإسلام ولو زعم الانتساب إليه، وكذلك التيجاني جاهل بالسنة ولو زعم انتسابه إليها.
ـ كلاهما **مغرور بنفسه معتد بشخصه.**
ـ كلاهما كتب في الخيال العلمي التاريخي، أو على الأصح **التاريخ الوهمي!!**
ـ كلاهما يكذب في النقل أو التأويل، فتأمل هذا التشبيه الذي قال عقبه التيجاني: «جلست أحمد الله سبحانه حمداً كثيراً على نعمه»!!

(٢) «كل الحلول» (ص: **٢٣٣**). الله أكبر، ما بعده دليل رغم قولك أنك لست بعالم، فكيف لو كنت عالماً، لربما قطعت كل حجة!!

الموسوي صاحب «المراجعات» الكتاب الأسطورة الذي زعم أنه أجراه مع أحد علماء الأزهر، ولحكمة ما! لا يعرفها إلا الله سبحانه، ثم الموسوي المخرج لتلك المسرحية، فإن النص لم ينشر إلا بعد وفاة العالم الأزهري المزعوم، أو قل الموهوم بعدة أعوام!! لماذا؟! الجواب ندعه للقارئ اللبيب! فلا غرابة إذن أن يسلك التيجاني نفس الخديعة «فذلك الغصن من تلك الشجرة»، وما دام للأول مراجعات، فلم لا يكون للثاني مراجعات أيضاً؟!

ونريد أن نتبين مراوغات التيجاني من خلال حواراته بما بث من تدليس ونشر من تزييف، زيادة إلى قلة الأدب مع المخالف بنعته بالنعوت الغير اللائقة، كقوله «الوهابية» في محل القدح، وعسى يكون هذا التصرف منه حين يحس أن مخالفه أقوى حجة منه، فإذا رأيت المناظر احتد في العبارة فاعلم أنه خسر المناظرة، وهذه أمثلة «لحكايات التيجاني»:

❑ «محاورة مع أحد علماء الوهابية»

معلوم أن «الوهابية» كلمة يرسلها أصحابها ويريدون بها الذم، وعلى هذا النحو استعملها التيجاني، فإنه زعم ـ والزعم مظنة الكذب ـ أن دعوة الوهابية «قويت واستفحلت وانتشرت بمساعدة الإنكليز أولًا ثم بتأييد أمريكا والغرب ثانياً»[(١)]. وقال أنه يرى «اليهود والنصارى والمتمثلين بأمريكا والدول الغربية يلقون بالمودة إلى الوهابية أو أنهم راضون عنها»[(٢)] وغير ذلك من الاتهامات التي يرسلها بلا خطم من الأدلة، وإنما هي شبهات قائمة في رأسه، أو متلقاة عمن قلدهم دون أن يقتنع أنهم معدن الكذب، كما تقرر عند العلماء، فأبى إلا أن يعطينا مثالًا لهذا الذي تقرر، ويضرب لنا بحكاياته صورة جديدة من افتراءات «**رافضة العصر**»، وإن كان لا يحسن إخراج الفرية، إذ يرويها وعلامة الوضع بادية عليها؛ كما لو أنه يحسب كُلَّ مخاطَب مثله تنطلي عليه «الحجية»! فمثلًا يقول «أن منشأ الوهابية في حكمهم بشرك جميع المسلمين!... إلخ» وهو قول من لا يعقل ما يقول، فلو حكموا على جميع المسلمين بالشرك لما طاف بالكعبة

(١) «الحلول» (ص: ٢٢٠).

(٢) نفسه (ص: ٢٢١).

سواهم؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُواْ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَٰذَا﴾ [التّوبة: ٢٨].

صدق ابن تيمية ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ حين ذكر أن الرافضة يكذبون الكذب المفضوح الذي يعلم العام والخاص أنه كذب، لماذا لا يقول التيجاني أن العلماء في المملكة السعودية يرون كيت وكيت و... ألا يمكنك أن تقيم الحجة دون العبور عبر جسر الكذب والتحايل والتمويه؟

أما التوسل بالنبي ﷺ بعد وفاته، فهو قضية أخرى الصواب فيها عدم الجواز، لكنا لا نصف من يخالف في ذلك بأي وصف من الأوصاف الجارحة! فهل التيجاني «صادق» وهل يريد أن يكون «مع الصادقين»؟! إن الكذب حرمه الله تعالى، حتى لو كان المخالف كافراً، أم هي التقية والمراوغة؟! لم لا يقول أنهم يفتون بأن الذي توسل بالقبور واستغاث بها أتى عمل شرك، هذا أولاً؟ ولماذا لم يذكر أن هذا رأي جمهور أهل السنة قبل ميلاد محمد بن عبدالوهاب ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ **بقرون، فما هذا الكذب الذي له قُرون، وأين الأمانة العلمية لتكون حقاً «مع الصادقين»**؟

أما التوسل بالنبي ﷺ في حياته فمحل اتفاق بين المسلمين، لا خلاف في ذلك فلماذا يكذب التيجاني عند إجابة «الوهابي» ـ زعم ـ أنها: «كانت جائزة في حياته وهي الآن غير جائزة الآن بعد وفاته» فقال: «الحمد لله، **لأول مرة تعترف الوهابية بالوسيلة وهذا فتح كبير**»[1] فأين رأى أن «الوهابية» لا يعترفون بالوسيلة حتى في حياة الرسول ﷺ، إلى أن جاء هو فخاصم عالمهم، وخصمه فاعترفوا لأول مرة بذلك!!

إذا كان التيجاني رأى ذلك في مكان ما لم لا يظهره للناس، ويكشفه للقراء؟! الجواب يعرفه، يعرف أنه **يكذب** لأن «مكتبته كبيرة» جداً كما اعترف بذلك مفتخراً! فهل ليس فيها «الفتاوى» التي تصدرها اللجنة العلمية «الوهابية» برئاسة الشيخ عبدالعزيز بن باز[2]؟! لا يستطيع التيجاني أن يقول لا؟! لأنه سبق وقرر أنه «لأول مرة تعترف الوهابية بالوسيلة»، مما يفيد أنه اطلع على ما كتبوه

(١) «الحلول» (ص: **٢٣٤**).

(٢) رَحِمَهُ اللَّهُ. وكتب هذا يوم كان على قيد الحياة، ورئيسها الآن فضيلة الشيخ عبدالعزيز آل الشيخ.

فلم يرهم يعترفون بالوسيلة حتى في حياته ﷺ، فإما أن يكون التيجاني كاذباً في قوله «أول مرة» ليوهم القارئ أنه اطلع دون أن يطلع، وإما أنه اطلع ورآهم يجوزون التوسل بالنبي ﷺ في حياته، فكتم ذلك، وأوهم الناس أنه هو الذي جعل هذا العالم «الوهابي» يخرج عن مذهبه ويعترف و«لأول مرة» بجواز ذلك التوسل، وهذا الكذب المفضوح، هو حقاً «فتح كبير» لكن في الخرافة والكذب، خرافات تضاهي خرافات «ألف ليلة وليلة»!!

وإليك حكم المسألة كما جاء في «**فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء**»:

«التوسل إلى الله بأوليائه أنواع: الأول: أن يطلب إنسان من الولي الحي أن يدعو الله له بسعة الرزق أو شفاء مريض أو هداية توفيق ونحو ذلك **فهذا جائز**..»[١]. ليس ثمة أصرح من هذا، في أن من سميتهم «الوهابية» يقبلون هذا التوسل، ولو قلب عليك الاتهام، وقيل لأول مرة ينقل ناقل عن علماء المملكة العربية السعودية تحريم التوسل بدعاء الأحياء لم يكن مخطئاً!

إن التوسل بالأحياء، أي أن نطلب منهم الدعاء ونحوه أمر مشروع عند سائر أهل السنة ومنهم من سميتهم بالوهابية، وبما أن التيجاني لا يعرف كثيراً من التفاصيل، احتج بقول يعقوب عليه السلام ـ لما ناله ما ناله من أبنائه ـ بالاستغفار لهم فقال التيجاني: «لماذا لم يقل سيدنا يعقوب نبي الله لأولاده: استغفروا الله وحدكم ولا تجعلوني وسيطاً بينكم وبين خالقكم بل أقرهم على تلك الوساطة»، وظن أنه حبك الحجة ـ أو الفرية ـ ولم يدر أنه في غير موضوع المناظرة، كالذي يسجل هدفاً خارج ملعب المقابلة، ويتوهم تصفيق الجماهير فقال: «أحس الوهابي بحرج»! وأي حرج في التوسل بدعاء الصالحين فضلًا عن الأنبياء والمرسلين؟! ألم تسق نفسك استسقاء الصحابة على عهد عمر رضي الله عنه بالعباس وهو دون يعقوب عليه السلام عند أهل السنة؟!

إنك صدرت إلى هذا الرجل حرجاً يخنق حيرتك أنت، لوقوعك ضحية

(١) «فتاوى اللجنة الدائمة» (٣٤٢/١).

التشيع ـ وكنت أعزل ليس لك من سلاح العلم وحصانة الاعتقاد، نظراً لتيجانيتك ما يدفع عنك ـ، وإني لمشفق لحالك. ولكن لا يعني ذلك أن تحسب كل الناس مثلك ـ، أنت سرقت عقيدتك في سفرك القديم الذي لم تكن فيها محصناً من سراق العقائد، لا سيما الشيعة في هذا العصر، إذ لم تكن تعرف عنهم شيئاً، بل كنت تعرف ما يؤهلك للسقوط في مخالبهم، تعرف أنهم يزعمون أن جبريل خان الرسالة! وأي فرصة تتيحها لشيعي أفضل من هذا لغزو معتقدك، عندما يصور لك أن الكل متكالب ضدهم، متحرش بهم، ولا أدل على هذا من أنهم يقولون فيهم كيت وكيت مما لا يقولونه، أو على الأقل لا يقوله الجعفرية منهم، ويأتيك بالحجج القوية، أنهم لا يقولون ذلك فتلين له، وتصغي إليه و.. والحقيقة أن هذه صورة متكررة لضحايا الشيعة. لكن الذي يصف القوم بما فيهم بلا زيادة أو نقصان ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ۚ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۖ﴾ [المائدة: ٨]، فهذا يبحثون للولوج إليه، من غير هذا من المنافذ!

ونعود بعد هذا للحرج الذي سببه إلى خصمه ـ وما هو إلا حرج من كيس التيجاني ـ فقد زعم أن ذلك العالم أجاب عما ظنه التيجاني قضية مختلفاً فيها فقال: «ما لنا وليعقوب وهو من بني إسرائيل!! وقد نسخت شريعته شريعة الإسلام»، أهذا أدب يصدر من مسلم؟! أن يتكلم عن نبي كريم، ورسول عظيم، على هذا النحو من الاحتقار والاستخفاف؟! فكيف بعالم؟! ويعقوب هو إسرائيل نفسه، وهذا معروف عند طالب علم فكيف قال عالمك: «ما لنا وليعقوب وهو من بني إسرائيل؟!» أهو من بني نفسه يا تيجاني؟!

إنك تذكرني بسلفك الموسوي حين يكذب الكذب المفضوح الذي لا يلبث أن يكتب بيده ما يفضح كذبه، كما فعل في كتابه «أبو هريرة» في حديث دخول أبي هريرة على رقية عليها السلام، إذ زعم أن أهل السنة صححوه بالإجماع ولم يذكر في المقدمة من أين استقى هذا الخبر، فإذا به ينسى فيذكر آخر الكتاب، أن الحديث ليس له ذكر إلا في كتاب واحد، وحكم عليه صاحب الكتاب بالضعف فقال: «صحيح الإسناد واهي المتن» فأين الإجماع، إنه صفر فهل في الدنيا كذب أفضح من هذا؟!

إن العلماء لما قالوا عن الشيعة لا سيما الإمامية أنهم يكذبون، فهي شهادة صادقة عليهم، **وها هم الأحفاد يؤكدون الحكم الصادر في الأجداد!!**

والتيجاني ضرب بسهم وافر من ذلك، وكما ذكر عن خصمه ما لا يمكن تصديقه في حق نبي الله يعقوب عليه السلام، فها هو يقول ما هو أكبر في حق الرسول ﷺ: «الرجال (يعني النبي ﷺ) مات منذ أربعة عشر قرناً»!! ولماذا لا تذكر من هو العالم؟! قال تعالى: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ [النمل: ٦٤].

❏ صحة أحاديث مراجعات التيجاني تشبه صحة مراجعات الموسوي

قد عرفت أن الموسوي نقل على لسان شيخ الأزهر أن أهل السنة لا يصححون الأحاديث التي احتج بها الموسوي، فالموسوي يعرف أن الخبر بغير صحة لا يسوى شيئاً في سوق الحجاج، فأوهم القارئ أن الشيخ قبل ووافق على ما صححه الموسوي، حين بيّن أنه لو يعلم أنها ـ الأحاديث ـ **غير صحيحة عند أهل السنة لما ساقها**، وأوهم القارئ بالتالي أن القارئ ما عليه إلا الاطمئنان إلى صحة الموسوي فيما خطت يده، وأقره شيخ الأزهر.

ومثل هذه المحاكاة تجدها في مراجعات التيجاني، أعني في حواراته التي يفوق في إخراجها الموسوي، لأنه كما اعترف ـ يجيد التمثيل ـ وإن كانت المادة العلمية تخونه مرة بعد مرة، وبما أن ذاكرة التيجاني مترامية الأطراف في مجال الخيال المسرحي، وينسى آخرُها أولها، فما لنا بد من عرض بعض مراجعات «الموسوي» التونسي!

النبي ﷺ يقتنع بالتيجاني، كما اقتنع شيخ الأزهر بالموسوي

ونبدأ سياق الخبر من حيث زار التيجاني مسجد «الحسن الثاني» المعلمة المعروفة في مدينة الدار البيضاء، فمن هناك بدأ تصوير **الفيلم الروائي** التالي، وأخطر ما فيه، ظهور شخص الرسول ﷺ في مشهد من مشاهده! حيث قال التيجاني:

«وجلست بعد المشي الطويل لأريح جسمي من عناء التعب وقد خلعت حذائي ومددت رجلي وأنا أنظر يميناً وشمالاً، وأتطلع للكتابات القرآنية التي

خطت بخطوط كوفية قديمة وأحاول قراءتها، جاءني رجل مغضب وانتهرني بعنف لأسحب رجلي لأنها كانت باتجاه القبلة[١]، وحاولت تهدئته بلطف بعدما وقفت، قلت له بأنني ما فعلت محرماً لكي تعاملني بهذه القسوة، وكل في الأمر أنه يكره عند البعض أن تمد رجليك باتجاه القبلة.

قال: وماذا تعرف عن الدين حتى تناقشني بهذه المسائل؟

قلت: عبدكم[٢] الحقير أستاذ تربية إسلامية ودكتور فلسفة إسلامية وأعرف بحمد الله كل هذه المسائل. نظر إلي نظرة سخرية واستهزاء وذهب إلى حال سبيله، وجاءني بعده رجل آخر عليه علامات الوقار، ولحيته بيضاء تتدلى على صدره[٣]، وقد رتبها ترتيباً متناسقاً، فطلب مني أن أصحبه خارج المسجد فتبعته ومشينا **بعيدين** عن الناس.

قدم نفسه بأنه شيخ طريقة صوفية تنتمي إلى الشاذلية وأنه من مدينة فاس وقد جاء للزيارة.

ثم قال: أما أنت فمن تونس دكتور فلسفة إسلامية[٤].

قلت متعجباً: من أعلمك بكل هذا؟

قال: الرجل الذي انتهرك عن مد رجليك إلى القبلة، هو من أتباعي ومريدي[٥].

قلت مطمئناً: ولماذا أخرجتني من المسجد وكانت نيتي الاستراحة؟

قال: هناك أعين كثيرة، وآذان أكثر، والصيادون متواجدون في كل مكان داخل الجامع.

---

(١) لو جربت أيها القارئ أن تفعل مثل ما زعم التيجاني في مسجد «الحسن الثاني» أو غيره؛ لتعلم أنه لن يلتفت إليك أحد، لا بلطف، ولا عنف! ومثل هذا لا يقع إلا للتيجاني، فسبحان الله!!

(٢) تأمل!

(٣) لا يفتك ديكور الإخراج!

(٤) انظر عنصر المفاجأة في الإخراج التمثيلي!

(٥) الصواب: «مريديي»!

قلت: وما شغلي أنا بكل هؤلاء؟ أنا عابر سبيل قضيت يومين وغداً سأسافر إن شاء الله تعالى.

قال: ألست أنت «الدكتور التيجاني»؟

وانتفضت لهذا السؤال، مستغرباً: كيف عرفتني؟

قلت مستنكراً: من هو التيجاني؟

قال: صاحب الكتاب المشهور[١] «ثم اهتديت».

اطمأن له قلبي وابتسمت في وجهه قائلاً: كيف عرفتني؟

قال: **رأيت صورتك في بعض المجلات التي أهديت لي (!)**، عند ذلك قلت: نعم أنا هو التيجاني، وهل قرأت كتابي؟ قال: طبعاً! قرأت لك ثلاثة كتب، وعندي ملاحظات واعتراضات على ما كتبته.

قلت مسروراً[٢]: تفضل هات ما عندك لعلنا نتفاهم.

قال: لم تسألني كيف وصلت إلي كتبك الثلاثة.

قلت: إيه ذكرتني! ولكن فرحة لقائك صدفة أنستني كل شيء فلم يعد هناك تعب ولا خوف، فقل لي كيف تحصلت على الكتب؟

قال: هي قصة عجيبة[٣]، ولكني سأحكيها لك كما وقعت(!)، بما أني شيخ للزاوية الشاذلية يأتيني الزوار من كل مكان. وقد تعرفت مرة على أحدهم وهو مسلم من السنغال، من المتصوفية يتردد على الزاوية مرة أو مرتين في العام، وانعقدت بيني وبينه علاقة ودية، وأصبحنا أخوين في الله لا يكتم عني شيئاً، ولا أكتم عنه، وكان يحترمني كثيراً وأنا أبادله نفس الشعور أو أكثر لما لامسته فيه من استقامة وحسن أخلاق وبراءة.

---

(١) سقط المخرج هنا على أم رأسه، فحتى يومنا هذا والكتاب في السوق المغربية شبه عدم!

(٢) وما سر هذا السرور؟!

(٣) وكل قصصك عجيبة! وانتبه للإخراج: قصة داخل قصة، ورواية داخل رواية ومحتوية على روايات!!

وجاءني[١] ذات يوم مضطرباً ومشوش الفكر يحمل معه كتاب «ثم اهتديت» وقال لي بأنه قرأ الكتاب ثلاث مرات، وأحدث فيه شكوكاً كثيرة وهو عاجز عن الرد[٢] عليه، ثم أردف يقول: إذا كان ما يقوله هذا الرجل صحيحاً[٣] فكلنا **ذاهبون إلى الهاوية وما أدراك ماهية نار حامية (!)** ثم طلب مني قراءة الكتاب والرد عليه بسرعة قبل أن يتأثر به خلق كثير عندنا في السنغال، فأخذت منه الكتاب وسألته من أين اقتناه[٤]، فقال: إنه يباع عندنا في السنغال، وقد أهداه لي بعض أصدقائي الذين تأثروا به.

فهدأت من روعه وقلت له: سأقرأ الكتاب مدة إقامتك عندي، وسأعطيك رأيي فيه بعد القراءة. وأقام عندي ثلاثة أيام بلياليها وكنت كلما قرأت جزءاً من الكتاب ازددت حقداً عليك خصوصاً عندما أحاول تأويل المعاني لأنفر الأخ موسى السينغالي من كتابك، فيعارضني قائلًا بأنه تتبع كل ما فيه من أحاديث فوجدها **صحيحة** كما **ذكرت في كتابك**[٥]، وعلاوة على أن الأحداث التاريخية التي سطرها الكتاب هزت مشاعره، خصوصاً ما وقع لفاطمة الزهراء بعد أبيها فكان كلما ذكرها بكى[٦] بكاء شديداً (!) ولعن كل من آذاها أو تسبب في أذيتها، وكان كثيراً ما يردد حديث الرسول ﷺ: «فاطمة بضعة مني من آذاها فقد آذاني، ومن آذاني فقد آذى الله» ثم يقول: كيف يهددها عمر بن الخطاب بحرق دارها بالنار؟ وأحاول جاهداً تكذيب هذه الروايات فيثور علي قائلاً: إنها **روايات صحيحة** ولو لم تكن صحيحة ما كانت سيدة نساء العالمين لتدفن في الليل وفي السر بدون حضور الصحابة، ثم كانت تأمر زوجها سيدنا علي بإعفاء قبرها لكي يبقى مجهولًا عن القرون إلى يومنا هذا.

---

(١) وعنصر المفاجأة في الوقت المناسب!

(٢) تماماً كما عجز شيخ الأزهر عن الرد على المراجعات!

(٣) وستعرف أنه ليس صحيحاً!

(٤) أنسيت أنه أخبرك بأنه كتاب مشهور؟! أم يريد مشهور «بالسنغال» لا في المغرب!!

(٥) وكما وجد شيخ الأزهر أحاديث الموسوي صحيحة!

(٦) وأترك للنقاد السينمائيين النيابة في التعليق على هذه المشاهد، وما فيها من مواد إثارة وتشويق، فتلك مستويات لا نطيقها!!

وبعد الأيام الثلاثة ولما **رأى بأني ما زلت أدافع عن عدالة الصحابة التي ذكرت في القرآن في عديد من الآيات وكذلك في الأحاديث النبوية الشريفة**، أخذ الكتاب من عندي وودعني وانصرف، وغاب عني لمدة ثلاث سنوات.

ولما كان العام الماضي جاءني زائراً وقد تبدلت هيئته ولبس عمامة ووضع على صدره مسبحة يسميها مسبحة الزهراء، ولما سألته عن حاله قال بأنه تشيع لأهل البيت عليهم السلام وسألته عن سبب تركه مذهب آبائه وأجداده فقال:

لما رجعت من عندك بقيت متردداً متشككاً بين تيارين تيار يدفعني للشيعة والتمسك بأهل البيت وتيار آخر يدفعني إلى التمسك بأهل السنة والجماعة واتباع ما عليه آبائي وأجدادي، وترك كل ما هو بدعة فكل بدعة ضلالة صاحبها[١] في النار كما جاء في الحديث.

وازدادت حيرتي وكثر شكي حتى تركت الصلاة، واستهنت بالدين وقلت في نفسي: إذا كان المسلمون الأولون صحابة رسول الله ﷺ قد فعلوا ما فعلوا فعلى الإسلام السلام.

وبقيت أكثر من ثلاثة أشهر وأنا مفارق الجماعة لا أصلي ولا ألتزم بشيء من أمور الدين والأحكام.

لكن ضميري لم يطاوعني وبقيت أوبخ نفسي وألعن اليوم الذي قرأت فيه ذلك الكتاب.

قلت: أي كتاب تقصد؟

قال: كتابك «ثم اهتديت».

قلت: أكمل القصة بارك الله فيك.

استطرد يقول: قال لي، ذات ليلة بينما أنا نائم جاءني الشيخ الطاهر الذي هو معروف في قبيلتنا، فقال لي: ما بك يا موسى؟ لماذا أنت متحير لماذا تركت الصلاة؟

---

(١) ومرة أخرى خانتك العبارة، فليس في الحديث أن صاحب الضلالة في النار، بل «كل ضلالة في النار» وذلك لا يستلزم أن يكون صاحبها في النار، لأسباب لا تخفى على أهل العلم، وخفيت على التيجاني، ومن هنا افتضح!

قلت: يا سيدي دلني على الحقيقة لأني تهت بين أقوال العلماء ولم أعد أعرف كيف أصلي.

فقال لي: قم الآن وتوضأ وصل لله ركعتين واطلب منه أن يرشدك إلى الحق فالله وحده الذي يهدي من يشاء من عباده، قال: فاستيقظت مذعوراً وأسرعت إلى الغسيل وصليت لله وأنا أبكي، وأقول: اللهم دلني على الحق واهدني إلى صراطك المستقيم، ثم قرأت ما تيسر من القرآن الكريم حتى أحسست بالنوم يعاودني فنمت في مكاني والمصحف على صدري.

فرأيت في منامي رسول الله ﷺ واقفاً وقد أدار وجهه عني، وبين يديه كتاب موجه إلي، تطلعت فيه فإذا مكتوب عليه «ثم اهتديت» واستيقظت في هذه المرة على أذان الفجر، فنهضت من وقتي وتوضأت وصليت وأنا كلي إيمان واطمئنان بأن الحق في هذا الكتاب وأن رسول الله ﷺ أراد أن يقول لي: اتبع هذا لأنظر إليك وترى وجهي[1] . . .».

هذا جزء من القصة، أو هي القصة المولدة داخل القصة الأخرى، استمتعنا بها إخراجاً، وحواراً وإثارة وحجة، وختمت بذلك المشهد الخطير، والموقف الكبير، الذي تقشعر منه المشاعر، وتتهيبه النفس، مشهد تبدو فيه **شخصية رسول الله ﷺ وقد جعل لها التيجاني دوراً**، رغم أنهم يمنعون ظهورها في الأفلام! ولكن نحن هنا في الأحلام فلا مانع من ذلك! وهذا رسول الله ﷺ اقتنع واعترف أن الحق في هذا كتاب «ثم اهتديت»، **فهذه «مراجعات» تفوق «مراجعات» الموسوي، أجل فأين شيخ الأزهر من الرسول ﷺ؟! شككنا في تصديق اقتناع شيخ الأزهر، والتيجاني يطلب منا تصديق اقتناع النبي الأطهر ﷺ!!**

أسلوب واحد! عمدته ترويج الأساطير على حساب الحق، وبيع الروايات على حساب الصدق، وتصوير الباطل في صورة بطل، ولك أن تقارن ـ مع الفرق في أمور شكلية ـ بين هذه الروايات، والروايات «اليهودية الهوليودية»! وكيف ينفقون بالكذب سلعة لا قيمة لها، ومع ذلك **تجد لها زبناء.**

---

(١) «فسيروا» (ص: **١٨٣**). قلت: لو عكست التأويل لكنت أقرب! وعلى كل حال تلك رواسب الماضي الضال من الوجهين!!

هناك شيخ الأزهر جعله الموسوي موافقاً على صحة كل الروايات التي أوردها، وهنا جعل الموسوي التونسي في مراجعاته ذلك المستبصر، بل وشيخه، بل والرسول ﷺ، مصدقاً مقتنعاً بصحة الروايات مع ما فيها من كذب واضح وفاضح، ليس في الروايات في حد ذاتها، فذلك أمر استتب قبل اليوم، ونفض العلماء أيديهم منه، وصرحوا بذلك، وصاحوا به! ولكن المقصود منه إمامية اليوم، حين يزعمون أن الحديث صحيح عندنا، فيكذبون في وجوهنا بجرأة منقطعة النظير!

❏ ومن المناظرة أيضاً

ولا عجب، فقد استلم التيجاني من النسخة الأصلية هذه الخطة، وحفظ الدرس كما ينبغي، وما له لا يحفظه وهو يكرر قراءته مرات ومرات، وفتح أمامه عدة آفاق باعترافه(١).

ولذلك فإذا اعترف للموسوي الأول شيخ الأزهر، فشيوخ كثير اعترفوا ورأوا كلام التيجاني منطقياً، فها هو واحد منهم يروي لنا التيجاني ـ الضحية المسكين ـ الحوار معه، فنقبض منه ما يلي:

«ولما رأى الشيخ العالم **كلامي منطقياً، وحجتي مقبولة**. . .

قال: أنصحك لوجه الله تعالى مهما شككت فلا تشك في الخلفاء الراشدين فهم أعمدة الإسلام الأربعة إذا هدمت عموداً منها سقط» وقال أيضاً هذا العالم:

«يا بني أغلق باب الاجتهاد من زمان.

فقلت: ومن أغلقه؟

قال: الأئمة الأربعة.

فقلت متحرراً: الحمد لله إذ لم يكن الله هو الذي أغلقه ولا رسوله ولا الخلفاء الراشدون الذين أمرنا بالاقتداء بهم»(٢).

---

(١) «ثم اهتديت» (ص: ١٤١).

(٢) «ثم اهتديت» (ص: ١٣٥ ـ ١٣٧).

وعلى كل حال، حكايات التيجاني فنون كثيرة، قد تستغفل طائفة من الناس، لكنها لا تنفق في سوق العقلاء الذين يرون في سردها علامات افتراءاتها وزياداتها، وتأمل قوله عن ذلك الشيخ العالم النحرير الذي زعم أن الأئمة الأربعة أغلقوا باب الاجتهاد، ولو أمهلت التيجاني إلى آخر نفس في عمره ـ الذي نسأل الله جل شأنه أن يرده فيه إلى الحق رداً جميلًا ـ لما استطاع أن يأتي بنصف كلمة عن الأئمة الأربعة فيها شيء عن غلق باب الاجتهاد، فليفند إذن هذه الشبهة ـ التحدي ـ! وإلا فهو اعتراف باختراع شخصيات وهمية يسلمها في حكاياته ومسرحياته أدواراً مختلفة، ويبقى دور البطل في كل «المراجعات» للموسوي التونسي!! وذلك بحق، وعن جدارة واستحقاق!

الكتب جاهزة والمحاور يشكك في مدى صحة النسخ

والتيجاني حيثما حل، وأينما ذهب وارتحل تكون المراجع قريبة المنال من قِبَله، جاهزة في انتظاره، كأنه ضرب معها موعداً في إفريقيا وأوروبا وأمريكا وفي كل مكان يحتاج إليها فيه يجدها قريبة مجيبة.

ففي السويد يعتذر للمناظرين قائلًا:

«وكما تعلمون أني عابر سبيل متكلم وليست مكتبتي تحت يدي، ومع ذلك فقد جئتكم بكتابين وجدتهما هنا(!)[١] وهما. . .[٢] إلخ» وذكر موطأ مالك وكتاب الصحيح للبخاري.

وصحيح البخاري جاهز في بيت صديق له في العراق، فقد دمغ مناظره! بقوة، وفاز عليه بالحجة وقال: «مع الأسف يا أستاذ هذه أقوال البخاري الصادق الذي يوازي عندكم كتاب الله[٣]. وكاد أن يختنق من شدة الغضب ووقف يصيح في وجهي قائلًا: أتحداك، لا تكذب على البخاري!».

استفزني بهذه الكلمات وغضبت لقوله: «لا تكذب على البخاري»، ولكن

(١) طبعاً!
(٢) «فسيروا» (ص: ٢٨٣).
(٣) تأمل! وابحث في الوجود عن هذا العلم الذي يجعل كلام الله مساوياً لكلام المخلوق!!

السيد عبدالله الأسدي شد على يدي وغمزني فقلت له: هل عندك **صحيح البخاري** في البيت؟ قال: نعم» إلخ.

فهل ضرب التيجاني مع البخاري موعداً بحيث يلقاه في كل البيوت؟ إنه سر «المراجعات» ولغز من ألغاز «الحوارات»، وكنز من كنوز «المناظرات»، أين أفلام الخيال العلمي، وماذا ترك لها التيجاني؟!

إنه يقيم البينة ويظهر المحجة، ويبني الحجة فوق الحجة، وينْكَسِرُ الخصم ويخصم، ويتقهقر ويهزم، ولا يجد مفراً ولا مهرباً، ويجعله يشكك في الكتاب الجاهز، ولا يعترف بصحته ويدعي تزويره من قبل الشيعة، إلى أن يقنعه التيجاني بخلاف ذلك، فيسقط ما بيده، وتخرص كل اعتراضاته، وتخمد حرارة حجته!!.. قصص وحكايات لا يحسنها سوى التيجاني، .. فهو يجيد التمثيل كما قال!

ومناظرات التيجانيين، أو النسخ الأخرى!

والحقيقة أن أسلوب المناظرات هذا جزء من الخطة التي استنسخ بها كثيرون، وصاروا يكررونها بدورهم، ويركبونها في خططهم، ويعولون عليها في كتاباتهم!

وقلَّ كتاب من كتب هؤلاء الضحايا إلا وللحكاية والرواية حيز ومكان، ومن خلالها يمررون الحق والباطل، والصدق والبهتان! إنه الإخراج الفني الذي دستوره كتاب «المراجعات»، ولو أخذ ألواناً شتى، وصوراً عدة. ويبقى التيجاني ـ والحق يقال ـ عبقري هذه الصناعة السينمائية، نظراً للمواهب التي أبان عليها، وبالقياس إلى الإبداعات والابتداعات التي كشف عنها!

لقد اعتقل الموسوي هؤلاء، وأسرهم بقصة بمثابة النموذج والمثال الذي يقيسون عليه، وينطلقون منه لتأسيس «مراجعاتهم» الخاصة بهم، وبناء مناظراتهم التي تلدها بنات أفكارهم، ولا يلزم أن يكون الكل من عدم، فقد يكون لبعض الحوارات أصل، وكذا المراجعات، لكن قطعاً وجزماً خلاف الصورة التي عرضت بها، وأمارات الوضع لائحة، وعلامات التزييف واضحة!!

❀ ❀ ❀

التيجاني وزواج المتعة

كلمة حول زواج المتعة عند الشيعة الإمامية(١).

❐ أولاً: التعريف

إن المتعة كما هي عند الشيعة تنحصر في أمرين: «مهر معلوم، وأجل معلوم»(٢). وهذا القول منسوب إلى الإمام المعصوم في نظرهم، جعفر الصادق رضي الله عنه، وروي أيضاً بلفظ آخر قال فيه عندهم: «لا تكون المتعة إلا بأمرين: **أجل مسمى، وأجر مسمى**»(٣).

ومن هنا يتبين أن الرجل يستطيع أن يجامع أي امرأة في الطريق، ولا حاجة له بشهود، ولا ولي، **وقد تجد كبير عناء كي تميز بين هذا الزنى الإمامي، وبين الزنى العامي!** وأغرب من هذا، أنهم ينسبون ذلك إلى الأئمة الأطهار!! تأمل هذه الرواية التي أُلْصِقَتْ بأحد أحفاد بيت النبوة، جعفر الصادق رضي الله عنه:

جاء في وسائل العاملي تحت باب: عدم تحريم المتعة بالزانية وإن أصرت (على الزنى) ما يلي: «قلت لأبي عبدالله (عليه السلام): إن عندنا بالكوفة امرأة معروفة بالفجور، أيحل أن أتزوجها متعة؟ قال: فقال: أرفعت راية(٤)؟ قلت:

---

(١) ينظر كتاب «زواج المتعة في الفقه الشيعي الإمامي؛ عرض ونقد»، للمصنف.
(٢) «التهذيب» (٢٣٦/٧)، للطوسي، و«الوسائل» **٤٣/٢١**) للحر العاملي.
(٣) (٤٥٥/٥) للكليني، و«التهذيب» (٢٣٦/٧) للطوسي، و«الرسائل» (٤٣/٢١) للحر العاملي.
(٤) لوحة إشهار للدعارة!!

لا، لو رفعت راية أخذها السلطان، قال: نعم تزوجها متعة. قال: أصغى إلى بعض مواليه فأسر إليه شيئاً، فلقيت مولاه، فقلت له: ما قال لك؟ فقال: إنما قال لي: لو رفعت راية ما كان عليه في تزويجها شيء، **إنما يخرجها من حرام إلى حلال!!**(١) **ترى ما الفرق معشر العقلاء؟! فإذا لم تكن هذه دعارة، فلا دعارة في الدنيا!! من هنا قال الخميني**: «**يجوز التمتع** بالزانية على كراهية خصوصاً لو كانت من العواهر والمشهورات بالزنا، وإن فعل **فليمنعنها من الفجور**(٢)!»اهـ. **وماذا يسمى ما هو معها فيه: أذاك فجور وذا لقاء الطهور؟!**

ومما يجب التنبيه عليه أن الإمامية، حين يتمتعون، فإنهم يفعلون ذلك بمعنى التقرب والتبتل، فهل ثمة إغراء للأهواء أخطر من هذا البلاء؟! فليس غريباً أن يسقط التيجاني، وغير التيجاني! فما لا يتحقق بكثرة الصلاة والصدقة، وتلاوة القرآن تحققه شهوة الجنس، أي أن حسنات الفروج فاقت حسنات القلوب، كما سوف ترى! وكأن لسان حال شرع القوم «ألا إن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله ألا وهي الفرج!!». وأدع القارئ يتأمل هذه النصوص التي سأسوقها من **حُرّ نُصوص العاملي الحر**، وليُعفني من التعليق عليها؛ فهي ناطقة بنفسها، غنية عن كل الافتئات عليها!!

❑ روايات إمامية ترغب في المتعة، وأخرى ترهب من تركها!

جاء في وسائل العاملي ما يلي: «**باب استحباب المتعة وما ينبغي قصده بها**» «قال أبو جعفر عليه السلام: إن النبي ﷺ لما أسري به إلى السماء قال: لحقني جبريل عليه السلام فقال يا محمد (ﷺ): إن الله تبارك وتعالى يقول: إني غفرت **للمتمتعين من أمتك من النساء**».

و«عن أبي عبدالله (عليه السلام) قال: قال لي: تمتعت؟ قلت: لا، قال: لا تخرج من الدنيا حتى تُحيي السنة».

و«عن أبي عبدالله (عليه السلام) قال: ما من رجل تمتع ثم اغتسل إلا خلق الله

---

(١) «الوسائل» (٢٩/٢١) للحر العاملي، و«التهذيب» (٤٣٤/٧ ـ ٤٣٥)، للطوسي.

(٢) «تحرير الوسيلة» (٢٦١/٢).

من كل قطرة تقطر منه **سبعين ملكاً يستغفرون له يوم القيامة ويلعنون متجنبها إلى يوم القيامة**»[١].

❐ المتعة في نظر التيجاني وإيجابياتها

حاول التيجاني عند كلامه عن المتعة أن يخفي كثيراً من الحرج الذي لا يستطيع دفعه إلا وهو يبتلع ريقه خجلًا، لما في المتعة من خلاعة ومهانة، واحتقار للقيم؛ ذلك أن المتعة كما هي عند الشيعة، أن يلتقي الذكر والأنثى بغير شهود، مقابل شيء تقبضه الأنثى قائلة: زوجتك نفسي ساعة[٢] أو يوماً أو شهراً وهكذا**!!** أو جماعاً واحداً**!!**

إن هذا العمل المُخجل لا ينفع أن يستره التيجاني تقليداً للشيعة بأسماء مثل «الزواج المؤقت» أو «**الزواج المنقطع**» كما قال الخميني**!!** لأن الفعل القبيح لا يجمله الاسم الحسن، والعاهرة لا تغطي قذارتها بما تطلي به جسدها من العطر الطيب، فإن نتن فعلها يزكم نفوس الأطهار من وراء طيب الأزهار!!

أما التيجاني فهذا الفعل عنده ليس قبيحاً «في حد ذاته، ولكن الناس لم يعرفوه ولم يمارسوه»[٣]، فما علينا إذن إلا ممارسة ذلك، وتذوُّق العسيلات تلو العسيلات، حينئذ سوف نركن إلى هذا العمل، ولا نمجه ولا نشمئز منه بعد، إنه تفكير في القمامات الخلقية**!** والحمد لله الذي أبعد عنا هذا العار**!** ومع ذلك رأى التيجاني في القمامة إيجابيات، ننقلها للقارئ باختصار:

❐ إيجابيات المتعة في عين التيجاني

إن من علامات انقلاب الموازين، واختلال المقاييس، أن يرى التيجاني في الخسة حلًا للفضيلة، وفي الدعارة متنفساً للطهارة، ومن المضحكات

(١) «الوسائل» (**١٥/٢١ ـ ١٦**) للحر العاملي.
(٢) بمعنى وقت محدد بستين دقيقة، لا بمعناها القديم حيث تعني جزءاً من الوقت غير محدد.
(٣) «كل الحلول» (ص: **٣**).

المبكيات، أن العاهرة التي تقبل هذا العار، لها ـ في نظر التيجاني ـ أن «تقول مثلًا:

على شرط أن نقضي شهر العسل في مكة المكرمة»[١] فلم يرض بممارسة هذا المسخ إلا في البلد الحرام، والمجون (بالميم) فنون! شهر العسل في مكة المكرمة، أم شهر فجور في البقعة المحرمة!!

واسترسل التيجاني يذكر ويذكِّر بإيجابيات هذه الفاحشة فقال منها:

ـ **أولاً**: أن الطالب والطالبة اللذان[٢] يعيشان مع بعضهما طيلة السنة الدراسية وهما في سن ثورة الغريزة الجنسية لو تزوجا زواجاً مؤقتاً للمعاشرة والمصاحبة والاستمتاع حتى بدون جماع!! ما دام الشرط قائماً ومقبولًا من الطرفين...[٣] إلخ هذا الهراء. فكم واحد سوف يذوق عُسيلة الطالبة وتذوق من عسيلاتهم قبل أن تتخرج وتتأهل للزواج يا تيجاني وتصبح أماً مربية للأجيال؟! لا سيما من كانت سنوات دراستها خمسة وستة و.. إذا لم تستح فاصنع ما شئت! أيرضى التيجاني أن يكون عشرون، أو ثلاثون، أو أكثر، أو أقل، تمتعوا بزوجته زواجاً مؤقتاً، بلا شهود، بل يكفي أن يذوقوا عسيلتها ساعة أو نحوها، مقابل ما تقبض من كل واحد منهم، ثمن شرف وموالاة آل البيت، وبعد ذلك يأتي دوره هو في الزواج الدائم، فإذا رضي التيجاني بهذا السقوط وقبل هذا الهبوط، فاللهم لا شماتة! وإن لم يرض ـ وهو رجاؤنا وأملنا في كل مسلم ذي نخوة ـ فكيف تنسب لرب العزة ما تستحي من قبوله ولا ترضى به؟! جاء في الحديث: «**أتعجبون من غيرة سعد؟ والله لأنا أغير منه، والله أغير مني**»[٤].

ـ **ثانياً**: ومن السخافات التي جعلها التيجاني من إيجابيات هذا الزنا المقنع أنه «يحل أيضاً مشكلة للأرملة التي توفي عنها زوجها فلا تقدر على الزواج الدائم

---

(١) نفسه (ص: ٣١٤).

(٢) كذا في الأصل، والصواب: اللذين، وهذا النوع من الأخطاء مستمر مع التيجاني منذ بداية هدايته!

(٣) نفسه (ص: ٣١٨).

(٤) «**متفق عليه**» من حديث المغيرة بن شعبة.

من أجل أولادها أو من أجل أسباب أخرى»[١] فأي أبناء هؤلاء الذين من أجلهم لا تتزوج المرأة من يصون عرضها ويرعى أبناءها، ويرضون أن يدخل على أمهم مرة بعد مرة من يشبع غريزتها، ويحل مشكلتها، يا له من عار! وأنا أقترح ـ والله يغفر لي ـ على التيجاني حلًا آخر من جنس هذا المسخ، أن هذا الزنى المؤقت فيه مخرج للأرمل ذي الأولاد، فهو الآخر لا مانع عند القوم أن يُدخل على أبنائه كل يوم امرأة تشبع شهوته، وتداعب غريزته، ثم تخرج وقد قبضت ثمن تقواها!! لا إلٰه إلا الله! يا لها من إيجابيات وصدق الله: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُواْ فِي ٱلْأَرْضِ قَالُوٓاْ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴿١١﴾ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ وَلَٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ ﴿١٢﴾﴾ [البقرة: ١١، ١٢].

ـ **ثالثاً**: وها هو التيجاني يقترح حلًا للرجل «الذي يشغل عنده في البيت فتاة.. فالإسلام لا يبيح له لمسها»، فتفتقت عبقريته أنه «بإمكان هذا الرجل أن يزوج ابنه الصغير [قد لا يتجاوز عمر الصبي العاشرة كما قال] لهذه الفتاة بعقد المتعة ولمدة الشغل وبذلك **تصبح كنته ومن محارمه فيزول الإشكال**»[٢] إنها سخافة ما بعدها سخافة، صبي في العاشرة يدرب على الفاحشة منذ نعومة أظافره، ويعتاد الوسخ في يفاعته.

أما كان من الأجدر أن تقترح ما هو أظهر وأطهر، وهو أن يعظ رب البيت الخادمة على أن تحافظ على لباسها الشرعي، أو يشترط عليها ذلك عوض أن يشترط عليها أن تخلع حياءها؟!

ثم ماذا سيكون الأمر لو بلغ الصبي، وبدأت غرائزه تفرض نفسها، وتتشوق إلى تحقيق مآربها، عندي حل ـ ومرة أخرى أستغفر الله من اقتراحه ـ وهو أن تتزوج متعة بالأب أياماً، لنقل نصف سنة، ثم بعد شهرين تنتقل للابن وفي كل حال هي محرم لواحد منهما وزوجة بالمتعة للآخر، ما رأيك يا تيجاني لو أن لك أختاً يتناوب عليها المتقون على هذا النحو؟! اللهم ارحم عقولنا!

ويمضي التيجاني في اقتراح حل لمشكلة الساعات الإضافية، التي يقدمها الشباب للشابات، وبغير الزنا ـ أعني بغير المتعة ـ يجد كل منهما نفسه في حرج

(١) نفسه (ص: **٣١٩**).

(٢) نفسه (ص: **٣٢٠**).

لقوله ﷺ كما قال التيجاني: «**ما اختلى رجل وامرأة إلا كان الشيطان ثالثهما**»[١] لهذا «فزواج المتعة يحل لهما الخلوة ويحل لها أن تصافحه وتضع حجابها أمامه والمهم لها أن تشترط ما تريد»[٢]، وعلى هذا فإذا كان الشاب يقدم كل موسم دروساً خصوصية لفتاة، أو فتيات، فيتزوج كل سنة عشرات الفتيات، حتى يكشفن له عن زينتهن، من ذراع وساق و... أستغفر الله العظيم.

كل هذه الأوساخ التي حاول التيجاني إعطاءها مشروعية مزورة يستقذرها عامة المسلمين إلا الشاذ منهم، ولذلك اعترف التيجاني نفسه متأسفاً «أن المسلمين لا ينظرون إلى هذا الزواج[٣] إلا بعين النقد»[٤] لأن هذه فاحشة عند كل العقلاء، بما فيهم الذين أباحوا الفحشاء، وقننوا الدعارة، فالجميع يستنكف من هذا المسخ، إلا التيجاني ومن روضوه بالبهتان والافتراء، فوقف مضطرباً بين نداء العقل، وهمس الضمير، وكلاهما يدين هذه الفاحشة المتسترة بأسماء الفضيلة، وبين النصوص المتواترة، والمرويات المتكاثرة التي تفتح الباب على مصراعيه لهذا المسخ، بل وترغب فيه، وترهب من تركه، والزهد فيه، وقد سلم لتلك النصوص بالمصداقية، فلا يستطيع رد روايات «الصادقين» الذين أصبح أداة طيعة ـ من حيث يدري أو لا يدري ـ بين أيديهم، وتتجلى حيرة التيجاني في قوله «فنحن إذ نقدم هذه الأطروحة لا نجبر أحداً بقبولها والعمل بما فيها»[٥]. ومعاذ الله أن يقبل هذه السخرية عاقل نقي، أو مسلم تقي!

ونسأل التيجاني ومن وراءه، أترون أمير المؤمنين علي بن أبي طالب يرضى أن يُسلم بنته زينب رضي الله عنها متعة لشباب المسلمين، هذا مرة، ثم ثان، فثالث فعاشر وهلم جراً؟! إن قلتم ـ ويحكم ـ: نعم، فعياذاً بالله منكم، وسحقاً

---

(١) نفسه (ص: ٣٢٠).
(٢) نفسه.
(٣) ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا﴾ [الروم: ٣٠] ثم هذا زواج متعة اسماً! وهو زناً فعلاً وجسماً، أفلا يستحق الاستقذار لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا۟ ٱلزِّنَىٰٓ ۖ إِنَّهُۥ كَانَ فَـٰحِشَةً وَسَآءَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٣٢].
(٤) «كل الحلول» (ص: ٣١٥).
(٥) نفسه (ص: ٣١٧).

لعقولكم، وإن استنكفتم وخَجِلتم، فعودوا لرشدكم، واشطبوا على تلك الروايات والنقول التي تكذب على آل الرسول ﷺ، واسحبوا الثقة ممن يصحح ذلك الركام، من الافتراءات والأوهام؟! ويحكم ألستم تزعمون موالاة من أذهب الله جل وعلا عنهم الرجس، وطهرهم تطهيراً؟! فكيف تدنسون سيرتهم، وتنسبون إليهم ما يجعلهم سخرية في عين العقلاء؟!

لقد انقلبت الموازين عند التيجاني حتى أنه جعل ما أحل الله اتفاقاً، أشد على المرأة مما حرمه عليها، وذلك لما قال أنه «إذا كان هذا الزواج(١) امتهاناً لها فإن إدخال الضرة(٢) عليها على رغم أنفها.. **أشد عليها من أن يتزوج بعلها متعة عابرة قد لا تراها ولا تسمع بها**»(٣)، فانظر كيف حكم على التعدد المباح بلا خلاف، أنه أشد من «**متعة عابرة**» ـ وكان عليه أن يقول مُتعاً ـ، فلا حد للمتعة عند القوم، وإذا تزوج البعل عشرة متعة فما بقي للزوجة؟! ما أبعد الفرق بين حكمة الشريعة، وبين ضلالات هذه البدعة الشنيعة!!

تلك كانت همسة في أذن التيجاني علهُ يستيقظ من غفوته، ويهتدي من حيرته، فلو لم يكن في المذهب سوى هذه السوءة التي لا يطهرها ماء البحر، لكفى بها برهاناً على أن أصح كتب القوم مدخولة، وأوثق مصادرهم مخروقة!!

❑ وماذا عن الممارسات الشخصية؟

اللهم لا شماتة، إن هذه المتعة أو «**الجمرة الخبيثة!!**» أو ـ **الدعارة الشرعية** ـ كما سماها موسى الموسوي، وهو يوبخ أتباع مذهبه الأول، وجد فيها التيجاني فسحة للصراع الغريزي الذي كان يعاني منه، وهو يرى هنا وهناك من حوله الشهوات، وبلغ تأزم الرجل ما جعله ـ كما قال ـ(٤) «ناقماً على الدين

---

(١) أي المتعة، ولاحظ أنه كثيراً ما يفر من ذكرها باسمها، شأنه شأن من يحتسي الخمر، ويسميها بغير اسمها وهو يحسب أن القضية حلت بتبديل الاسم! هيهات، هيهات!

(٢) لاحظ أنه لم يسمها زوجة ثانية، فالمتعة زواج والزوجة ضرة ولله في خلقه شؤون ﴿وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنْ هَادٍ﴾ [الرعد: ٣٣].

(٣) «كل الحلول» (ص: ٣١٦).

(٤) «لأكون مع الصادقين» (ص: ١٦٦).

الإسلامي، وأحدث نفسي بأن **أحكامه قاسية**.. إلخ». وصرح أنه عاش «كما عاش أغلب الشباب المسلم في صراع دائم بين حضارة غربية أو قل بين غريزة تطالبني بإشباعها وبين عقيدة تخوفني عقاب الله سبحانه»(١)، ولما كان بين هذين الإحساسين ـ الشعور الناقم والصراع الدائم ـ وجد النجاة في هذا المذهب، **والشهوات هناك تجد سوقها،** لذلك اعترف الرجل أنه لقي «في معتقدات الشيعة رحمة واسعة»(٢)! قلت: طبعاً ما دامت المتعة فتحت عقله، وقلبه ومآرب أخرى! ويا لها من متعة تجعل القلب ينتقل من الصدر، والعقل يهوي من الرأس، وهذه هي السعادة! فلا غرابة أن يقول التيجاني: «ما فهمت أسرار الإسلام وشريعة الإسلام السمحاء إلا عندما عرفت الشيعة»(٣) وينبغي أن **يؤكد**: **وعرفت «المتعة»**.

❑ التيجاني في ضيافة أستاذ اعترف له بالزنا

وليت الرجل يستر نفسه، بل هو يشهر هذه الفواحش باسم الدين، ويعلن الرذيلة باسم الفضيلة، وقد سجل قصة تلك الفتاة القُمرية التي استغل فقرها، وخدع عقلها، وغصب عرضها، بوحي من **لص من لصوص القيم،** ومجرم من **مجرمي الشرف** ـ باعترافه! ـ ذلك الأستاذ الخائن للضمير، كما هو خائن لشرع العلي القدير، يُعلّم البنات وكل يوم يستدعي واحدة منهن ليمارس عليها كل ما يحطم التعليم، سفاح القيم هذا لو رآه شوقي ـ رحمه الله ـ لخجل من بيته الذي قال فيه:

قم للمعلم وفّه التبجيلا ... كاد المعلم أن يكون رسولا

هذا الرجل، أخبر التيجاني أن الفصل الذي يدرس فيه، يحوي أكثر من عشرين فتاة «كلهن ما بين ١٧ و٢٠ (سنة) ما فيهم(٤) واحدة عذراء»(٥).

---

(١) نفسه (ص: ١٦٧).
(٢) نفسه (ص: ١٦٧).
(٣) نفسه (ص: ١٦٨).
(٤) كذا في الأصل، والصواب فيهن.
(٥) «فسيروا في الأرض» (ص: ٢١٧).

إنها فرصة ما كان التيجاني ليتركها تفوته، لا سيما وقد عرفت أنه يعيش صراع الغريزة الضاغطة، وها هو ذا الآن بعيد عن **الزوجة المسكينة**، وأمامه مثل هذه الفرصة الثمينة، التي تتحلب لها الشهوة، وتتحل لها الحبوة! فسأل صاحبه:

ـ وكيف عرفت ذلك؟

ـ قال: **ليس فيهن واحدة إلا وباتت عندي**(١).

من هنا لم يبق للتيجاني عذر ليتخلف عن المتعة، والظروف كلها مواتية، ظروف دنيوية، وأخروية، فملائكة للمتمتع يستغفرون، وفتيات في زهرة الشباب تكتحل برؤيتهن العيون، ﴿بَلْدَةٌ طَيِّبَةٌ وَرَبٌّ غَفُورٌ ۝١٥﴾ [سبإ: ١٥].

وندع القارئ يتأمل التيجاني الضحية أين كان، وأين أصبح، تأمل وهو يحكي اختيار **العشيقة المؤقتة،** أو الزوجة المؤقتة التي سينتقيها، لا من العفيفات الطاهرات، ولكن من بيئة مناسبة للمتعة، **إنها إحدى اللواتي بتن في فراش صاحبه!** اسمع واحمد ربك أن عافاك من هذا الضلال! قال التيجاني:

«ولكن بصراحة ماذا أصنع في بلاد الغربة وليست معي زوجتي وأنا بشر ضعيف أليس من حقي أن أعطي نفسي حقها، ألم يقل رسول الله ﷺ «لنفسك عليك حق» إذاً ما المانع وكل الظروف مواتية وسأشعر بالسكينة والاطمئنان إن كانت **معي فتاة ألاعبها وتلاعبني،** ولكن ليس من طريق الحرام! ما دام أن هناك حلالًا طيباً وهذه فرصة للمتعة التي حللها الإسلام، أحيا الله من أحياها وأمات من أماتها(٢).

قلت لصديقي: إذا كان الأمر سهلًا ميسوراً كما تقول فأنا أقبل الزواج المؤقت.

قال: ماذا تعني؟

---

(١) نفسه (ص: ٢١٧).

(٢) ينسب القوم إلى الأئمة التشجيع على إحياء زواج المتعة!

قلت: زواج المتعة أعني.

قال: يزيني[١]، أنت تولي شيعي، لا يحلل ذلك إلا الشيعة.

قلت: أنا بالفعل شيعي، تكلمت معه بصراحة لأنه مثقف[٢] ويعرف كثيراً عن الإسلام(!)

قال: ماذا يهمني أنا إن كنت شيعياً، المهم بالنسبة إلي أن آتيك بمن تريد من الطالبات، **وأنت تتزوج أو تزني فهذا شأنك!**

أخذني معه إلى المعهد بعد الظهيرة وأدخلني معه إلى الفصل فرأيت في الفصل الطلبة، وأكثرهم! فتيات وقاموا! جميعاً لتحيتي، أجلسني في آخر مقعد، وهمس في أذني: اختر من تريد منهن، سوف أخرج لك كل الفتيات حتى **ترى أجسامهن، ووجوههن.**

بدأ يستخرج الفتيات الواحدة تلو الأخرى إلى السبورة كي تكتب جملة مفيدة!! واخترت من بينهن **فتاة طويلة شعرها يتدلى ويغطي ظهرها**، وأشرت إليه فكلمها قبل الخروج قائلًا: أنتِ تعرفي بيتي.

قالت: نعم، قال: أنتظرك العشية، لا تتأخري، **تبسمت وكأنها فازت بالسباق(!!).**

جاءت قبل الغروب إلى البيت وقد **تجملت وسرحت شعرها**، دخلت مع الفتاة التي **باتت البارحة في البيت فازدادت حسناً وجمالاً**»[٣].

قلت: وهكذا تزوج لمدة إقامته[٤] هذه التي لما جاءت مع الزانية التي باتت مع الزاني صديقه، ازدادت حسناً وجمالًا على حد قوله! ما سمعت أن من ترافق زانية تزداد جمالًا!! المهم عزم التيجاني على التمتع بالتي فازت بالسباق، لما تحول الفصل الدراسي إلى مكان للدعارة كأي سوق من الأسواق!

---

(١) باللهجة التونسية معناها: دعني من هذا! أتود أن تكون شيعياً؟

(٢) **ثقافة جنسية!**

(٣) «فسيروا» (ص: ٢٢١).

(٤) التي أطلعها عليها من خلال تذكرة العودة وبمهر قدره ألفا فرنك فرنسي، والعهدة على التيجاني!

لقد أُلجم القلم عن التعليق، وأحجم المنطق عن التعقيب، وخجل اللسان عن النطق، وأعظم الله عزاءنا في التيجاني!

هذه هي المتعة، الزنا المقنع الذي فتحه الشيطان في المذهب الإمامي يلج منه الباحثون عن رحمة الغرائز، لقد سمعنا في تاريخنا وديننا عن «**المؤلفة قلوبهم**»، وابتدع إبليس للشيعة «**المؤلفة فروجهم**»، وحق لهم أن يُكوّنوا جمعية الرفق بالفروج، ويأخذوا بيد التيجانيين كمستفيدين من هذه الرحمة!

وندع التيجاني مرة أخرى يروي لحظاته الأخيرة مع زوجته القمرية التي تزوجها أو زنا بها ـ كما عبر صديقه الزاني ـ، اسمع إلى التيجاني الضحية وهو يتحدث بعبارات الغرام التقي، والفجور النقي:

«الحمد لله كثيراً بالأمس ودعت زوجتي القمرية بكت لفراقي وأبكتني معها وأفهمتها أنها سنة الله في خلقه وأن الدنيا مصيرها الفراق والآخرة هي دار التلاقي، والمهم أننا تعاشرنا وتحاببنا في طاعة الله ورسوله وقرأت عليها قول الله سبحانه وتعالى:

﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَـٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَـٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓا۟﴾ [الحجرات: ١٣].

فانظري من أنت ومن أنا، من أي قبيلة أنت ومن أي قبيلة أنا، من الشعب التونسي أنا ومن الشعب القمري أنت، ولكن الله سبحانه جمعنا وتعارفنا معرفة **طاهرة شريفة!!** وكان بإمكاننا أن نتعارف معرفة نجسة دنيوية، **هناك فرق بين النكاح والسفاح، وبين الزواج والزنى**، ولذلك قال سبحانه في ذيل الآية: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾ [الحجرات: ١٣]، فنحن مكرمون عند الله! لأننا تعارفنا على ما حلل الله **فأرضينا الرحمن**، وقد جئت في الأول وأنت عاصية للرحمن يقود قدميك الشيطان، فلا لوم عليك إن كنت ضحية الجهل، وضحية المجتمع الفاسد، **والآن علمتُك الفضيلة، علمتك كيف تشبعي شهوتك بالحلال الطيب، علمتك تعاليم الرسول وأهل البيت**[(١)]**، فما عليك إلا مواصلة الطريق!! ولو**

---

(١) حاشا ومعاذ الله!

عثرت وسقطت فانهضي دائماً ولا تستسلمي وتوكلي على الله فمن توكل على كفاه، إنه حنان منان، رحيم رحمان، يحب عباده ويقبل توبتهم ويعفو عن ذنوبهم.

بكت المسكينة كثيراً حتى ظننت أني طهرتها(١) نفسياً من الآثام التي كانت تثقل ظهرها.

نهضت من فراشها واستأذنتني في الخروج إلى بيت أهلها لتنام معهم قائلة:

لأني لا أتحمل كيف سأودعك في الصباح عندما تذهب إلى المطار، قبلت اقتراحها شاكراً لها عواطفها، ودعتني وهي تقول: تعلمت منك الحب الطاهر وقد كنت أسمع عنه ولا أفهم معناه، كما عرفت أن في **الرجال ملائكة وليس كلهم شياطين**».

وهكذا أدرك التيجاني «**بفرجه**» ـ **لا** «**بقلبه**» ـ **مرتبة الملائكة(٢) في عين تلك الضحية، فاللهم لا شماتة!!**

❊ ❊ ❊

---

(١) أي نوع من أنواع الطهارة هذا، وما هو المطهر!؟ إنها طهارة من طراز فريد؟!

(٢) ولا تنسَ السبعين ألف ملك الذين يستغفرون للموسوي وهو يتمتع مع صاحبه الزاني، بينما صاحبه في الغرفة المجاورة يزني ولا يتمتع، فتنزل عليه اللعنة السبعينية!! تباً لهذا المسخ!

«التيجاني وعقدة الإمامة»

إن الذي يتابع ما يكتبه التيجاني لا تخطئ عينه ملاحظة أمر شائع وفكرة حاضرة، تكاد ترخي ظلالها فوق كل سطر يكتبه، وعند كل كلمة يخطها، إنها فكرة الإمامة. فكل من تصرف من الصحابة لا يراه إلا أراد بتصرفه إبعاد إمام، ونصب إمام، وكل من روى رواية فلا يقرؤها التيجاني إلا ليفسر بها أن ذلك الراوي حاول أن يقصي الإمام الحق، ويبعده عن حقه الشرعي، وينصب الإمام المزيف... إلخ.

لقد شغف بهذا الأمر، حتى صار يتخيل إليه في كل نص، فحيثما التفت تتراءى له مسألة الأئمة، يميناً وشمالاً، وفي القرآن وفي السنة، وهكذا. وانشغال التيجاني بالإمامة أكثر من انشغاله بالقرآن والسنة ليس بدعاً منه؛ لأن هذا السُّكر بالإمامة لقنه إياه الذين كانت لهم يد في تشييعه، فهذه أهم عقائد الشيعة الجعفرية خاصة. ولذلك فهم إمامية بخلاف غيرهم كالزيدية مثلاً، فلم يبلغ بهم الأمر درجة السكر والثمالة، والهوس والتخدير بالإمامة!

فها هو الإمام الخميني يعلن فيقول: «إن من ضرورات مذهبنا أن لأئمتنا مقاماً لا يبلغه ملك مقرب ولا نبي مرسل»[(١)]، وقال: «وقد ورد عن الأئمة قولهم: إن لنا مع الله حالات لا يسعها ملك مقرب ولا نبي مرسل»[(٢)].

وحيث إن التيجاني خضع لعملية استنساخ، فلا تعجب أن تجده يبحث عن الإمامة في كل مكان، فإن روى أبو هريرة حديثاً مثلاً فيه مدح لعثمان، ربطه التيجاني بإمامة علي، وفسره بأنه إنما أراد أن يرفع من شأن بني أمية، وإن روى

---

(١) الحكومة الإسلامية (ص: ٥٢).

(٢) نفسه.

ما فيه مدح لعلي رضي الله عنه فسره التيجاني بأن هذا مما لم يستطع أبو هريرة إخفاءه وهكذا، وقل مثل ذلك فيما ترويه عائشة وغيرها من الصحابة رضي الله عنهم.

إن التيجاني ـ إمامي تونسي ـ يحسب كل أحد يعتقد في الأئمة الاثني عشر ما يعتقده هو، فيحاسبه على ذلك الأساس. ولا يدري أن سواد المسلمين قديماً وحديثاً، لا يعتقدون أن لعلي وأبنائه تلك المكانة التي زعمها لهم الشيعة، والإمامية خاصة، فلا نعتقد ـ كما في الكافي وغيره ـ أن «الأئمة ـ عليهم السلام ـ يعلمون جميع العلوم التي خرجت إلى الملائكة والأنبياء والرسل عليهم السلام»، ولا أنهم «إذا شاؤوا أن يعلموا علموا» و«يعلمون متى يموتون وأنهم لا يموتون إلا باختيار منهم» تعالى الله عما يقول هؤلاء؛ بل قال سبحانه: ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٤٥]. وقال جل وعلا: ﴿وَمَا تَدْرِي نَفْسٌۢ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُۚ﴾ [لقمان: ٣١].

فطبيعي إذن أن الذي يعتقد في الأئمة هذا الاعتقاد، فيرى أنهم يعلمون متى شاؤوا، ويموتون باختيارهم، ويعلمون ما يعلم الرسل، بل «أنه لم يجمع القرآن كله إلا الأئمة ـ عليهم السلام ـ وأنهم يعلمون علمه كله» و«أنهم يعلمون علم ما كان وما يكون، وأنه لا يخفى عليهم الشيء صلوات الله عليهم»[1]، لا عجب أن يصدر منه، ما صدر، فلا يستغربن أحد هذا الموقف الذي يقفه شيوخ الإمامية ـ فضلًا عن أفراخهم ـ وعلماؤُهم ـ فضلًا عن أتباعهم ـ من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة، وأهل السنة عامة.

وأما أهل السنة فلم يعتقدوا في علي رضي الله عنه إلا ما صح من فضائله، وصح منها ولله الحمد الشيء الكثير، مما يغنينا عن الكذب لإطرائه بما لا يجوز. وكذلك في «الحسن والحسين» سيدي شباب أهل الجنة، وتتبرأ ممن ثبت وصح أن يكون نالهما بسوء، أو مسهما بأذى، فقاتل الله من **قتل الحسن** أو **رضي بقتله**، ولعن الله من فعل بالحسين ما فعل، لا والله لا يرضى أهل السنة عمّن شارك، وساعد في النيل من هذين السبطين عليهما السلام!!

لكن هذا الحب الذي نكنه لهؤلاء السادة، لا يعني إطراءهم بما لا يجوز،

(١) هذه كلها عناوين أبواب أصح كتب الحديث عند الإمامية. انظر كتاب الحجة من الكافي (٢٦٨/١).

فهذه زلة النصارى في عيسى ابن مريم عليه السلام، وهل أفرطوا إلا بدعوى حبه حتى رفعوه فوق قدره؟! وحذرنا نبينا ﷺ ـ وهو سيد المرسلين، وخير الأولين والآخرين ـ بأبي هو وأمي ـ فقال: «**لا تطروني كما أطرت النصارى ابن مريم، فإنما أنا عبد، فقولوا عبد الله ورسوله**»[(١)].

ويبدو أن الإمامية لم يراعوا النصائح القرآنية، ولا النبوية، وخدعوا من قبل روايات باطلة كانوا فريستها، حتى أصيبوا نحو الأئمة بنحو ما وقع للنصارى نحو نبيهم، وإن لم يبلغ الإمامية مبلغ القول بأنهم أبناء الله، ومع ذلك فقد قالوا فيهم قولًا عظيماً! كما رأينا آنفاً. وستأتي بعض الاعتقادات المفرطة في الإطراء.

تعالوا بنا، نبحث عن الأئمة في نصوص الإمامية، ليتبين أنهم يكادون يرون الوجود إنما قام لأجلهم وبسببهم، فالآيات القرآنية كأنها لا تحكي إلا شؤون الأئمة، والرسل إنما أخذ عليهم العهد بشأنهم وفي الكتب السابقة تحقق ذكرهم... وهكذا، وسوف يتضح أن قول الخميني في مكانتهم أنها لا تدانيها مكانة ملك مقرب ولا رسول مبعث، غيض من فيض وقطرة من بحر.

❏ «الأئمة في القرآن الكريم»

مع الأسف سكنت فكرة الأئمة في عقول الإمامية، على نحو كبير، وبشكل خطير، حتى تكاد كل آية يجعلونها ناطقة عن إمام، أو لها علاقة بإمام، لا يراعون في ذلك مسايرة السباق، ولا طبيعة السياق، فالإمام، أو الأئمة يجدونهم في مياه القرآن وبحاره، وفي شموسه ونجومه، وعيونه وأنهاره، و... وإلخ على نحو يضحك الثكلى.

وها هي أمثلة تشهد لما نقول، نسوقها للقارئ من أصح كتب القوم وهو كتاب «الكافي في الحديث الذي لم يعمل الإمامية مثله» كما جاء في «بحار الأنوار»[(٢)]، بل قيل فيه: «لم يصنف في الإسلام كتاب يوازيه أو يدانيه»[(٣)] ولن نتجاوز الكافي[(٤)]، في

---

(١) «صحيح البخاري» (**٣٤٤٥**)، من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(٢) (**٦٧/٢٥**) انظر الكافي (**٢٧/١**).

(٣) «الكافي» (**٢٧/١**).

(٤) لا نفعل كما فعل التيجاني حين ينقل من «الإمامة والسياسة» المنسوب لابن قتيبة، مع أنه=

هذا، ولئن كان عند القوم كتاب أصح من الكافي أخذنا منه الأمثلة، وضربنا صفحاً عن الكافي، إن كان هذا يطمئن التيجاني وشيوخه. بعد هذا لننظر في هذه التفاسير للآيات القرآنية، المنسوبة إلى جعفر الصادق رضي الله عنه خاصة، وإلى غيره عامة، **ونقول منسوبة لأننا نربأ بعلم هؤلاء السادة وننزه عقولهم، عن السخافات التي ألصقها بهم قوم لهم على الكذب جرأة، وعندهم في التفكير بلادة!** وأي بلادة أكبر من أن ينسبوا إلى جعفر بن محمد ـ عليه السلام ـ في قوله تعالى على لسان نوح ـ عليه السلام ـ ﴿رَبِّ ٱغْفِرْ لِي وَلِوَٰلِدَيَّ وَلِمَن دَخَلَ بَيْتِيَ مُؤْمِنًا﴾ [نوح: ٢٨] «يعني الولاية، من دخل في الولاية دخل في بيت الأنبياء عليهم السلام»[(١)].

وهل هناك سخافة أعظم من تفسير عدم عزم آدم عليه السلام بالأئمة بعد النبي صلى الله عليه وسلم فنسبوا إلى «أبي جعفر ـ عليه السلام ـ في قول الله عز وجل: ﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَآ إِلَىٰٓ ءَادَمَ مِن قَبْلُ فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُۥ عَزْمًا ﴿١١٥﴾﴾ [طه: ١١٥] قال: عهدنا إليه في محمد والأئمة من بعده، فترك ولم يكن له عزم...»[(٢)]، سبحان الله! إن عهد الله لآدم الذي نسيه لا علاقة له بالأئمة، فلو قرأ القوم القرآن لوجدوا أن المسألة تتعلق بالشجرة، ولو نظر القوم إلى الآيات لألفوا شرح ذلك وذكر القصة ثم في آخرها: ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ ﴿١٢١﴾ ثُمَّ ٱجْتَبَٰهُ رَبُّهُۥ فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَىٰ ﴿١٢٢﴾﴾ [طه: ١٢١، ١٢٢] الآيات. فأين الأئمة، وكيف يفهم أحد هذا من خلال هذا السياق؟! لكن القوم مهووسون بفكرة الإمامة، ممسوسون بشياطين جعلوهم يرون الأئمة في كل زاوية، وعند كل حرف، كما يبدو من الأمثلة التالية:

ـ المثال الأول: «ولاية علي هي فك رقبة»

قال تعالى: ﴿فَلَا ٱقْتَحَمَ ٱلْعَقَبَةَ ﴿١١﴾ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْعَقَبَةُ ﴿١٢﴾ فَكُّ رَقَبَةٍ ﴿١٣﴾ أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ﴿١٥﴾ أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ ﴿١٦﴾﴾ [البلد ١١ ـ ١٦] فهي

= ثبت عدم نسبته له، فإن كان التيجاني لا يدري فتلك مصيبة، وإن كان يدري فالمصيبة أعظم. كما يرجع إلى ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة. ونهج البلاغة هو الآخر ينسب إلى الإمام علي رضي الله عنه وفي ذلك شك كبير، وإلا فليذكر لنا إسناد هذا الكتاب من الشريف المرتضى الذي زعم جمعه إلى الإمام علي، ودون ذلك خرط القتاد! نعم هناك بعض الجمل لا نشك في صحتها ونسبتها إلى الإمام علي، لا لوجودها في النهج، ولكن لثبوتها من طرق أخرى.

(١) «الكافي» (٤٢٣/١).

(٢) «الكافي» (٤١٦/١).

آيات متجانسة، محورها السخاء والبذل بوجوهه المتعددة، وأنواعه المختلفة، لكن الإمامية نسبوا إلى «محمد الباقر ـ عليه السلام ـ ﴿فَكُّ رَقَبَةٍ ﴿١٣﴾﴾ ولاية أمير المؤمنين عليه السلام» ولولا أن القوم ممسوسون بالولاية والإمامة لما تفوهوا بهذا الهذيان.

ـ المثال الثاني: علي ـ عليه السلام ـ هو «المشهود»

ومن السخافات التي نسبت إلى جعفر الصادق رضي الله عنه أنه فسر قوله تعالى من «سورة البروج»: ﴿وَشَاهِدٍ وَمَشْهُودٍ ﴿٣﴾﴾ فقال: النبي صلى الله عليه وسلم وأمير المؤمنين عليه السلام[1]، فما علاقة هذا بسياق الآيات، ألهذا اهتديت يا تيجاني؟!

إن القوم لا يقدرون على قراءة الآيات دون تأويلها كي تنطق بما اعتقدوه، حتى وإن لم تكن ثمة علاقة بين نص القرآن واعتقادهم، فيلجؤون حينئذ إلى تحريف معانيها، وتطويع مفاهيمها لتخضع وتركع أمام تلك الأصنام الباطلة! كما حصل في تفسير سورة «الجن»، عند قوله تعالى: ﴿وَأَلَّوِ ٱسْتَقَٰمُواْ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَٰهُم مَّآءً غَدَقًا ﴿١٦﴾﴾ [الجن: ١٦] فقالوا: «الطريقة هي ولاية علي بن أبي طالب والأوصياء عليهم السلام» مع العلم أن السياق عن الجن، فعلى تأويلهم هذا يصبح المعنى **أن الجن لو كانوا إمامية لسقوا ماء غدقاً، غير أنهم كانوا فيما يبدو من أهل السنة!!** لا حول ولا قوة إلا بالله!

❑ تحريف الآيات القرآنية من أجل الإمامة[2]

رأينا فيما سبق أن استحواذ فكرة الإمامة والوصية والولاية، جعلتهم يرون الأئمة عند كل آية، فجاءوا بتفاسير تمجها العقول، وتزدريها الأذواق! بيد أنهم شعروا أن تأويلاتهم لا تلزم أحداً، سوى من يفكر على ذلك النحو مثلهم؛ فلم يكتفوا بتحريف التأويل وعمدوا وتجرؤوا على تحريف التنزيل، وإليك أمثلة على ذلك:

ـ المثال الأول:

نسبوا إلى عبدالله ـ جعفر الصادق ـ رضي الله عنه قوله: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ

(١) «الكافي» (١/٤٢٥).

(٢) ينظر في هذا بتوسع كتاب: «**الشيعة والقرآن**»، لإحسان إلاهي ظهير ـ رحمه الله ـ، وكتاب: «**ثاني القراءتين في معالم المدرستين، تحريف القرآن بين المدرستين**»، للمصنف.

(في ولاية علي، وولاية الأئمة من بعده) فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾[١] هكذا نزلت»[٢].

ونحن نربأ بالإمام جعفر ﷺ أن يكون ممن يدعي أن كتاب ربنا ﷻ دخله التزييف، أو تعرض للتحريف، بل نؤمن أنه يؤمن بقوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩﴾ [الحجر: ٩]، فإذا كان الإمامية لم يقنعوا بقوله تعالى: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾، **واتهموا هذا النص بالتقصير فأضافوا إليه ما رأوه جديراً أن يضاف، فلا تعجب إن رأيتهم يتهمون بعض الصحابة أو بعض الأئمة، أنهم أخفوا النص الذي يؤكد الوصية على الأئمة، واستدركوا عليهم نصوصاً من عندهم، فأنت تراهم يستدركون على الله ﷻ ويضيفون إلى الآيات التي أنزل ما يحقق ما يريدون!** فقد جاء في الكافي، الذي هو «أجل الكتب الأربعة الأصول[٣] المعتمد عليها، لم يكتب مثله في المنقول من آل الرسول»[٤]:

ـ «..عن أبي جعفر عليه السلام قال: نزل القرآن أربعة أرباع، ربع فينا، وربع في عدونا، وربع سنن وأمثال، وربع فرائض وأحكام».

ـ «..سمعت أمير المؤمنين عليه السلام يقول: نزل القرآن أثلاثاً: ثلث فينا وفي عدونا، وثلث سنن وأمثال، وثلث فرائض وأحكام».

ـ «..عن أبي عبدالله عليه السلام في قوله: ﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَآ إِلَىٰٓ ءَادَمَ مِن قَبْلُ﴾ [طه: ١١٥] كلمات **(في محمد وعلي وفاطمة والحسن والحسين والأئمة عليهم السلام من ذريتهم)** فَنَسِيَ﴾. **هكذا والله نزلت على محمد صلى الله عليه وآله».**

ـ «..دفع إليّ أبو الحسن عليه السلام مصحفاً، وقال: لا تنظر فيه، ففتحته!

---

(١) [الأحزاب: ٧٠] وما بين قوسين ليس من القرآن، وإنما هو تحريف نسبه الكليني ـ **معتقداً صحته!**ـ ومن يثق به إلى الأئمة وحاشاهم!

(٢) «الكافي» (٤١٤/١).

(٣) الأصول الأربعة هي: **الكافي**، للكليني، **والتهذيب**، **والاستبصار**، وكلاهما للطوسي، **ومن لم يحضره الفقيه**، للقمي. فهذه أمهات كتب الحديث التي تقابل **الكتب الستة** عند أهل السنة، **ويمثل الكافي عند الكثيرين ما يمثله صحيحا البخاري ومسلم!**

(٤) «الذريعة إلى تصانيف الشيعة» (٢٤٥/١٧).

وقرأت فيه ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ فوجدت فيها اسم **سبعين رجلاً من قريش، بأسمائهم، وأسماء آبائهم..**»[(١)].

ـ المثال الثاني:

ومما نسبه إلى جعفر ممسوس بالولاية، كذاب في الرواية قوله: «نزل جبريل عليه السلام بهذه الآية على محمد ﷺ هكذا: ﴿فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ **(آل محمد حقهم)** قَوْلًا غَيْرَ ٱلَّذِي قِيلَ لَهُمْ فَأَنزَلْنَا عَلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ **(آل محمد حقهم)** رِجْزًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ بِمَا كَانُواْ يَفْسُقُونَ﴾»[(٢)][(٣)] ـ ومعلوم أن عبارة (آل محمد حقهم) ليست من قرآن أهل السنة، **لا من حيث النص! ولا من حيث الاعتقاد**[(٤)]**! ومن يعتقد خلاف ذلك عندهم يعدونه كافراً**. ثم إن السياق يحكي عن أخطاء بني إسرائيل على عهد موسى عليه السلام!! فما دخل الحديث عن النبي ﷺ والأئمة؟ حقاً إن الجنون فنون!!

ونكتفي بهذا، وإلا فالأمثلة كثيرة، وكثيرة جداً، وهي تتضمن تحريف القرآن إما في التأويل أو في نصه صراحة، لتجبر النصوص على الحديث عن الأئمة، لأن الإمامة كما أشرنا شبح يسيطر على مخيلة الإمامية، وصاروا يظهرون لهم في كل شيء، فالأئمة يجدونهم في «فك رقبة» وفي «الطريقة» وفي «الشجرة» كما في قوله تعالى: ﴿كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا﴾ [إبراهيم: **٢٤**] (عليه السلام فرعها، والأئمة من ذريتهما أغصانها)[(٥)].

وعلى كل حال، فإن ما أوردنا من الأمثلة، أردنا به الإشارة إلى أن التيجاني، وقد أجريت له عملية استنساخ كما قلنا، صار مثل القوم يُكرِه

---

(١) انظر الكافي ترى من هذا العجب العجاب!

(٢) [البقرة: **٥٩**].

(٣) «الكافي» (١/٤٢٣ ـ ٤٢٤).

(٤) لأن المصحف الموجود اليوم بين أيدي الناس واحد، بدون زيادة ولا نقصان، وبعضهم يعتبر هذا كافياً للقول أن الشيعة الإمامية لا يؤمنون بالتحريف، وهو وهم ما لم يقيد بالإيمان بذلك!

(٥) نفسه (١/٤٢٨).

النصوص إن كانت صحيحة ويؤولها لتنطق بالإمامة، أو يسوق النصوص الضعيفة المكذوبة لتحقيق مأربه، وفي كلتا الحالتين تجد التحريف، تارة في المعنى وذلك بالتأويل، وتارة في المبنى وذلك بالاستشهاد بالضعيف من الأقاويل، وهذا ليس من شيم «الصادقين» ولا «أهل الذكر» ولا «المهتدين» ولا «المتقين» ولكنه تصرف التيجاني والجعفريين!

❐ كلمة حول الكليني ومسألة التحريف:

قد يقول قائل: إن التحريف الوارد بصورتيه إنما رواه الكليني، ونحن لا نقبل كل ما رواه حتى ولو كان ثقة، وعلى هذا فلا تلزمنا تلك التحريفات، والجواب عن هذا من وجوه:

الأول: لا يمكن أن نجمع بين توثيق الكليني الذي اتفقتم عليه، وبين مئات الأحاديث التي أورد فيها التحريف، لأنه لم يروها مكذباً لها، بل ساقها على أنها صحيحة، فكتابه جاء كما قال: تلبية للذي أراد أن يكون عنده «كتاب كاف يجمع فيه من جميع فنون علم الدين.. **ويأخذ منه من يريد علم الدين والعمل به بالآثار الصحيحة عن الصادقين ـ عليهم السلام ـ** »[1] ولهذا فقد اشترط الصحة؛ فهو إذن يعتقد في كل ما أورده في كتابه، لا سيما حين يبوب، فعنوان الباب هو فقهه الذي استخلصه من أحاديث ذلك الباب. ومن ثم فمن لم يعتقد التحريف وجب عليه موافقتنا بإسقاط «كتاب الكافي»، وسحب الثقة من الكليني، ومعلوم أن بعض الإمامية لا يقبلون مسألة التحريف، وهم في هذا يوافقون أهل السنة، لكنهم لا يسقطون عدالة من يقول بالتحريف، وهذا تناقض ولا شك. فما الذي يضمن لنا عند احتجاجنا بأحاديث الكافي في موضوع آخر أن تكون تلك الأحاديث مكذوبة كأحاديث التحريف، لا سيما وهي ليست محدودة العدد، ولا قليلة حتى نغض الطرف عنها، كما أن موضوع الخطأ جلل، فهو كتاب الله، فإذا لم يتورع صاحب تلك الأحاديث وينفي عن كتاب الله ودستور الأئمة الخطأ، فهو فيما دون ذلك أكثر عرضة للتفريط!!

(١) «الكافي» (٨/١).

ولكن قد يعترض علينا هؤلاء الذين وافقوا أهل السنة في نفي التحريف عن الكتاب، ويقولون: عندكم أنتم أيضاً كتب فيها الصحيح والضعيف والموضوع كالسنن الأربعة، ومسند أحمد وغيره من المسانيد، والمصنفات والمعاجم، وغير ذلك، فهلا أسقطتم أحاديثها كلها، وألغيتم الاعتماد عليها، بسبب ما فيها من الضعيف والموضوع؟! ولجواب هؤلاء نقول:

ـ أولًا: معظم هذه الكتب لم تدَّع تجريد الصحيح فحسب من الأحاديث، وعليه، فما فيها من ضعيف أوردته لا معتقدة صحته كما هو الحال بالنسبة للكليني. ولا يخفى الفرق! ثم أين من أهل السنة من نقل أن القرآن تعرض للتحريف وصحح الرواية؟!

ـ ثانياً: وهو مهم جداً، إن أحاديث هذه الكتب في معظمها مسندة من أصحابها لا انقطاع فيها أو إرسال أو نحوه، بخلاف الكافي فمعظم رواياته يقف بها الإسناد عند جعفر أو أبيه، وعليه فإذا كان الحديث منقطعاً بين جعفر والنبي ﷺ ـ إذ إن النبي ﷺ هو جده الرابع من أبيه مروراً عبر فاطمة عليها السلام ـ فكما لا نقبل أن يقول أمثال الإمام مالك قال النبي ﷺ، حتى يخبر بتمام الإسناد لينظر فيه، كذلك لا يقبل لو صح النقل إلى جعفر رضي الله عنه أن ينسب إلى النبي ﷺ حتى تمام الإسناد أيضاً.

ـ ثالثاً: إن كتب أهل السنة، لا سيما المعتمدة ليس فيها تحريف القرآن، ونحن نطالب بإسناد واحد صريح في التحريف في أي كتاب من كتب السنة؟! أما أحاديث التحريف التي في الكافي فهي مسلسلة بالثقات عندكم؟!

ـ رابعاً: الكليني ليس نكرة من النكرات، ولكنه إمام مشهور، فقد قيل فيه «ثقة الإسلام(١)، قدوة الأعلام، والبدر التمام، جامع السنن والآثار، حضور سفراء الإمام عليه أفضل السلام، الشيخ أبو جعفر محمد بن يعقوب الكليني الرازي، محيي طريقة أهل البيت على رأس المائة الثالثة...»(٢) إلخ.

(١) كيف وهو يقول بتحريف القرآن؟!

(٢) «الشيعة والقرآن» لإحسان إلاهي ظهير ـ رحمه الله ـ نقله عن «روضات الجنات» (١١٦/٦).

❑ شبهات دفع التحريف عن الإمامية

نظراً لخطورة هذه المسألة، على الأقل من وجهة نظر أهل السنة، يستميت الشيعة لدفعها بكل السبل، وألَّفوا في ذلك ما لا يخفى على متتبع لاعتقاداتهم. وتلك الردود التي استنجدوا بها، ما زادت سوى في تعميق التهمة، بدل تخفيفها! كما فعل صاحب «أكذوبة التحريف بين السنة والشيعة»؛ فبدل أن يتجه صوب الحقيقة ومواجهتها، ويعالجها بما يقتضيه الوضع حتى لو كان العلاج مؤلماً، على العكس أبدى الأسلوب الذي أطلعناك على بعض دروسه، مما أتحفنا ببعضها الموسوي، ثم التيجاني!

إن السيد رسول جعفران استهل الكتاب بالرطن بلغة لا محل لها، وأخذ يعرفنا معنى التحريف، كما لو كانت معانيه محل جدل بيننا، ولا يخفى عليه أن المعركة دائرة حول اتهام الصحابة بالتصرف في النص القرآني إرضاء لأهواء السياسة، **فهذا التحريف الذي تدور حوله المعركة!** أما تسويد الورق في الحديث عن القراءات المختلفة، والناسخ والمنسوخ، فهذا مما هو مقرر ومستتب، وهو من عند الله، ولا يد للبشر فيه. وما أحسب أن أحداً لام الشيعة الإمامية عن إيرادهم للقراءات المختلفة ونحو ذلك.

❑ رمتني بدائها وانسلت

ذكر تحت عنوان «**أهل السنة والتحريف**» أن من هدف ذلك الفصل: «الإجابة عن نسبة القرآن بالتحريف على الشيعة لمجرد ذهاب ثلة من الإخباريين إلى هذا القول تمسكاً بالأخبار دون تأمل في أسانيدها، ولا تدقيق في متونها. لكننا عندما نجد أن ما نقل في كتب أهل السنة من روايات حول نقص القرآن، أو رفع تلاوته، أو حذف للبسملة من القرآن أو غير ذلك، هو أضعاف ما نقل في كتب الشيعة، فلا بد أن نناقش ما رواه أهل السنة ثم أهل الشيعة في كتبهم سنداً ومتناً»(١). ولست أدري ما دخل رفع التلاوة تحت عنوان التحريف، كما أنه عبر تعبيراً فجاً لما قال حذف البسملة، فمن الذي حذف البسملة، وهل كلامنا

---

(١) «أكذوبة تحريف القرآن» (ص: **٣٩**).

في التحريف له علاقة بنحو هذه الأمور التي لا يخلو كتاب من الفقه والأصول والحديث إلا وفيها من ذلك الشيء الكثير، أم هو الفرار من مواجهة ما عند القوم من خطير الأخبار؟! إن كلامنا ليس عن آيات من القرآن نسخت، والذي نسخها هو الله سبحانه الذي أنزلها، وهو القائل: ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُ أُمُّ الْكِتَابِ ۝٣٩﴾ [الرعد: ٣٩]، ويقول سبحانه: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلِهَا﴾ [البقرة: ١٠٦].

إن نحو هذا ما اعترض فيه على الشيعة من جهة، وليس من التحريف في شيء؛ لأن ذلك صدر من غير الصحابة، بينما التحريف الذي نندندن حوله الذي نسبه الشيعة إلى الصحابة؛ فهذا الذي كان على السيد جعفريان أن يكون فيه شجاعاً وصادقاً فيدلي فيه بالحق! لا ذكر أن بعض الصحابة كان يقرأ حرفاً من الحروف القرآنية التي لا نقرأ بها اليوم. ونقف معه في مثالين اثنين يكونان عنواناً لما جعله من التحريف عند أهل السنة:

المثال الأول: حديث القراء الذين غدرت بهم قبيلة من القبائل، ثم كان النبي ﷺ يدعو عليهم في قنوته، ونزل فيهم قرآن، ثم نسخ! قال أنس: «فقرأنا فيهم قرآناً ثم إن ذلك رفع...﴿بلغوا عنا قومنا أنا قد لقينا ربنا فرضي عنا وأرضانا﴾»[(١)]. وهذه تستحق في نظر الأستاذ أن تكون تحت عنوان فقرة «التحريف في صحاح السنة وغيرها»، ويليق في ضميره أن يقال فيها: «يوجد في كتب الصحاح وغيرها روايات تدل على التحريف...إلخ»[(٢)].

من ذلك ما نقل عن عمر فيما أخرجه البخاري قوله: «لولا أن يقول الناس زاد عمر في كتاب الله لكتبت آية الرجم بيدي»[(٣)]. فهل هذا هو التحريف يتهم به الشيعة الإمامية؟! كلا! لقد علمت شيئاً من التحريف الذي يقصده أهل السنة، ولا بأس من زيادة بيان، ليتبين التيجاني وإخوانه أنهم أمام مأزق عقدي بكل ما تحمل الكلمة من معنى، ولا مفر من أحد هروبين: الأول: إلى الحق، وموافقة

(١) «أكذوبة التحريف» (ص: ٥٠).
(٢) نفسه (ص: ٤٩).
(٣) «نفسه».

أهل السنة في معتقدهم. الثاني: القول بتحريف القرآن، وهو ضرورة من مذهبهم بتعبير بعض أكابرهم أنفسهم. وإليك مزيد من التوضيح في هذا المأزق الإمامي الصريح:

❑ فصل الخطاب في تحريف كتاب رب الأرباب

إنه عنوان تقشعر منه النفس، وترتعش له الحواس، ولا عجب! فالأمر يتعلق بكتاب الله ﷻ، آخر هدي السماء، ولئن ضاع فبأي كتاب بعده يؤمنون؟! ثم إن صاحب هذا العنوان الخطير ليس نكرة، حتى نهمل كلامه إهمالًا ونعرض عن كفره هذا ولا نلقي له بالًا! كلا؛ فوزن الرجل وهيبته جعلت المترجمين لمكانته، ترتبك الأقلام بأيديهم لجلالة من يترجمون له، فقال الشيخ أغابرزك الطهراني: «ارتعش القلم بيدي عندما كتبت هذا الاسم، واستوقفني الفكر عندما رأيت نفسي عازماً على ترجمة أستاذي النوري!...»، فاسمع إلى بعض ما قيل في صاحب هذا الضلال:

إنه «الشيخ الميرزا حسين بن الميرزا محمد تقي بن الميرزا علي بن محمد بن تقي النوري الطبرسي إمام أئمة الحديث والرجال في الأعاصير المتأخرة ومن أعاظم علماء الشيعة وكبار رجال الإسلام في هذا القرن... أحد نماذج السلف الصالح التي ندر وجودها في هذا العصر، فقد امتاز بعبقرية فذة، **وكان آية من آيات الله العجيبة**، كمنت فيه مواهب غريبة، وملكات شريفة أهلته لأن يعد في الطليعة من علماء الشيعة الذين كرسوا حياتهم **لخدمة الدين، والمذهب**.. وهو في آثاره ومآثره إنسان فرض لشخصه الخلود على مر العصور، وألزم المؤلفين والمؤرخين بالعناية به، والإشادة بغزارة فضله... **ترك شيخنا** آثاراً هامة قلما رأت عين الزمان نظيرها في حسن النظم وجودة التأليف، وحسبك بها كرامة... لو تأمل إنسان ما خلفه النوري من الأسفار الجليلة، والمؤلفات الخطيرة التي تموج بمياه التحقيق والتدقيق وتوقف على سعة اطلاع عجيبة، لم يشك أنه **مؤيد بروح القدس**..»(١). وهذا غيض من فيض مما يكنه القوم لهذا

(١) «الذريعة إلى تصانيف الشيعة».

الرجل الذي صرح بتحريف كتاب رب العالمين، وليس هذا فحسب، بل حاج في ذلك، وحمل راية الإنكار على من تسول له نفسه مخالفته! قال صاحب الذريعة: «ومن تصانيفه «فصل الخطاب» في مسألة تحريف الكتاب، فرغ منه في النجف.. وطبع في ١٢٩٨ وبعد نشره اختلف بعضهم فيه، وكتب الشيخ محمود الطهراني المشهور بمعرب رسالة في الرد عليه سماها «كشف الارتياب عن تحريف الكتاب». وأورد فيها بعض الشبهات، وبعثها إلى المجدد الشيرازي، فأعطاها للشيخ النوري، وقد أجاب عنها برسالة فارسية...»[١].

إذن نحن أمام حقائق خطيرة، وضلالات كبيرة، لا ينفع التستر عليها بشتى الأعذار الباردة، والتي لا تزيد سوى في تعميق التهمة، على نحو ما قام به صاحب «**أكذوبة التحريف!**». ترى هل ثمة أدنى تشابه بين هذا، وبين ما زعم من تحريف في الروايات السنية؟ وإليك بعض النماذج التي ساقها النوري للاحتجاج، لا أقول لمذهبه الشخصي، ولكن لما عليه أكثر معتنقي المذهب الإمامي، سواء منهم من صرح بذلك، أو من أخفاه لمصلحة بدت له هنالك!

❑ أسماء المنافقين تحذف من القرآن!

أجل، وهذا فيما نقله النوري، فقال: «.. عن أصبغ بن نباتة، قال: سمعت علياً عليه السلام يقول: كأني بالعجم فساطيطهم في مسجد الكوفة يعلمون الناس القرآن كما نزل. قلت: يا أمير المؤمنين أو ليس هو كما أنزل؟ قال: لا، **مُحِي**[٢] **منه سبعون من قريش بأسمائهم وأسماء آبائهم**، وما ترك أبو لهب إلا للإزراء على رسول الله ﷺ لأنه عمه»[٣].

فهل لا زال أكذوبة التحريف مصراً على إخفاء التحريف بنسبته إلى أهل السنة في الرواية؟

(١) «الذريعة إلى تصانيف الشيعة».
(٢) أين هذا من النسخ، أو القراءات المختلفة؟!
(٣) «الشيعة والقرآن» (ص: ١٤٤).

❑ تحريف صاحب أكذوبة التحريف

كثيرة هي التحريفات التي صدرت من صاحب هذا الكتاب، ولا يدخل نقده ضمن ما قصد هنا، وإن كان خطر الأمر جذبنا لمناقشة من أراد الإدلاء بأدلة براءة، فحمل بيده، وقدم بنفسه، حجج إدانته، رغم سلوكه جملة تحريفات للفرار، ولكن أنى يكون ذلك والمسألة واضحة وضوح النهار؟! فهو حين أراد نقل الأدلة على عدم التحريف نقل قول الكاشاني في «الصافي» في التفسير ـ وبأضدادها تعرف الأشياء ـ عند قوله تعالى ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩﴾ [الحجر: ٩]: «﴿وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ من التحريف والتغيير والزيادة والنقصان»[(١)]. قلت: عجباً للكاشاني! هذا كلام صريح ينتصر فيه للتحريف، سخت أمانة صاحب «الأكذوبة»، إلا أن يعرض عنه بأعجوبة!! وإليك ما قال في الموضوع بكامل وضوح! قال تحت عنوان: «**نبذ مما جاء في القرآن وتحريفه ونقصه**»، بعدما عرض بعض الاعتراضات التي تعترض القول بالتحريف، فأجاب عنها قائلًا: «إن صحت الأخبار فلعل التغيير إنما وقع فيما لا يخل بالمقصود كثير إخلال، كحذف اسم علي وآل محمد ﷺ **وحذف أسماء المنافقين عليهم لعاين الله!!** فإن الانتفاع بعموم القرآن باق **مع أن الأوصياء كانوا يتداركون ما فاتنا منه من هذا القبيل**...»[(٢)] وقال أيضاً: «فغصب المنافقون خلافته، خلافة رسول الله ﷺ من خليفته، وتجاوزوا إلى خليفة الله أي كتاب الله الذي أنزله **فحرفوه، وغيروه، وعملوا به ما أرادوه**»[(٣)].

ونكتفي بهذا؛ فلا نريد الخوض في مناقشة إمامية العصر الحاضر، بله التاريخ الغابر، ونرجئ ذلك لمناسبة أخرى!

❀ ❀ ❀

(١) «أكذوبة التحريف» (ص:١٨).
(٢) «الشيعة والقرآن» (ص: ١٠٣ ـ ١٠٤).
(٣) نفسه (ص: ١٠٤).

«موقف التيجاني من الصحابة»

معلوم أن الشيعة نالوا من عدد كبير من أصحاب رسول الله ﷺ ونبزوهم بما لا يليق، ولا نبالغ لو قلنا أنهم شتموا معظم الصحابة، ونسبوهم إلى كبائر وعظائم؛ بل نسبوهم إلى الردة كما في الكافي وغيره من كتبهم المعتبرة. وإذا كان هذا حال النسخ الأصلية؛ فليس غريباً أن نجد النسخ المصورة والمستنسخة تسير على نفس النهج، فكذلك فعل الذين من قبلهم! وهذا ما نراه عند التيجاني ـ نسختنا المختارة في هذا الكتاب ـ وإليك بعض ما في موقفه من الصحابة:

❏ أمير المؤمنين عمر بن الخطاب:

عودنا التيجاني فيما يكتب من كلام، وما يستنبط من أحكام أنه يبني كل ذلك على أمرين:

ـ الأول يأتي إلى رواية صحيحة في أصلها، فيتصرف فيها بما يخل بمضمونها، ليقدمها في الأخير إلى القارئ وكأنها لا علاقة لها بحقيقة الأصل الذي بنيت عليه.

ـ والثاني: يكون الإخراج والإنتاج معاً من كيس التيجاني، وذلك عندما يتناول قصة أو رواية ضعيفة الأصل، أي لم تثبت أصلًا، مع أنه ادعى أن لا يعتمد إلا ما صح عند أهل السنة، ولم يف بوعده مع الأسف حتى يكون «مع الصادقين»، وفي كلتي الحالتين يمسح التاريخ حتى يستجيب للصورة، التي يريد إعطاءها للناس.

فهل خالف خلقه والتزم الصدق، وائتمر بقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَٱعْدِلُوا۟﴾ [الأنعام: ١٥٢]؟! مع الأسف إن القميص الذي قمَّصه الشيعة، والذي يعتبر التزوير

والتحريف جزء لا يجزأ منه، تحت أي اسم من الأسماء، لا يمكنه التخلي عنه! لنر إذن كيف تصرف تجاه أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه!

١ ـ الروايات الصحيحة التي حورها التيجاني عن حقيقتها

قبل الخوض في عرض أمثلة تدل على تصرفات التيجاني المخلة بالأمانة، والمحرفة للحقيقة، لا بد من التذكير بمسألة بديهية يجب استحضارها عند الحديث عن علم الصحابة عموماً. ذلك أن الوحي ظل ينزل طيلة ثلاثة وعشرين عاماً، ولا نخص بالوحي القرآن فحسب، بل نعني بذلك الكتاب والسنة، وكان الصحابة في جملتهم يطلعون على ما نزل عموماً، إلا أن هذا لا يعني أن كل واحد منهم يطلع على كل شيء، بل الصحيح أن ما من واحد إلا وفاته بعض ما يسمعه غيره. فبعض الصحابة التزم النبي ﷺ أكثر من غيره، وبعضهم سافر بأمر منه ﷺ، أو بغير أمر، فهذا علي بن أبي طالب أرسل غير مرة في مهمة من المهمات، وأثناء غيبته، تفوته بلا شك أشياء، إذ لا يعقل أن يظل النبي ﷺ صامتاً بعد ذلك، كما لا يعقل أن يستعرض عليه كل جزئية نطق بها في غيبته، هذا على الأقل مما لا ينبغي أن يختلف فيه اثنان.

نعم الشيعة يعتقدون خلاف هذا، فلا يتصورون جواز علم النبي ﷺ شيئاً دون أن يعلمه علي، ومن بعده أئمتهم، فقد روى الكليني ـ الثقة عندهم(١) ـ أنه «لم يعلم الله محمداً ﷺ علماً إلا وأمره أن يعلمه علياً عليه السلام»(٢)، فهل هذا هو الاعتقاد الذي يطلب منا التيجاني أن نؤمن به، أن يكون علم علي وعلم النبي ﷺ سواء، ولا يتميز عنه النبي ﷺ إلا بالنبوة؟!

وروى الكليني أيضاً قصة الرمانتين العجيبتين اللتين سأل علي عنهما رسول الله ﷺ فأجابه بقوله: «**يا! علي أما الرمانة الأولى التي أكلتُها**، فالنبوة ليس لك فيها شيء، وأما الأخرى فهو العلم فأنت شريكي فيه». وقد يتصور الواحد أن

---

(١) ثقة مع روايته وقبوله لما يفيد التحريف الصريح للقرآن!

(٢) و«أهل السنة» لا يصدقون ما ينسبه الشيعة لهؤلاء السادة، لا سيما وقد نسبوا إليهم القول بتحريف القرآن، وهم رضي الله عنهم من ذلك براء!!

هذه الشراكة ليست بالتساوي رفعاً لمقام رسول الله ﷺ، ويفترض أن يكون لعلي منها عشرة في المائة أو عشرين في المائة فقط! لكن الكليني يخيب الأمل ويخبرنا أن جعفر الصادق رضي الله عنه ذكر أمر رمانة العلم[١] وقال: «فلقها رسول الله ﷺ **بنصفين فأعطاه نصفها وأخذ** رسول الله ﷺ نصفها ثم قال: أنت شريكي فيه وأنا شريكك فيه، قال: **فلم يعلم والله! رسول الله ﷺ حرفاً مما علمه الله** عز وجل إلا وقد علمه علياً ثم انتهى إلينا، ثم وضع يده على صدره»[٢] والمتكلم هنا هو جعفر الصادق رضي الله عنه؛ لأجل هذا فلا عجب أن يستنكر التيجاني أن يكون أمير المؤمنين عمر بن الخطاب غابت عنه بعض أحاديث رسول الله ﷺ، ويظن أن كل قارئ يعتقد في الأئمة ما يعتقده هو! وللأمانة فلم يأكل عمر ولا أبو بكر من الرمانة!!

أما من يعتقد أن تلك الأحاديث مكذوبة يكذبها العقل قبل النقل، ولا يرى في الرمانتين سوى **فريتين، متساويتين**، فلا يستبعد أن تغيب عن عمر وغيره أشياء وأشياء، ولن يكون عمر أعلم من سيدنا موسى - عليه السلام -، الذي رحل الفيافي والقفار، وقصد البراري والبحار، ليقول لعبد أعلم منه: ﴿هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَىٰٓ أَن تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا ﴿٦٦﴾﴾ [الكهف: ٦٦]. بعد هذه التوطئة نعود لنرى ما فعل التيجاني مع عمر رضي الله عنه.

❑ قصة استئذان أبي موسى الأشعري على أمير المؤمنين:

وتتلخص هذه القصة في أن أبا موسى الأشعري استأذن على عمر رضي الله عنهما **ثلاث مرات**، ثم انصرف، فلما فطن عمر لذهابه، استقدمه وسأله عن سبب انصرافه، فأجاب أبو موسى أنها سنة الاستئذان التي تعلموها، وذكر له في ذلك حديثاً، فأنكر عليه عمر ذلك، وألزمه أن يأتي بمن يعزز شهادته، وإلا ليعاقبنه؛ فجاء أبو موسى بمن سمع الحديث كما سمعه هو، فأيقن عمر عندئذ صحة الحديث وقال: «ألهاني الصفق بالأسواق عن حديث رسول الله ﷺ». هذا موجز ما وقع بين أبي موسى وعمر بن الخطاب. فماذا فعل التيجاني وكيف عرض للقارئ

(١) «الكافي» (١/٢٦٣).

(٢) «نفسه».

هذه القصة؟! إنه عندما مد قلمه لعرضها قدم وأخر، وأطنب واختصر، قدم الرواية التي توافق العيوب التي أراد إلصاقها بعمر، وأخر الرواية التي تبرئ عمر من ذلك، وأطنب في تفاصيل التهم واختصر في أدلة البراءة، وأخفى الرواية التي استنبط منها معايب عمر ـ زعم ـ وأظهر الرواية التي لا تساعد على التهم، لنر ذلك أولًا!

إن التيجاني اختار رواية البخاري في العرض وسيتبين السر فيما بعد، فقال: «فهذا البخاري يروي في صحيحه(١) في باب الحجة على من قال: إن أحكام النبي ﷺ كانت ظاهرة وما كان يغيب بعضهم من مشاهد النبي ﷺ وأمور الإسلام، قال(٢):

استأذن أبو موسى على عمر فكأنه وجده مشغولًا فرجع، فقال عمر: ألم أسمع صوت عبدالله بن قيس ائذنوا له، فدعي له فقال: ما حملك على ما صنعت؟

فقال: إنا كنا نؤمر بهذا، فقال عمر: فائتني على هذا ببينة أو لأفعلن بك، فانطلقت إلى مجلس الأنصار فقالوا: لا يشهد إلا أصاغرنا، فقام أبو سعيد الخدري فقال: قد كنا نؤمر بهذا، فقال عمر: خفي علي هذا من أمر النبي ﷺ ألهاني الصفق بالأسواق»(٣).

هذه هي الرواية التي اختار التيجاني لعرض القصة، وهي رواية مجملة لا يبدو منها كثير من التفاصيل فليس فيها أن أبا موسى **استأذن ثلاثاً**، وليس فيها أنه انصرف بعد ذلك، ولهذا سأله عمر: ما حملك على ما صنعت؟ لأنه لا يعقل أن يسأله هذا السؤال لمجرد استئذانه كما توهم رواية البخاري(٤)، فلماذا عدل

---

(١) وكأن البخاري وحده الذي رواه، والتيجاني يعلم أن غيره رواه، لكن رواية غير البخاري تفضح التهم والعيوب التي أراد إلصاقها بعمر فتأمل!! والصواب أن يقال: رواه البخاري ومسلم و.. أو على الأقل حتى لو أراد أخذنا غير البخاري فليقل رواه البخاري وغيره وذلك أضعف الإيمان!!

(٢) (قال) من!؟! الظاهر من سياق التيجاني أن البخاري هو القائل، والصواب أن يقول: قال فلان، أي راوي الحديث!

(٣) «الشيعة» (ص: **٣٧**) وأشار في الهامش إلى أن مسلماً أيضاً روى الحديث فلم يذكره في صلب الكتاب ويقول: رواه البخاري ومسلم؟! علمُ ذلك عند الله، ثم عند التيجاني!!

(٤) كما هو معلوم من خطته ومنهجه فالبخاري يختصر الحديث ويستجيز روايته بالمعنى، ولأجل ذلك فإن العلماء إذا خرجوا حديثاً مروياً في الصحيحين يؤثرون رواية مسلم وإن كان شرط البخاري أشد وأحوط!

التيجاني عن رواية مسلم المفسرة إلى رواية البخاري المختصرة؟! هذا يوضحه ما استنبطه من القصة لما قال:

«**في هذه القصة طرائف لا بد من ذكرها**:

أولًا: إن قضية الاستئذان معروفة في الإسلام، **وهي سنة نبوية يعرفها الخاص والعام** وقد كان الناس يستأذنون للدخول على رسول الله ﷺ وهذه من آداب الإسلام ومفاخره»[(١)].

وبهذا بان لماذا حاد التيجاني عن الرواية المفسرة التي وردت في صحيح مسلم، إذ لو فعل لما استطاع أن يدعي أن عمر يجهل الاستئذان، لأن في صحيح مسلم محور القصة هي أن الإنسان إذا استأذن ثلاث مرات ولم يؤذن له فليرجع، وهذا التفصيل غير بارز في رواية البخاري، وهذه السنة، نظراً لندرتها وقلة تطبيقها، تخفى على كثير من الناس، قديماً وحديثاً، ولا يستطيع أحد أن يقول: «**يعرفها الخاص والعام**»، ـ وإلا فليجرب! ـ ولكن التيجاني لعلمه أن خفاء هذا التفصيل على عمر رضي الله عنه لا يوجب في عين القارئ ازدراء يسوغ العبارات التي تنقص بها أمير المؤمنين، أبى إلا أن يخفي الحقائق لإثبات ما يريد، وهذا في حد ذاته لا يليق، لأن فيه تضليلًا للقراء، لا سيما وجمهورهم لا يتحققون من كل ما يقرؤون، فإذا قال لهم التيجاني أن عمر بن الخطاب يجهل مسألة الاستئذان يصدقون ويسلمون، لا سيما وقد أورد رواية البخاري المختصرة التي تؤيد هذه التهمة التي أراد رمي عمر بها!

ولا يقولن أحدٌ أن التيجاني لم يقف على الرواية المفسرة، بدليل أنه عند عرض القصة قال: «هذا البخاري يروي في صحيحه..» ولم يذكر غيره، فالجواب من وجهين:

أولًا: لا ينبغي لمن ينتقد مسألة معينة أن يقدم على ذلك دون إلمام بها من جميع وجوهها، والاطلاع على كل رواياتها!

ـ ثانياً: إن التيجاني وقف على الرواية المفسرة، وذلك صفحة واحدة بعد

(١) نفسه (ص: ٣٨).

التي ذكر فيها رواية البخاري، بل وأخذ منها **لطيفة ثانية**[(١)] وكمل الأولى وذلك عندما قال: «وتفيد هذه الرواية أن عمر بن الخطاب كان له حراس وشرطة تمنع الناس من الدخول عليه إلا بالاستئذان، فقد **استأذن عليه أبو موسى ثلاث مرات** ولم يؤذن له فرجع»[(٢)]. فأنت ترى أنه وقف عليهما، فلماذا أخفاها أولًا، وأظهرها ثانياً؟ أخفاها لأنها تعكر عليه الاتهام الأول لعمر، أي أنه لا يعلم الاستئذان والاستئذان مذكور في القرآن! وأظهرها حين دعمت ـ حسب رأيه هو ـ الاتهام الثاني الذي استنبطه، وهو أن «عمر بن الخطاب كان له حراس وشرطة»، فما هذا التلاعب؟! إنما يلجأ إلى المراوغة والحيرة، مما يشعر بضعف دليله، ورجحان دليل مخالفه، وهذا في الحقيقة هو الذي يفسر ما تخبط فيه التيجاني من مثل هذه المراوغات، التي أُتِيَ هو نفسه منها يوماً ما، في رحلة ما! رحلة مباركة تؤتي أكلها باختلاف موسمها تارة في قم! وأخرى في النجف!!، فتناول من شجرة ملعونة جملة من النصوص، بعضها صحيح، وبعضها ضعيف، وسيق الكل مساقاً واحداً، على ظهر سفينة تجري وسط أمواج الشبهات! والظاهر أن الرجل ـ وكان تيجانياً كما اعترف على نفسه ـ لم يكن يستطيع أن يميز بين السليم والسقيم، ولا التفرقة بين المقبول والمعلول! فوقع فريسة تلك المكايد! وحسب أن الجميع مثله!! فيريد أن يستعمل بدوره الخديعة التي خدع بمثلها يوماً ما وهيهات!

ثم إن قول التيجاني: «تفيد هذه الرواية بأن..» إلخ وذكر قصة الاستئذان ثلاث مرات، أيحسب أن القارئ سوف لن يتساءل: أين الاستئذان ثلاث مرات في «هذه الرواية»؟! أم يظن الناس جميعاً ينطلي عليهم ما انطلى عليه؟! لو أردت أن تشير بـ «هذه» وهو اسم إشارة، كان عليك أن تذكر رواية مسلم، المفسرة أن عمر أنكر الرجوع بعد الاستئذان ثلاثاً، ولم يكن لمطلق الاستئذان كما ذكرت أنت، ولكنك وقعت في حيرة أبي الوليد الذي قال:

تسألني أم الوليد جملا — يمشي رويدا، ويجيء أولا

فمن أين يأتي المسكين، بهذا الجمل العجيب؟!

---

(١) وكما ثبت زيف الأولى سيتضح زيف الثانية.

(٢) «الشيعة» (ص: ٣٨).

ـ أما استفادتك العجيبة أن عمر بن الخطاب كان له حراس وشرط، فلا أخال أحداً غيرك قادراً على استنباط ذلك من القصة، وهو استنباط لا يشبه سوى تعليقك على الرواية المشهورة «**عدلت فنمت**»[١] يا عمر، فقلت: وكأن أهل السنة «يقولون بأنه أعدل من النبي ﷺ لأن النبي كان عنده حراسة، وإلا لماذا يقال: مات العدل مع عمر؟!»[٢]، وهذا خلط ما بعده خلط! فإن سلمت أن النبي ﷺ كان له حرس فلم آخذت عمر على ذلك؟! وإن لم تسلم بوجود حرس، فلم تقول أن النبي ﷺ كان عنده حراسة؟ وإن زعمت أن أهل السنة يقولون أنه كانت له حراسة، فعليك بالدليل! أما قولك: «لماذا يقال: مات العدل مع عمر» وأخذت منه أن أهل السنة «كأنهم يقولون بأنه أعدل من النبي ﷺ» فمن من علماء أهل السنة قال أن العدل مات مع عمر؟! والدعاوى إذا لم يقم عليها أصحابها أدلة فهم أدعياء.

ـ وهل تعتقد أنت، أن أهل السنة لا يرون عثمان بن عفان ﷺ عادلاً وعلي بن أبي طالب كذلك؟! إنك تعلم أنهم يعتبرون الخلفاء الراشدين كلهم عدولًا، بل وكذلك عمر بن عبدالعزيز، أنت تعلم ذلك، ولكن نسيت أو تناسيت، وقديماً قالوا: «إذا كنت كذوباً، فكن ذكوراً»، وبما أنك لم تتذكر فلنذكرك من كتبك، لا بل من كتابك هذا نفسه لما قلت أنه «يتبين لنا من خلال البحث التاريخي أن كل من انتمى إلى ما يسمى بالخلافة الراشدة، أو الخلفاء الراشدين وهم «أبو بكر وعمر وعثمان وعلي»»[٣]، فاختر أيهما قول السنة، الذي قلته أولًا، وهو الاعتراف بخلافة راشدة، **وبالتالي عادلة فلا تكون راشدة بلا عدل**، واستمرت حتى خلافة علي بن أبي طالب ﷺ أم تختار ما قلته ثانياً، أنهم يقولون «مات العدل مع عمر» وبالتالي فخلافة كل من عثمان وعلي ﷺ ليست عادلة؟!

ثم هب أن أهل السنة قالوا مات العدل مع عمر، وحاشاهم من ذلك، فهذا يعني أنه أعدل ممن جاء بعده، فكيف جعلتهم يفضلونه في العدل عمن

---

(١) نفسه (ص: ٣٨).
(٢) نفسه (ص: ٣٨).
(٣) نفسه (ص: ٢٣).

قبله، خاصة النبي ﷺ؟! إنك تعلم يقيناً أنه لا يختلف في هذا اثنان من أهل السنة، إنه لا يداني، لا ولا يقارب أحد من الصحابة، لا أبو بكر ولا غيره، رسول الله ﷺ في عدل، ولا فضل، ولا علم ولا فهم، ومن اعتقد أن أحداً منهم يساويه ـ فضلًا عن أن يفضله ـ، فهو ضال مبتدع، بل كافر مارق، فليس أهل السنة من يقول أن «علياً والنبي ﷺ» متساويان في العلم، اقتسما بالسوية رمانة العلم العجيبة كما ذكر الكليني أصح كتاب في الحديث عند الشيعة الإمامية، فمن كان بيته من زجاج لا يرمي الناس بالحجر!!

هذه إذن الفائدة الأولى التي قدمها التيجاني، وهي كما رأيت مبنية على الزور والبهتان، ولكنه يحاول أن يتصرف بما يحقق مرماه، وهو يشبه في هذا صاحب «المراجعات» ـ أستاذه ـ إلا أن الثاني والحق يقال، محترف لهذا النوع من المراوغات، ومع ذلك لا تنطلي على من رزق الحد الأدنى من اليقظة، فما بالك بمراوغات التيجاني وهو لا يزال من الهواة؟!

ـ ومما استنتجه التيجاني، وهي استنتاجات لا حقيقة لها إلا في رأسه، ولا تنفق إلا على مثله، قوله: «إذا كان عمر يتلهى عن السنة النبوية بالصفق في الأسواق فإنه عن القرآن أكثر لهواً، فقد اختلف مرة مع أبي بن كعب وهو من أشهر الحفاظ وأنكر عليه قراءته، وقال بأنه لم يسمع بها من قبل، فقال له أبي: يا عمر إنه كان يلهيني القرآن ويلهيك الصفق بالأسواق»[(١)]، من أين جاء التيجاني بهذه القصة؟ قال في الهامش[(٢)]: «تاريخ ابن عساكر ج ٢ ص ٢٢٨ وروى مثل هذا الحاكم في مستدركه وأبو داود في سننه وابن الأثير في جامع الأصول».

والظاهر أنه اختار رواية ابن عساكر، لكنه بتر منها ما يخالف مراده، ويزيف حجته، ولنذكر الرواية كما هي في الأصل قبل أن نعلق عليها، ليرى القارئ ماذا يفعل التيجاني في الرواية، ويعلم أن موقف علماء الحديث من الرافضة لم يكن إلا لتلاعبهم في الرواية!

---

(١) «الشيعة» (ص: ٤٠).

(٢) نفسه.

روى ابن عساكر بإسناده قال: «مر عمر بغلام وهو يقرأ من المصحف: ﴿ٱلنَّبِيُّ أَوۡلَىٰ بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ مِنۡ أَنفُسِهِمۡۖ وَأَزۡوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمۡۗ﴾ [الأحزاب: ٦] [وهو أب لهم]﴾، فقال: يا غلام: حكها!

فقال: هذا مصحف أبي بن كعب، فذهب إليه فسأله فقال له: إنه كان يلهيني القرآن ويلهيك الصفق بالأسواق».

الآن اتضح السبب الذي جعل التيجاني يسقط أول الرواية، لأنها فيها دفاع عمر عن رواية يقرؤها كل المسلمين اليوم، وما كان يقرأه الغلام الذي مر عليه عمر، ونسبه إلى مصحف أبي بن كعب لا يقرأ به اليوم مسلم، فالصواب إذن كان إلى جانب عمر، وهو يبطل ما يريد التيجاني إثباته، فما هو الحل إذن؟! تخلص التيجاني مما يفسر الرواية ـ كما حصل فيما سبق ـ ثم أبقى على الجزء الذي يثبت فيه للقارئ ما يريد!! فما هذا الغش في النقل؟ نعم لا بأس من اختصار لا يخل بالمعنى المراد، أما إذا اختصر بما يخل بالمعنى المراد إثباته فهذا لا يجوز، فهو كقولك ﴿فَوَيۡلٌ لِّلۡمُصَلِّينَ ٤﴾ [الماعون: ٤] وتسكت!

ـ أما رواية الحاكم (وأبو داود) التي أشار إليها التيجاني، ليس فيها أن أبياً قال: «ألهاني القرآن وألهاك التصفيق بالأسواق»، ولكن فيها قول عمر بعدما أتى أبياً: «يا ابن المنذر! قال: لبيك! قال: أخبرني هذا أنك أقرأته هذه الآية، قال:

ـ صدق، تلقيتها من رسول الله ﷺ.

ـ قال عمر: أنت تلقيتها من رسول الله ﷺ؟

ـ قال: نعم، أنا تلقيتها من رسول الله ﷺ ثلاث مرات، كل ذلك يقوله وفي الثالثة وهو غضبان: «نعم والله لقد أنزلها الله على جبريل، وأنزلها جبريل على محمد ﷺ، فلم يستأمر فيها الخطاب، ولا ابنه»، فخرج عمر وهو رافع يديه: «الله أكبر الله أكبر»».

وما كان التيجاني ليذكر هذه القصة أيضاً، كما وردت عند الحاكم، لأنها

لا تؤيد ما يريد إلصاقه بعمر بن الخطاب ﷺ، لذلك يحتال لكل رواية، فيأخذ منها ويدع، على حسب هواه.

ـ نختم بقول التيجاني: «وروى مثل هذا الحاكم في مستدركه وأبو داود وابن الأثير في جامع الأصول» فنقول: ما معنى قوله «وابن الأثير في جامع الأصول»، فكل حديث يروى في الكتب الستة أو أحدها، يذكره ابن الأثير في جامعه فلا يجوز أن يقال رواه أبو داود وابن الأثير، ولكن التيجاني يكرر أخطاء أستاذه الموسوي، ومع ذلك يدعي الدعاوى الضخمة، ويزعم المزاعم الفخمة. إن ابن الأثير قرر أن يجمع في كتاب واحد الكتب الستة وغيرها، فكلما روى أحدهم حديثاً، سوف نجده عند ابن الأثير، فما معنى أن تقول أخرجه أبو داود وابن الأثير؟! وما قصة الكنز من التيجاني ببعيد!

❏ عبدالله بن عمر

قال التيجاني: «قال عبدالله بن عمر وهو يفسر حديث النبي ﷺ في قوله: «الخلفاء من بعدي اثنا عشر كلهم من قريش»، قال عبدالله بن عمر: يكون على هذه الأمة اثنا عشر خليفة وهم:

أبو بكر، عمر، عثمان ذو النورين، معاوية وابنه ملكا الأرض المقدسة، والسفاح، وسلام، ومنصور، وجابر، والمهدي، والأمين، وأمير العصب، كلهم من بني كعب بن لؤي، كلهم صالح لا يوجد مثله.

اقرأ واعجب أيها القارئ العزيز من هذا الفقيه المعظم عند «أهل السنة والجماعة» كيف يحرف الحقائق ويقلبها، ويجعل معاوية وابنه يزيد والسفاح من أفضل العباد، إذ يقول صراحة: «كلهم صالح ولا يوجد مثله»[١]. كذا قال التيجاني، ونحن نشفق عليه ونقول: نعم، اقرأ واعجب! كيف يشهد عبدالله بن عمر على قوم لم تقم دولتهم بعد!!

والتيجاني أولى بقوله للقارئ: «وما عشت أراك الدهر عجباً!» وأي عجب

(١) «الشيعة» (ص: ١٥٣).

أكبر مما فعله هو، لما بعث الأموات وأنطقهم ليشهدوا على غير معاصريهم، ليقاضيهم بعد ذلك، بناء على ما ألصقه بهم.

وكذلك التيجاني أولى بقوله عن عبدالله بن عمر: «وقد أعمى بصره الحقد والجهل، و...»[١] لأنه جهل أن عبدالله بن عمر لا يمكن أن يدلي بشهادة في أقوام كانوا بعده بنصف قرن من الزمان ويزيد، ولست أدري لم لم يقل التيجاني أن عبدالله بن عمر كان يتقرب بذلك إلى بني العباس ـ قبل قيام دولتهم ـ كما تقرب إلى بني أمية! ليكتب له براعة اختراع مديح قبل ظهور أصحابه؟!

ومما يحير فعلًا أن هؤلاء الناس الذين يرسلون اتهام الأبرياء إرسال المسلمات، مع قيام الدلائل القاطعة التي تنادي على ذلك بالبطلان، فأي قارئ سوف يقبل شهادة الأموات يا تيجاني؟!

❑ أبو هريرة

ليس لنا أن نتصور في موقف التيجاني ما يختلف عن موقف الإمامية عموماً، وموقف الموسوي الذي غرف التيجاني من «بحر علمه» خاصة. ولذلك لا عجب أن تجده يرى فيه بعيون موسوية ـ لكن في رأس التيجاني ـ نفس العيوب التي في كتاب «أبو هريرة»، الذي تقدمت الإشارة إليه.

فالتيجاني يراه «مع قلة صحبته روى أحاديث ووقائع لم يحضرها»[٢] وهي إحدى التهم التي سبق أن لفقها الموسوي ونال بسببها من أبي هريرة، وزعم في بعضها إجماعاً، **ورأينا قبل كيف أنه إجماع لم يحضره أحد!**

بيد أن التيجاني لم يحسن تلفيق التهمة، وخانته العبارة مرة أخرى، فبينما كان تعبير الموسوي دقيقاً في إرسال التهمة ـ ولو باطلًا ـ وعبر أن أبا هريرة كان ـ زعم ـ يدعي حضور مشاهد لم يشاهدها، وهذا لو كان متحققاً ـ وليس كذلك ـ فلا شك يثبت التهمة، ويجعل صاحبها متلبساً بها، إذا تبين فعلًا أنه ادعى حضور ما لم يحضر.

---

(١) «الشيعة» (ص: ١٥٣).

(٢) «الشيعة هم أهل السنة» (ص: ٢٢٠).

وأما عبارة التيجاني ففجة فضفاضة، لا تفيد تهمة، ولا تستدعي غرابة، فإذا روى أبو هريرة أحاديث لم يسمعها مباشرة من النبي ﷺ، وحدث بوقائع لم يحضرها بنفسه، فذلك أمر مألوف وتصرف معروف، فقد يروي ويحدث عن أحداث بدر، ويتكلم بما سمع في غزوة أحد، وغير ذلك مع أنه لم يحضر الغزوة! ليس في ذلك ما يشين والتيجاني لا يقصد عيب أبي هريرة بهذا الذي تدل عليه العبارة، فقد خانه التعبير، وقصرت كلماته عن الإفصاح! وبناء عليه فلا يصدق كلامه أن هذا «ما ألفت نظر المحققين إليه ولأنه مع قلة الصحبة روى أحاديث ووقائع لم يحضرها أبداً»[1]، لأن هؤلاء المحققين، لا يلفت نظرهم أن يروي الراوي ـ من الصحابة ـ من الأحاديث ما لم يسمع مباشرة من رسول الله ﷺ، أو يتحدث عن وقائع لم يشهدها بنفسه، وهذا ما تعارف عليه المحققون وسموه «مراسيل الصحابة»، فهذه عائشة ـ أم المؤمنين رضي الله عنها ـ تروي حديث غار حراء في بدء الوحي، ومعلوم أنها لم تكن موجودة يومئذ![2].

وهذا علي رضي الله عنه يقول: «ما حدثني أحد عن رسول الله ﷺ إلا استحلفته، ولقد حدثني أبو بكر وصدق أبو بكر أن رسول الله ﷺ قال...» وذكر الحديث.

نعم، عبارة الموسوي دقيقة لغة، فارغة مضموناً، وعبارة التيجاني فارغة شكلًا ومضموناً!!

على كل حال، استمر التيجاني يكرر شبهات زرعها الموسوي في رأسه، واصطدمت أسلاكها، يقبض منها ويرسل كما لو أن كل قارئ ينطلي عليه ما انطلى عليه، بحيث تعرض الشبهات في الغالب في إحدى الحالتين ـ أو فيهما معاً ـ فتارة تساق نصوص صحيحة ولكنها ضعيفة وواهية في المحمل الذي حملت قصراً عليه، وتارة واهية ضعيفة ودالة على المعنى المراد، والحجة لا تقوم إلا بنص مصدق أو استدلال محقق.

ـ قال التيجاني وهو يعرض اكتشاف سر من أسرار التحليل السياسي

---

(١) «الشيعة هم أهل السنة» (ص: ٢٢٠).

(٢) ولكن يلفت نظرهم الألف الزائدة في كلمة «ألفت»، والصواب «لفت» وينصحون التيجاني بالتوجه على وجه الاستعجال إلى صيدلية «**لسان العرب**» فثمة الدواء المناسب!!

التاريخي المبني على فحص الروايات الصحيحة، وتقليبها ظهراً لبطن، قبل تناولها لإشباع الأمعاء المطوية، والعقول الخاوية! ما يلي:

«روى ابن أبي الحديد قال: لما قدم أبو هريرة العراق مع معاوية عام الجماعة جاء إلى مسجد الكوفة، فلما رأى كثرة من استقبله من الناس جثا على ركبتيه، ثم ضرب صلعته وقال: يا أهل العراق أتزعمون أني أكذب على رسول الله [ﷺ] وأحرق نفسي بالنار، والله لقد سمعت رسول الله يقول: «إن لكل نبي حرماً وإن حرمي بالمدينة ما بين عير وثور، فمن أحدث فيها حدثاً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، وأشهد أن علياً قد أحدث فيها».

فلما بلغ معاوية قوله أجازه وأكرهه وولاه المدينة.

ويكفينا دليلًا أنه كان والياً على المدينة من قبل معاوية، ولا شك في أن المحققين والباحثين الأحرار سيكشفون في كل من تولى عدو الله ورسوله [ﷺ] وعادى ولي الله ورسوله [ﷺ]. .. إلخ»[1]اهـ.

قلت: نتجاوز في البداية شكليات الرواية، وفنيات سياقها، لأن الرجل ليس في قبيل ولا دبير من ذلك، فلا نصحح له عبارة «روى ابن أبي الحديد قال: . . .إلخ».

إن الأهم عندنا دراسة النص الذي ـ وهو صحيح عند أهل السنة! كما صرح مراراً تبعاً لنسخته الأولى الموسوي؛ فكل منهما لا يحتج ولا يحاور أهل السنة إلا بما صح عندهم ـ اعتمده التيجاني، فقد أرشدنا إلى مصدر يتيم هو «شرح نهج البلاغة»[2] لابن أبي الحديد، وبالرجوع إليه نجده ساق هذه الخرافة كما يلي:

ـ «نعود إلى حكاية كلام شيخنا أبي جعفر الإسكافي رحمه الله تعالى، قال أبو جعفر:

وروى الأعمش، قال: لما قدم أبو هريرة. ..» إلخ ما ذكره التيجاني.

(١) «الشيعة» (ص: ٢٢٤).
(٢) (٤/٦٧).

والكلام هنا من وجوه: ـ أولًا «أثبت العرش ثم انقش»، أين الصحة يا من لا يستدل إلا بالصحيح عندنا؟ وأين الصدق «لتكون مع الصادقين؟» فالأعمش ـ وهو سليمان بن مهران ـ لم يسمع من أبي هريرة، ولم يره؛ بل ولد الأعمش بعد وفاة أبي هريرة، وهو أمر معروف لمن درس تاريخ الرواة.

وإذا تبين هذا، فبين الأعمش وأبي هريرة انقطاع بيِّن لم تره عينا التيجاني بسبب المنوم الإمامي، والمخدر الشيعي!

وأبو جعفر الإسكافي اسمه محمد بن عبدالله، لم يره الأعمش، فوفاة الأعمش قبل ميلاد الإسكافي الراوي عنه! بعشرات السنين، وعليه فبينهما وسائط من الرواة لا يعلم عنهم التيجاني ـ ولا نحن ـ شيئاً، وبهذا الإسناد الذي ذكر فيه الأعمش فريداً مقطوع الصلة بينه وبين الراوي عنه، وبينه وبين ما فوقه، يراد منا أن ننال من أبي هريرة، وننسب إليه النتائج التي بناها التيجاني على هذه الرواية الصحيحة كالشمس!

كلا! فعلامة الوضع واضحة، وآثار الكذب فاضحة، تبدو من غير وجه، فمما هو معلوم لصبيان المسلمين **ومن المتواتر في الأخبار أن جبل ثور إنما هو بمكة وليس بالمدينة، فاستيقظ من المخدر الإمامي يا رجل!**

إن مختلق هذه الخرافة جاهل بتاريخ المسلمين، وجاهل بجغرافية البلد الأمين، بل وبالقرآن المبين! ولا يبعد أن يكون أحد أحفاد عبدالله بن سبأ اليهودي، الذي فعل بالتيجانيين القدامى! ما فعل!! ولهذا سيقت هذه الرواية مجهولة الإسناد، ليس بين أولها وآخرها سوى الأعمش.

الأحاديث المكذوبة؛ أشهروا في وجوههم التاريخ، فيختبرونهم بنحو متى حدثك فلان؟! فينكشف بذلك كثير من الأباطيل. وها هو ذا التيجاني يحملنا على إشهار الجغرافية أيضاً، ونسأله بدل متى، أين يقع جبل ثور؟

أما ابن أبي الحديد، ففطن لهذا الخبط في الخبر، فمن يجهل أن جبل ثور ـ الجبل الذي اختفى فيه النبي ﷺ أثناء الهجرة ـ والمذكور غاره في القرآن ليس بالمدينة؟ هل نسيت القرآن الذي حفظته قبل العاشرة من العمر؟

فقال ابن أبي الحديد عقب النص الذي ساقه التيجاني، ـ ولست أدري ما فعله قلمه به ـ ما يلي:

«أما قوله» ما بين عير وثور «فالظاهر أنه غلط من الراوي، لأن ثوراً بمكة و... إلخ».

قلت: أي راوٍ أخطأ، فهل ذكرت راويَ القصة حتى ننظر في حاله أولًا؟ أم أن الذي غلط الأعمش الإمام الثقة الثبت، إذ لا يمكن ـ لو سلمنا أن أبا هريرة روى القصة ـ أن يكون ذكر في الكوفة هذا، ولم يعترضوا عليه أن هذا الجبل من جبال مكة لا المدينة، فلم يبق إلا الأعمش أو شيخ ابن أبي الحديد!!

وإذا كانوا يعيبون الذي يبني قصراً من الرمال، فكيف من يبني قصراً من الخيال؟!

والتيجاني مستنسخ من الموسوي، لذلك فبما أن الموسوي ذكر القصة وصمت عن صحتها الذي هو شرطه الذي يدعيه في احتجاجاته، فما كان أمام التيجاني سوى أن يقفو أثر من أضله في عملية الاستنساخ! بيد أن الموسوي بعيد منه أن لا ينتبه إلى هذه النكارة في المتن، قبل نكارة السند خلافاً للتيجاني فالكل محتمل!!

الكذب مع الأسف سمة تلقنها التيجاني حين تعوزه الأدلة، وتنعدم أمامه الحجج، ولا يستطيع أن يثبت حديثاً واحداً في فضل معاوية، سواء من حديث أبي هريرة أو غيره، غاية ما يذكره أهل السنة أن يدخل فضل معاوية ضمن ما ورد في فضل الصحابة عموماً، وبعض أهل العلم جعل حديث «لا أشبع الله بطنه» الذي قاله في معاوية من باب الفضائل إذ أنه ﷺ قال: «**أيما عبد من أمتي سببت بغير وجه حق فاجعل ذلك له رحمة**»، وهذا وإن كان غير مسلم عند الجميع، فلا ينقض ما تقدم أنه لم يصح عن أبي هريرة، ولا غيره لمعاوية فضيلة، وبالمقابل فأبو هريرة هو راوي قوله ﷺ:

ـ «**لأعطين هذه الراية رجلاً يحب الله ورسوله يفتح الله على يديه**»[(١)].

(١) «مسلم» (فضائل الصحابة/فضائل علي بن أبي طالب)، (١٨٧١/٤//رقم: ٢٤٠٥).

ـ «**اللهم إني أحبه فأحبه، وأحب من يحبه**»(١) فهذا في الحسن، فأين التزلف لمعاوية وهو يعلن حبه أولاً لعلي أيامه، ولا يفضل في عهده عليه غيره، ثم بعده ابنه الحسن، مع أن معاوية عاصر الاثنين كما هو معلوم؟

ـ ويوم مات الحسن كان ينادي بأعلى صوته «يا أيها الناس: مات اليوم حب رسول الله ﷺ فابكوا».

ـ وقال: «خرج علينا رسول الله ﷺ ومعه الحسن والحسين، هذا على عاتقه وهذا على عاتقه وهو يلثم هذا مرة، وهذا مرة، حتى انتهى إلينا، فقال له رجل: يا رسول الله: إنك تحبهما؟ فقال: **نعم! من أحبهما فقد أحبني، ومن أبغضهما فقد أبغضني**»(٢).

عجباً يروي هذا في عصر معاوية، ويتهمه التيجاني ـ مكرراً اتهامات أصله ـ بما لا يقبله عقل، ولا ينهض به نقل!! يجوز أن يكون التيجاني جاهلًا بمكانة أبي هريرة ـ وهو غير معصوم رضي الله عنه، لا من الذنب ولا من الخطأ ـ، ولم يقف على مثل تلك النصوص الصريحة والصحيحة، التي يروي فيها ما من شأنه ـ في نظره ـ أن يغيظ معاوية وبني أمية، ولكن لا يجوز أن يكون ذلك غائباً عن الموسوي وأمثاله، **وهذا التعتيم جزء من الخطة في عملية الاستنساخ!**

على أن لأبي هريرة مواقف جمة تنم عن حبه لآل البيت عليهم السلام، حجبها عن التيجاني العيون المستنسخة التي بات ينظر من خلالها، والتي لا ترى سوى الشبهات «الفارغة» التي تعلمها في الدروس الإمامية. ويظل أبو هريرة صاحب رسول الله ﷺ الذي ضرب بحفظه أروع الأمثال على جدارة هذا الدين على قيادة البشرية، بحيث نرى إلى اليوم بالملموس، خارقة من خوارق الحفظ، ودليلًا من دلائل النبوة، فهنيئاً لأمة جعلت بفضل الله، ثم بسيرة نبيها ﷺ، من رجل كان يمكن أن يكون نكرة في التاريخ، لا يدري عنه أحد صدر ولا ورد، نجماً من نجوم الأمة، وعلماً من أعلامها!

---

(١) «البخاري» (**٢١٢٢**، و**٥٨٨٤**)، و«مسلم» (**٢٤٢١**).

(٢) «المصنف» (**٣/٤٧١ ـ ٤٧٢**)، و«أحمد» (**٢/٢٨٨**، و**٤٤٠**، و**٥٣١**)، ومن طريقه الحاكم في «المستدرك» (**٣/١٦٦**)، وعن الحاكم البيهقي في «السنن» (**٤/٢٩**).

الخاتمة

إن عدداً لا يستهان به يفقدون عقيدتهم يوماً بعد يوم، لا لأن العقيدة التي نشؤوا عليها ليست صالحة، وإنما لأن صلتهم بها لم تكن صحيحة! إنهم في أزمة عقدية، ولا سبيل إلى النجاة من أخطار الأسفار! وأخطار قنوات البث في الليل والنهار! إلا أن يوثق المرء الصلة بينه وبين عقيدته، فذلك صمام الأمان، والحصن مما في الزمان من أخطار!

إن العقيدة أعز ما يملك المسلم، والتفريط فيها وخيم العاقبة، ومن خلال هذا الكتاب رأينا بالملموس ما الذي يتعرض له من لم يكن محصناً! والتيجاني ليس وحده ضحية هذا الفراغ؛ بل التيجانيون مثله في الشرق والغرب كثيرون!

وأحسب أن هذا الكتاب، لئن لم يفند العديد من الشبهات التي يفرشها الشيعة الإمامية في طريق الضحايا، إذ لم يكن الغرض تفنيد الشبهة، ولكن فضح الخطة، ببيان أخطر ما فيها، وهو التلاعب بالنصوص، وبديهي أنه لا يلجأ إلى هذا إلا من عجز عن المشي في طريق الحجة برجلين! وفضح هذا التلاعب في حد ذاته نصف المجهود! فالذي يطلعك على يد لص تتسلل إلى محفظة جيبك، كفاك نصف الشر، فعليك بالباقي! فالكتاب أرشدك إلى مواصفات الأيادي والشبهات التي تتسلل إلى الرؤوس، لتسرق أعز ما تحرص عليه النفوس!!

وفي الكتاب تبين كيف انعكس أسلوب الغش والتلبيس، بل والافتراء والتدليس على التيجاني، وصار محترفاً بدوره لنفس الدور. كذبوا عليه، فكذب على غيره، ورأينا وفرة أمثلة من ذلك! علموه كيف تنتج المناظرات والمراجعات! فأبان عن ملكات في الخيال، تضاهي الخيال! وما اقتناع رسول الله ﷺ منك ببعيد!

وبعدما كان الحياء خلقاً نشأ عليه، تعلم أن الزنا المقنع، المسمى متعة، رحمة رحم الله بها البلاد، وأسعد العباد!

وكان الرجل يترحم على أصحاب رسول الله ﷺ، فإذا به يتبعهم ويردد سوء أدب القوم مع النبي ﷺ قبل الأصحاب، ويكيل لهم أقبح الشتائم، ويستل في حقهم أشنع السخائم! وسبحان الله ما من أمة إلا وكانت تكن لحواريي نبيها ما يليق من احترام وتقدير، وما يستحقون من ذكر هو بهم جدير، إلا هؤلاء أشهروا في الأصحاب أقبح شتم، وأشنع سباب!!

وأخيراً لئن قال التيجاني لتلك الفتاة الزانية، ضحية الزنا المعلن باسم الرذيلة ـ وما كان صديقه رجلًا! ـ، أو الزنا المغلف بالافتراء على الشريعة ـ وكان التيجاني فيه بطلًا!ـ: «انظري من أنت، ومن أنا»، فهو أولى أن يقال له: انظر كيف كنت، وكيف أنت الآن، وقد أطلعناك على بعض حيل الذين ضللوك، ونفضوا من عقلك تلك الصبابة المحتشمة من أمشاج عقيدة، كان للتيجانية فيها حظ سلطان العصور الإسلامية الكالحة، ما له سوى الضرب!

❊ ❊ ❊

الفهرس

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة